بسم الله الرّحمن الرّحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب – قسم اللغة العربية

آرَاءُ الفَرَّاءِ النّحْويَّةِ والصَّرْفِيَّةِ عِنْدَ شُرَّاحِ أَلْفِيَّةِ ابنِ مَالِك فِي القَرنِ الثَّامِنِ الهِجْرِي

دِرَاسَةٌ تحليلية وصْفِيَّةٌ

إعداد الطالب /

علي كمال أبو عون

برقم جامعي / ١٢٠١٠٠٢٣٨

تحت إشراف الأستاذ الدكتور /

محمود محمد العامودي

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير

١٤٣٣هـ -٢٠١٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

" إِنَّا جعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تعْقِلُونَ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ
الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حكِيمٌ "

صدق الله العظيم

آراء الفراء عند شراح ألفية ابن مالك

في القرن الثامن الهجري

دراسة تحليلية وصفية

ملخص :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، واقتفى أثره بإحسان إلى يوم الدين.

فهذه رسالة بعنوان" آراء الفراء النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري" تناولت فيها شخصية الفراء العلمية التي كان لها عظيم الأثر في الميدان العلمي، وجهوده العلمية في ميدان النحو والصرف، كما تناولت شخصية ابن مالك وآثاره العلمية، وخصوصاً ألفيته المشهورة في النحو والصرف، والتي انكب العلماء على شرحها وتحليلها، وذاع صيتها في الآفاق، كما تناولت شروحات الألفية المحققة والمطبوعة في القرن الثامن الهجري، متحدثاً عن الشراح ومناهجهم.

وكان محور الدراسة حول آراء الفراء النحوية والصرفية التي اعتمد عليها شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري في شروحاتهم، فاستخرجتها بعد استقصائها، موضحاً ومحللاً، ومبيناً تعدد الآراء في كل مسألة، ومدى موافقته أو مخالفته لكلا المدرستين: البصرية والكوفية، كما وثقت الكثير من الآراء المنقولة عنه من كتبه المحققة –رغم ندرتها– أو توثيقها من كتب الأقدمين ومن هم أقرب منه عهداً من الشراح.

وتوصلت في نهاية الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة، لعل أهمها إبراز شخصية الفراء وابن مالك وشراح الألفية، وجهودهم العلمية، وإبراز مدى اختلاف الفراء مع الكثير من النحاة وخصوصاً نحاة المدرسة البصرية، كما بينت بعض المسائل التي تفرد فيها الفراء برأيه مخالفاً بذلك جمهور النحاة من كلا المدرستين.

كما أوردت في الخاتمة عدداً من التوصيات كان من أهمها ضرورة الإقبال على تحقيق مزيد من كتب الفراء المخطوطة، ونفض الغبار عن ذلك الموروث العلمي الكبير، ليكون مادة غنية وثرية لطلبة العلم، ولعدد من الدراسات الخاصة حول جهود الفراء في ميدان النحو واللغة والصرف.

Al Farraa's Grammatical and Morphological Opinions toward Explainers of the Millenium Ibn Malik in the Eighth Century Hijri

Abstract:

In this study, Al Farraa character that has great impact in grammar and morphology sciences has been addressed. Ibn Malik scientific contributions and his well-known Millennium in particular have been presented. This Millennium has widely disseminated and attracted a huge number of scholars and researchers to study and analyze its content and structure. I have also discussed the printed and verified explanations of the Millennium Ibn Malik in the Eighth Century Hijri and showed the methodologies that have been utilized by the Millennium's explainers.

The core of this study was about the Al Farraa's Grammatical and Morphological Opinions on which the Millennium's explainers have depend upon during developing their explanations. I have collected all these opinions after a rough investigation and validation. After that I have pointed out the multiple opinions in every subject, and their accord or disaccord with both schools: Basra or Kufa.

I have documented a variety of Al Farraa views that have been cited in his few verified books or mentioned in the books achieved by elder people, who are closer to explainer's era.

By completion of this study, I have concluded various important results. The most important was to highlight both characters of Al Farra and Ibn Malik and the Millennium's explainers of scholars and researchers and their scientific contributions in grammar and morphology sciences. The study has demonstrated the disaccord of Al Farraa with a group of grammarians and especially grammarians of Basra school. It also illustrated some subjects in which Al Farraa uniquely disaccord the public of grammarians of both two schools.

In conclusion, I have pointed out some recommendations; the most important one was the necessity of verifying Al Farraa books and manuscripts and dust off that inherited great scientific contribution, so as to be a rich material for students and researchers and benefit future studies that aim to study the efforts and contributions of AL Farra in the field of Arabic language grammar and morphology.

الإهْدَاء

إلى بؤرةِ النورِ التي عبرت بي نحوَ الأملِ والأماني الجميلة ، واتسع قلبُه ليحتوي حلمي حين ضاقت الدنيا ، فروَّضَ الصعابَ من أجلي ، وسار في حلكةِ الدرب ليغرسَ معاني النورِ والصفاءِ في قلبي ، وعلّمني معنى أن نعيشَ من أجل الحقِ والعلمِ لنظلّ أحياءَ حتى لو فارقت أرواحُنا أجسادَنا، ولطالما تفطر قلبُه شوقاً، وحنت عيناه الوضاءتان إلى رؤيتي متقلداً شهادةَ الماجستير وها هي قد أينعت لأقدمَها الآن بين يديه ..

والدي الحبيب ..

قبل سبعةَ عشرَ عاماً ، كان والدي يجلس هنا .. على ذاتِ المكانِ حين مُنح شهادةَ الماجستير ، ربّما تستغربون من طولِ الحقبةِ الزمنيةِ التي ما أكمل فيها دراستَه وهي حلمُه المنشودُ ، لكنه آثرَ من يحبّ على ما يحب ، وعاش من أجلِنا ، من أجل أن نحيا حياةً كريمةً في بيتٍ كريمٍ وفي أحضان علمٍ نافعٍ كريم ، ومن أجل أن أَمْثُلَ أمامَه الآن بشهادتي التي تَعْتَرفُ كلُّ قصاصةٍ فيها بأنه سببُ وجودِها وسببُ خلودِها في مدارك العلم بإذن الله ، وقد كان إرضاؤك جزءاً من طموحي وجزءاً من سيري في طريقِ الماجستير حتى ترى ثمرةَ جهدِك وطيبَ غرسِك، فكنتَ معنى الحياةِ لي ، وقد أرضاني الله فيك يا أبتي ، فهلا رضيت عني ..

وإلى من تتسابقُ الكلماتُ لتخرجَ معبرةً عن مكنونِ ذاتِها ، إلى التي تمتهن الحبَّ وتغزِلُ الأملَ في قلبي عصفوراً يرفرفُ فوق ناصيةِ الأحلام ، فتبقى روحي متلألئةً ومشرقةً طالما كانت دعواتُها عنوانَ دربي ، وتبقى أمنياتي على وشكِ التحقق طالما يدُها في يدي، وصنارةُ جهدِها وسهرِها تصطادُ لي الراحةَ وتخطفُ التعبَ والألمَ من قلبي ، وعندما تكسوني الهمومُ أسبح في بحرِ حبِّها وحنانِها ليخففَ –بل يزيل – من آلامي

إلى أمي التي مهما كبرتُ فسأبقى طفلَها الذي يكتبُ اسمَها على دفترِ قلبِه ساعةَ حزنه ، ويهتفُ بفضلِها حين يتقدمُ في حلمِه وعلمِه درجاتٍ ، لكِ يا والدتي الحبيبة سيدةَ القلبِ والحياة .. أهديك رسالتي لتهديني الرضا والدعاء.

الإهداء

وإلى التي صبرت علي شهوراً طوالاً ، كنت فيها معتكفاً على البحثِ والدراسةِ ، فتحمَّلَتْ هجرَ الليالي ومدافعةَ الأيام ، في غرةِ حياتِنا الزوجيةِ ، زوجتي الغالية ، التي كلما تأملتُ فيها استحضرتُ عظمةَ نعمةِ ربي عليَّ حينما أكرمني بها ، ولا أدري كيف أخطو سبيلَ الشاكرين ، أمامَ نعم ربي علي، فَنِعْمَت الزوجةُ الصالحةُ هي ..

((مع خالص حبي لها وأغلى الأمنيات))

وإلى طفلي وحبيبِ قلبي (بلال) الذي أنجبته كبيراً ، حين حرمته دفءَ حضني في أشهرِهِ الأولى لانشغالي برسالتي ، وإني واللهِ لأرى النورَ والمستقبلَ المشرقَ في عينيك الدافئتين وأرى فيك ما أنا مقبلٌ عليه من رقيٍّ في درجاتِ العلم.

أحدّثك الآن ولعلك لا تعي ما أقول .. لكنْ حسبُك ما يختبئ لك خلفَ تلك الكاميرا لتحدثَك عندما تكبرُ بالصوتِ والصورةِ عما يجول الآن بخاطري .. لربما لا أكون حينَها على قيدِ الحياة .. ومن يدري ..

إلى إخوتي وأخواتي .. حامد وسمية وهدى وعبد الرحمن وزهر ومحمد .. أحبكم والله حباً لو مر على أرضٍ قاحلةٍ لتفجرت منها ينابيعُ المحبة .. راجياً لكم دوامَ الرقيِ والتقدمِ في درجاتِ العلم والمتقين .

شكر وتقدير

إلي من أضاء بعلمه عقل غيره ...

وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه ...

فأظهر بسماحته تواضع العلماء ...

وبرحابته سماحة العارفين...

((مشرف الرسالة))

الأستاذ الدكتور

محمود محمد العامودي

خالص الوفاء والتقدير

شكر وتقدير

والشكرُ موصولٌ أيضاً إلى الدكتور محمد البع والدكتور فضل النمس ، الذيْن تفضلا بالموافقةِ على مناقشةِ رسالتِي، وامتنَّا علي بقراءةِ الرسالةِ ، وتقديمِ التوجيهِ والنصحِ اللازميْن ، وإثراءِ الدراسةِ من غزيرِ علمِهِما .. فإليكما خالص الشكرِ والتقدير ..

وامتثالاً لأمر النبي ﷺ :" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"
وعرفاناً لأهل الفضل بفضلهم، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى العلماء الأجلاء، الذين اقتبست من نور علمهم خلال مرحلة الدراسة:

أ. د. كمـــال غنـــيم

أ. د. محمـــد علـــوان

أ. د. يوســـف رزقـــة

أ. د. نبيـــل أبـــو علـــي

أ. د. يوســـف الكحلـــوت

د. محمـــــد البـــــع

د. فـــــوزي فيـــــاض

د. زيـــــاد مقـــــداد

وإلى أستاذي الحبيب **د. باسم البابلي** الذي وقف بجانبي منذ اللحظة الأولى فأنار لي الطريق بنور حبه ورحابة صدره وسعة علمه، فكان نعم المعلم والمرشد والمصوب

وإلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي

((خالص حبي وتقديري))

شكر وتقدير

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أخي الحبيب الغالي: **راجي الهمص،** الذي وفّر علي عناء الحصول على كثير من الكتب التي عمّرتُ بها مكتبتي المتواضعة، وذلل لي كثيراً من الصعاب في بداية المشوار ..

وإلى **د. رائد العريني،** الذي عكف أسبوعاً أو يزيد يتنقل بين مكتبات القاهرة، يبحث عن شروحات الألفية المطبوعة، وغيرها من أمهات الكتب.

وإلى أخي الحبيب: **مروان حمد** الذي جاءني بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية من مكة أثناء رحلة العمرة

ولا أنسى مجدداً والدتي الحبيبة بإحضارها شرح ابن جابر الهواري من الطائف، بعد مشوار من البحث في مكتبات مكة والمدينة، ووالدي الذي جاء بكتاب التذييل والتكميل لأبي حيان أثناء رحلة عمرة أخرى.

((خالص المحبة والوفاء))

المُقدِّمَة

النَّحْوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ وَالمَـرْءُ تُعْظِمُـهُ إِذَا لَـمْ يَلْحَـنِ
فَـإِذَا طَلَبْتَ مِـنَ العُلُـومِ أَجَلَّهَـا فَأَجَلُّهَـا مِنْهَـا مُقِـيمُ الأَلْسُـنِ
لَحْنُ الشَّرِيفِ يُزِيلُـهُ عَنْ قَدْرِهِ وَتَـرَاهُ يَسْقُطُ مِنْ لِحَاظِ الأَعْيُنِ
وَتَـرَى الوَضِـيعَ إِذَا تَكَلَّـمَ مُعْرِبَـاً نَـالَ المَهَابَـةَ بِاللِّسَـانِ الأَلْسَـنِ
مَـا وَرَّثَ الآبَـاءُ عِنْـدَ وَفَـاتِهِمْ لِبَنِـيهِمُ مِثْـلَ العُلُـومِ فَـأَتْقِنِ
فَاطْلُـبْ هُـدِيتَ وَلا تَكُـنْ مُتَأَبِّيًـا فَـالنَّحْوُ زَيْـنُ العَـالِمِ المُتَفَـنِّنِ
والنَّحْـوُ مِثْـلُ المِلْـحِ إِنْ أَلْقَيْتَـهُ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْ طَعَامٍ يَحْسُنِ

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، واقتفى أثره، واهتدى بهداه إلى يوم الدين، وبعد:

لقد أنزل الله سبحانه وتعالى كتابه الكريم وتعهد بحفظه، فقال سبحانه :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، وأنزله بلسان عربي مبين، فحفظ اللغة العربية بحفظه، ولذلك سخر الله تعالى من عباده من يحفظ أمر اللغة، فقام بهذه المهمة جهابذة النحاة والعلماء خير القيام، لأنهم هم الذين تصدوا أولاً للحن، وثانياً قاموا بصناعة القواعد أو القوانين التي تيسر لغير العرب النطق بالعربية كأهلها، فهم قوموا المعوج، ومهدوا السبيل إلى العربية حتى غدت في متناول الجميع، وهم في هذا طبقات يسلم السابق اللاحق الراية، راية الحفاظ على العربية والقرآن من ألسنة السوء والبهتان، ومن أهم الملاحظات التي وقفت عليها أثناء ترجمتي للفراء وابن مالك والشراح، أنهم كانوا أقرب ما يكون إلى القرآن الكريم، حفظاً وفهماً وتطبيقاً، فمنهم من حفظ القرآن منذ صغره، وأجاد فهمه وتطبيقه، ومنهم من أخذ على عاتقه دراسة ما يتعلق بالقرآن الكريم من دراسات نحوية ولغوية، تفيد الدارسين، وتحافظ على هوية اللغة العربية، فكانوا على إثر ذلك على درجة من التقوى والورع لا يباريهم فيها أحد.

وفي هذه الدراسة أقف مع واحد من هؤلاء الذين أُوكل إليهم مهمة حفظ اللغة العربية، فدخل تحت راية القرآن، -كما سنرى في غالب مصنفاته التي تناولت القرآن الكريم- حتى وصل علمه إلى الآفاق، وتسامع به القاصي قبل الداني، إنه الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام نحاة الكوفة في عصره، من نبع علمه وغزارة مصنفاته نهل كثير من النحاة والعلماء، ممن ذاع صيتهم، وعلت مكانتهم، حتى قال عنه أبو العباس ثعلب: لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه حصّنها وضبَطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تُتَنازع، ويدَّعيها كلُّ من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب، وقال عنه أبو بكر بن الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، إذ انتهت العلوم إليهما، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، لذا آثرت البحث عن آرائه النحوية والصرفية.

ولما كان القرن الثامن الهجري فاضت دراسة النحو في أغلب مدن القطرين (مصر والشام) وبخاصة في القاهرة ودمشق وحلب، كما سنرى في حياة شراح الألفية، وانكب الناس في ذلك الوقت على المنظومات فحللوها، وعلى مظان الكتب فشروحها، وإن صح لي أن أطلق على ذلك العصر بعصر الشروحات.

---

[1] سورة الحجر ٩/١٥

ولما تصدر الإمامُ ابن مالك العلماءَ في القرن السابع، وآل إليه المنتهى في اللغة والنحو والصرف، فكان بَحْراً لا يُجَارى، وحَبْراً لا يُبَارَى، ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها، فقد خلف ثروة ضخمة من المؤلفات في علوم النحو واللغة والقراءات اهتم بها الناس من بعده،

وكان من بين تلك المصنفات ألفيته المشهورة في النحو والصرف، المسماة "بالخلاصة"، والتي تعد من أشهر مؤلفاته، بل ومن أشهر ما ألف في النحو العربي، إذْ عَلَتْ مكانتها بعلو قيمتها، وذاع صيتها، حتى ملأت الآفاق، وغدت مستقرة في كل مسمع، فانكب العلماء على تحليلها وشرحها، وكذا الطلاب على دراستها وفهمها، فقد حوت أكثر أبواب النحو، فكانت قبلة للعلماء والمتعلمين، ينهلون من معينها، ويتفيؤون ظلالها، ولعظيم مكانتها وقدرها، شرحها الكثير من النحاة والعلماء، منذ نشأتها ابتداءً بعصر ابن مالك: شرحها أبو البركات المنجى بن عثمان التَّنُوخي، وابن الناظم، مروراً بشراح الألفية ممن وُقِف على شروحهم، أو الذين فقدت شروحهم، أو ما زالت قيد التحقيق، تنتظر من ينفض عنها الغبار، وقد امتلأت تلك الشروحات بالكثير من آراء النحاة المتقدمين، إذ كان عليها المعتمد في شرح الألفية.

لهذا كله؛ خصصت رسالتي بالبحث عن آراء الفراء- إمام نحاة الكوفة في عصره- في شروحات ألفية ابن مالك -إمام النحو في عصره- ، في القرن الثامن الهجري -عصر الشروحات-

❑ الشروحات موضع الدراسة:

١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت٧٤٩هـ).
٢. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي (ت٧٤٩هـ).
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت٧٦١هـ).
٤. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قَيِّم الجوزية (ت٧٦٧هـ).
٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت٧٦٩هـ).
٦. شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي لابن جابر الهواري (ت٧٨١هـ).
٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ).

❑ الدراسات السابقة:

١. "**أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة**" وهي عبارة عن رسالة دكتوراه للباحث د. أحمد مكي الأنصاري، تناول في الباب الأول حياة الفراء بتفصيل دقيق وتحقيق لكل ما ذكر عن الفراء، وحياته، وآثاره الموجودة والمفقودة، ورأى أن الفراء قد تأثر في النحو بيونس البصري أكثر مما تأثر بشيخه الكسائي مثبتاً ذلك من آراء الفراء وآثاره

وتناول في الباب الثاني مذهب الفراء في النحو واللغة، وذهب إلى أنه مذهبه النحوي وسطاً بين البصريين والكوفيين، وذلك هو المذهب البغدادي، موضحاً ذلك باستعراض بعرض آراء النحوية وموازناً بينها وبين مذهبي البصرة والكوفة، كما تعرض للمصطلحات النحوية عند الفراء وبين المبتكر منها(باشراف أ.د. خليل محمود عساكر كلية الآداب بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ١٩٦٠م).

٢. " **جهود الفراء الصرفية**" وهي عبارة عن رسالة ماجستير للباحث: محمد بن علي خيرات دغريري، بدأ حديثه عن الفراء وآثاره العلمية، كما تحدث عن مفهوم الصرف عند الكوفيين، أعقبه بحديث عن مفهوم تصريف الفعل عند الفراء وطريقته في توزين الكلمات، ثم تحدث عن تصريف الأسماء عند الفراء بأنواعها المختلفة، وختم رسالته بالحديث عن المشترك بين الأسماء والأفعال، (جامعة أم القرى بالسعودية ١٩٩١م بإشراف أ.د محمد المختار محمد المهدي)

❑ الصعوبات التي واجهت الباحث:

بعد فضل الله ومنه وكرمه باجتياز تلك المرحلة الممتعة من البحث الشاق، فإن جملة من الصعوبات كانت حجر عثرة في طريق البحث منذ بدايته، وقد يسر الله لي سبل تجاوزها، ومنها:

- صعوبة الحصول على كتب شروحات ألفية ابن مالك ذات العلاقة بالدراسة، فجلها نادر غير موجود في قطاعنا الحبيب، إضافة إلى عدم وجوده في مكتبة الجامعة الإسلامية، وبعد جهد جهيد ومعاونة بعض الإخوة الكرام، وبعد سفري لمصر فقد تحصّلت عليها كلها، فقد بدأت بكتاب المقاصد الشافية للشاطبي الذي أحضره لي من مكة أخي الحبيب/ مروان حمد، أثناء زيارته للبيت الحرام، فعكفت على دراسته إلى أن أمدني الدكتور رائد العريني بدفعة أخرى من الكتب بعد مسيرة من عناء البحث في مكتبات القاهرة بمصر، وأكملت الوالدة الكريمة فصلاً من تلك الرحلة الشاقة؛ حيث أمدتني أثناء رحلة العمرة بشرح ابن جابر الهواري بمساعدة الحصول عليه من زوج خالتي المقيم بجدة بعد رحلة شاقة أيضا من البحث في مكتبات مكة والمدينة، وتم الحصول عليه في إحدى مكتبات الطائف، وانتهت فصول تلك الحكاية أثناء سفري إلى مصر، فقد قمت بزيارة معرض الكتاب الدولي المقام بمدينة نصر في محافظة القاهرة، وحصلت علي باقي الكتب والشروحات المتعلقة بالدراسة.

- اشتداد أزمة انقطاع التيار الكهربائي في المرحلة الأخيرة من كتابة البحث، حيث كان انقطاع التيار الكهربائي أكثر من مجيئه، مما أعاقني كثيراً في سرعة الإنجاز.
- صعوبة توثيق آراء الفراء النحوية من كتابه معاني القرآن؛ لعدم تبويب الكتاب على قواعد للنحو معروفة، وكذلك قلة مؤلفات الفراء التي وصلتنا وتم تحقيقها.

❑ منهجي في الدراسة

أما منهجي في الدراسة، فقد اعتمدت على المنهج التحليلي الوصفي، الذي يتمثل في الآتي:

- قمت برصد واستخراج آراء الفراء من كتب الشروحات موضع الدراسة، وتوثيقها من مصادرها.
- ثم قمت بتجميع تلك المسائل، وتبويبها حسب أبواب ألفية ابن مالك.
- وبذلت قصارى جهدي لتوثيق ما أمكن من تلك الآراء من كتب الفراء المحققة والمطبوعة، وخصوصاً كتابه " معاني القرآن" رغم صعوبة البحث فيه، إذ لم تبوب على أبواب للنحو مذكورة.
- وعملت جاهداً على توثيق بعض الآراء المنقولة عنه في الشروحات من كتب المتقدمين، ومَنْ هُمْ أَقْرُبُ منه عهداً، كثعلب (٢٩١هـ)، وابن الأنباري (٣٢٨هـ)، والزبيدي (٣٧٩هـ)، والزمخشري (٥٣٨هـ)، وابن يعيش (٦٤٣هـ)، وابن عصفور (٦٧٠هـ)، وغيرهم من أئمة النحو واللغة.
- كما اعتمدت على استخراج آراء ابن مالك وموقفه من الفراء من خلال ألفيته، وكذلك شرحِه للتسهيل وللكافية الشافية، حيث سيظهر من خلال البحث والنتائج أن ابن مالك كان أكثر المعارضين والمخالفين لكثير من المسائل التي ذهب إليها الفراء.

❑ خطة البحث:

قمت بعرض بحثي بتقسيمه إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوهما خاتمة، وفي المقدمة بيان لموضوع الرسالة وأهميته، ودوافعه، والمنهج الذي سأسير عليه، ويعقب المقدمةَ تمهيدٌ تحدثت فيه عن حياة أبي زكريا الفراء وجهوده وآثاره العلمية، كما تحدثت عن حياة ابن مالك ناظم الألفية، وعن جهوده في النحو، وأهمية ألفيته.

❖ **الفصل الأول:** شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري: حياتهم وشروحهم، ويشتمل على سبعة مباحث:

- **المبحث الأول:** المرادي، وكتابه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.
- **المبحث الثاني:** ابن الوردي، وكتابه: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة.
- **المبحث الثالث:** ابن هشام، وكتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- **المبحث الرابع:** ابن قيم الجوزية، وكتابه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك.
- **المبحث الخامس:** ابن عقيل، وكتابه: شرح ابن عقيل.
- **المبحث السادس:** ابن جابر الهواري، وكتابه: شرح ألفية ابن مالك.
- **المبحث السابع:** الشاطبي، وكتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.

❖ **الفصل الثاني:** آراء الفراء النحوية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، مرتبة حسب أبواب الألفية.

❖ **الفصل الثالث:** آراء الفراء الصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري، مرتبة حسب ترتيب الألفية.

وما تناثر في الشروحات ضمنته تحت عنوان: مسائل صرفية متفرقة.

والله تبارك وتعالى أسأل أن يتقبل هذا الجهد مني، وأن يرفعني به ومن أشرف عليه ووجهني وأرشدني ولكل من له فضل علي، أن يرفعني الله به في الدنيا والآخرة، وأسأله أن ينفع به كل من وقف عليه، وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خلل أو زلل فمن نفسي والشيطان.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِين

التَّمهيد

- أبو زكريا الفراء: حياته وجهوده العلمية
- ابن مالك النحوي: حياته وجهوده العلمية

أولا:

أبو زكريا الفراء[١]

❑ نسبه ونشأته:

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلمي، مولى بني أسد، أو بني منقر –على كثرة الاختلافات في ذلك– المعروف بالفراء، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، انتقل إلى بغداد، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يوماً في أهله

❑ لقبه: الفراء

اختلفت الروايات في سبب تسميته "الفراء"، ولعل من الأهمية بمكان أن نذكر أننا لا نكاد نعثر في كتب التراجم للمتقدمين ومن هم أقرب عهداً بالفراء مَنْ تعرض لسبب لقب الفراء بهذا اللقب إلا الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، فلم يتعرض لذلك أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)، والأزهري (ت٣٦٨هـ)، والزبيدي (ت٣٧٩هـ)، وابن النديم (ت٣٨٥هـ)، والخطيب للبغدادي (ت٤٦٣هـ)، ومن جاء بعدهم لسبب ذلك اللقب.

وقد وجدت أول من تعرض لذكر سبب تسميته بذلك محمد بن قاسم الأنباري في الأضداد، وجاء بعده السمعاني (ت ٥٦٢هـ) في الأنساب، حيث ذكر السمعاني[٢] أن الفَرَّاء –بفتح الفاء وتشديد الراء المفتوحة– هذه النسبة إلى خياطة الفرو وبيعه، وقال فيما قال عنه: أنه لقب بذلك لأنه كان يَفْري الكلام، بينما ذكر الأنباري[٣] أنه ما عُهِد عن الفراء بيعه للفراء ولا شرائها، وإنما سمي الفراء لأنه كان يحسن نظم المسائل، فشبه بالخارز الذي يخرِز الأديم، وروى عن بعضهم قولهم: أنه سمي الفراء؛ لأنه كان يفري الخصوم بالمسائل التي يعنت بها، من قولهم: قد فرى إذا قطع، أي قطع على خصومه الكلام.

---

[١] انظر ترجمته في: الأضداد ١٥٩ ومراتب النحويين ٨٦ وطبقات اللغويين والنحويين ١٣١ والفهرست ٧٣ وتاريخ مدينة السلام ٢٢٤/٦ والأنساب ٢٤٥/٩ ونزهة الألباء ٨١ وإنباه الرواة ٧/٤ ومعجم الأدباء ٢٨١٢ ووفيات الأعيان ١٧٦/٦ وإشارات التعيين ٣٨٩ والبُلْغَة ٣١٣ وتهذيب التهذيب ٢١٢/١١ وبغية والوعاة ٣٣٣/٢ ومفتاح السعادة ١٦٦/١ وشذرات الذهب ٣٩/٣ والأعلام ١٤٥/٨، وينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ١٩–٣٤٧.

[٢] انظر: الأنساب ٢٤٧/٩.

[٣] انظر: الأضداد ١٥٩.

❑ **مولده ووفاته:**

اختلف المؤرخون في تاريخ ولادته ووفاته، وقد تعددت روايتهم في ذلك، فمنهم من ذكر تاريخ المولد والوفاة صراحة، ومنهم من ذكر تاريخ الوفاة وصرح بعمر الفراء.

ففي تاريخ ولادته ذهب السيوطي[1] إلى أنه ولد سنة مائة وأربعين للهجرة، وقد ذهب آخرون إلى أنه ولد سنة مائة وأربعة وأربعين للهجرة، وبهذا قال ابن خلكان[2]، وأبو البركات ابن وياقوت الحموي[4]، وقد ذكر السمعاني[5] أنه ولد سنة مائة وستة وأربعين للهجرة.

وقد اختلفت الروايات أيضاً في زمن وفاته-رحمه الله- والذي عليه معظمُ المؤرخين أنه توفي سنة مائتين وسبعة للهجرة ، وذهب السمعاني[6] إلى أنه توفي سنة مائتين وتسعة للهجرة.

وقد رثاه تلميذه ابن الجهم[7] في قصيدة طويلة قال فيها:

يَا طَالِبَ النَّحْوِ الْتَمِسْ عِلْمَ مَا ... أَلَّفَـــهُ الفَـــرَّاءُ فِـــي نَحْـــوِهِ

فَرَحْمَـــةُ اللهِ عَلَـــى شَـــيْخِنَا ... يَحْيَـى مَـعَ الأَبْـرَارِ فِـي عُلُـوِّهِ[8]

❑ **أخلاقه:**

كان الفراء متورّعاً، متديناً، على تيهٍ فيه وتعظُّم، وكما ذكرت في نسبه ونشأته أنه كان يتنقل من بغداد إلى الكوفة فيمكث فيها أربعين يوماً عند أهله[9]، وهذا دليل على كرمه وبره بأهله.

---

[1] انظر: بغية الوعاة ٢/٣٣٣.

[2] انظر: وفيات الأعيان ١٨٢/٦.

[3] انظر: نزهة الألباء ٨٤.

[4] انظر: معجم الأدباء ٢٨١٤.

[5] انظر: الأنساب ٢٤٧/٩.

[6] انظر: الأنساب ٢٤٧/٩.

[7] هو محمد بن الجهم بن هارون السّمَّريَ، صاحب الفراء، وراوي عنه كتاب معاني القرآن، توفي سنة مائتين وسبعة وسبعين للهجرة؛ عن تسع وثمانين سنة، ذكر القفطي أنه أحد الثقات من رواة المسند.
انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٤٧٨/٦ والمحمدون من الشعراء وأشعارهم ١٧٩ وإنباه الرواة ٨٨/٣.

[8] انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٣٣.

[9] البيتان من السريع، وهما في تاريخ مدينة السلام ٢٣٠/٦.

وقد نقل عنه القفطي[١] أنه كان شديد طلب المعاش، لا يأكل حتى يمسّه الجوع، وكان لا يستريح في بيته، ونقل عنه ابن خلكان[٢] أنه كان لا يميل إلى الاعتزال، بينما ذكر السيوطي[٣] أنه كان يميل إلى الاعتزال.

❑ شيوخه

أخذ الفراء علمَه عن الكسائي، وهو عُمْدَتُه، وروى عن قيس بن الربيع، ومندل بن عليّ، وأخذ عن أعرابٍ وثق بهم؛ مثل أبي الجراح وأبي ثروان، وغيرهما، وأخذاً نُبذاً عن يونس بن حبيب البصري، وذكر أبو الطيب أن أهل الكوفة كان يدّعون أنه استكثر من الأخذ عن يونس، وأهل البصرة يدفعون ذلك، وقد أخذ أيضاً عن أبي زياد الكلابي، وعن سفيان بن عيينة، وأبي جعفر الرؤاسي، وعن الفضيل بن عياض، وأبي ليلى السجستاني، كما أخذ عن عبد الله بن المبارك كثيراً، وكان يصفه بالثقة، فيقول: وحدثني الثقة عبد الله بن المبارك، وعن غيرهم الكثير.

❑ تلاميذه:

تتلمذ على يد الفراء الكثيرُ ممن تناثرت أسماؤهم في كتب التراجم، أو ممن نقلوا عنه فذكروا اسمه في مصنفاتهم، ولعل أهمهم: راوييه: سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجَهْم الذي مدحه في قصيدة، ووصف فيها مذهبه في النحو، منها:

أَكْثَـرُ النَّحْـوِ يَـزْعُمُ الفَـرَّاءُ ... مِـنْ وُجُـوهِ تَـأْوِيلِهِنَّ الجَـزَاءُ
نَحْـوُهُ أَحْسَـنُ النَّحْـو فَمَـا ... فِيـهِ مَعِيـبٌ ولا بِـه ازْدِرَاءُ
لَيْسَ مِنْ صُنْعِهِ الضَّعَائِفُ لكنْ ... فِيـه فِقْـهٌ وحِكْمَـةٌ وَضِـيَاءُ
وَبَيَـانٌ تُصْـغِي القلوبُ إليـه ... يَجْتَبِيـه المُلُـوكُ والحُكَمَـاءُ
وَكَـأَنِّي أراهُ يُمْلِـي علينـا ... وَلَـهُ وَاجِبـاً عَلَيْنَـا الـدُّعَاءُ[٤]

ومن تلاميذه في القراءات: هارون بن عبد الله، ومحمد بن عبد الله بن مالك، وغيرهما، ومن تلاميذه أيضاً: أبو جعفر محمد بن قادم، وأبو عبد الله الطوال، وعمر بن بكير، وابن سعدان، وجودي بن عثمان، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وغيرهم.

---

[١] انظر: إنباه الرواة ١٥/٤.
[٢] انظر: وفيات الأعيان ١٨٠/٦.
[٣] انظر: بغية الوعاة ٣٣٣/٢.
[٤] معجم الأدباء ٢٤٧٩/٦.

❒ **مكانته العلمية:**

كان يقال عنه: الفراء أمير المؤمنين في النحو[١]، ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت عربية، لأنه حصّنها وضبَطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كنات تُتَنازع ويدَّعيها كلُّ من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب[٢].

وحكى أبو العباس ثعلب عن ابن نجدة قال: فرأيت له أبّهة أدب، فجلست إليه، ففاتشته عن اللغة فوجدته بحراً، وعن النحو فشاهدته نسيج وحده، وعن الفقه فوجدته فقيهاً عارفاً باختلاف القوم، وفي النجوم ماهراً، وبالطب خبيراً، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً، فقلت له: من تكون؟ وما أظنك إلا الفراء، فقال: أنا هو[٣].

وقال أبو بكر بن الأنباري: لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس، إذ انتهت العلوم إليهما، وكان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو[٤].

وقال سعدون: قلت للكسائي: الفراء أعلم أم الأحمر؟ فقال: الأحمر أكثر حفظاً، والفراء أحسن عقلاً، وأبعد فكراً، وأعلم بما يخرج من رأسه[٥].

وقد فضله ثعلب على الكسائي لأنه سلك بعض سبيل سيبويه، فَعَمِل العربيةَ على المعاني، وترك الألفاظ، والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني، فبرع واستحق التقدمة، وذلك كقولك: مات زيدٌ، فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: مات زيداً، لأن الله تعالى هو الذي أماته، ولكنَك عاملت اللفظ، فأردت: سَكَنَتْ حركاتُ زيدٍ[٦].

وقال سلمة بن عاصم: إني لأعجب من الفراء؛ كان يعظم الكسائي وهو أعلم بالنحو منه[٧].

ونقل ابن الأنباري أن الفراء كان يوماً عند محمد بن الحسن، فتذاكروا في الفقه والنحو، ففضّل الفراءُ النحو على الفقه، وفضل محمد بن الحسن الفقهَ على النحو، حتى قال الفراء: قلَّ رجلٌ أنعمَ النظرَ في العربية وأراد علماً غيره إلا سَهُل عليه، فقال محمد بن الحسن: يا أبا زكريا قد أنعمتَ النظرَ في العربية، وأسألك عن باب من الفقه، فقال: هات على بركة الله، فقال له: ما تقولُ في رجلٍ صلى فسها في صلاته، وسجد سجدتي السهو فسها فيها؟ فتفكر الفراء ساعةً ثم قال: لا شيء

---

[١] انظر: الأنساب ٢٤٨/٩.

[٢] انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٣١.

[٣] انظر: وفيات الأعيان ١٧٧/٦.

[٤] انظر: معجم الأدباء ٢٨١٤.

[٥] انظر: نزهة الألباء ٨٤.

[٦] انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٣١.

[٧] انظر: تاريخ مدينة السلام ٢٢٧/٦ ووفيات الأعيان ١٨٠/٦.

عليه، قال له محمد: لم؟ قال: لأن التصغير عندنا ليس له تصغير، وإنما سجدة السهو تمامُ الصلاة وليس للتمام تمام، فقال محمد بن الحسن: ما ظننتُ أن آدمياً يلد مثلك[١].

وذكر أبو الطيب أنه كان زائد العصبية على سيبويه، حيث قال: أخبرنا محمد بن عبد الواحد قال: أخبرنا ثعلب عن سلمة قال: مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه، قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: فقام الحامض أبو موسى إلى ثعلب، فقال: إنما كان لا يفارقه، لأنه كان يتَتَبّع خطأه ولُكْنَتَه[٢].

وقد نقل عنه النحاة قوله: أموت وفي نفسي شيءٌ من حتى؛ لأنها تجلب الحركات الثلاث[٣].

❑ مؤلفاته :

قال أبو العباس: "كتب الفراء لا يوازى بها كتاب"[٤]، وقال سلمة: أملى الفراء كتبه كلها حفظاً، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة، وكان مقدار الكتابين خمسين ورقة، وقد حفظ التاريخُ للفراء أسماءَ الكثير من آثاره، وقد بلغ ما ذكره المؤرخون أكثر من ثلاثين مصنفاً[٥].

وسيتضح من أسماء المصنفات التي ذكرها المؤرخون مدى عناية الفراء بالدراسات القرآنية، التي جعلها الفراء ميدان بحثه لغة ونحواً وصرفاً وقراءة وتفسيراً.

١. معاني القرآن ، وقد حققه غير واحد، وطبع عدة مرات.
٢. المذكر والمؤنث، حققه: د. رمضان عبد التواب –طيب الله ثراه–
٣. الأيام والليالي والشهور، حققه: إبراهيم الأبياري.
٤. المقصور والمدود، حققه: ماجد الذهبي.
٥. الحدود، ويعد من أشهر كتبه على الإطلاق بجانب المعاني، فلا يكاد يذكر أحدهما إلا ويتلوه الآخر، ووصلت فيه الحدود إلى ستين حداً كما ذكر ابن الجهم في مرثيته:

سِتِّينَ حَدَّاً قَاسَهَا عَالِماً ... أَمَلّهَا بِالْحِفْظِ مِنْ شَدْوِهِ[٦]

---

[١] انظر: نزهة الألباء ٨٣.

[٢] انظر: مراتب النحويين ٨٧.

[٣] انظر: وفيات الأعيان ١٨٠/٦.

[٤] انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٣٣.

[٥] انظر: تاريخ مدينة السلام ٢٢٩/٦.

[٦] انظر: تاريخ مدينة السلام ٢٣٠/٦.

٦. لغات القرآن
٧. مجاز القرآن
٨. المصادر في القرآن
٩. الجمع واللغات، والجمع والتثنية في القرآن
١٠. ما تلحن فيه العامة
١١. البهى، أو البهاء.
١٢. مشكلة اللغة الصغير، أو اللغة الكبير
١٣. التحويل
١٤. التصريف
١٥. الكتاب الكبير، كتاب في النحو، ذكرها الأزهري، وهو قريب عهد بالفراء.
١٦. الوقف والابتداء
١٧. اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف.
١٨. آلة الكتاب
١٩. النوادر
٢٠. كتاب فعل وافعل
٢١. الفاخر في الأمثال

❑ من شعره

ذكر أصحاب التراجم أنه لم يؤثر من شعر الفراء إلا هذه الأبيات؛ رواها أبو حنيفة الدينوري عن الطوال، قال فيها:

يَـا أَمِيـراً عَلَـى جَرِيـبٍ مِـنَ الأرْ ... ضِ لَــهُ تِسْــعَةٌ مِــنَ الحُجَّــابِ
جَالِسـاً فِـي الخـراب يُحْجَبُ فيـه ... مَـا سَـمِعْنَا بِحَاجِـبٍ فِـي خـرابِ
لَـنْ تَرَانِـي لَـكَ العيـونُ بِبَـابٍ ... لَـيْسَ مِثْلِـي يُطِيـقُ رَدَّ الحِجَـابِ[1]

وقد ذكر ابن خلكان أنه وجد الأبيات لأبي موسى المكفوف[2].

---

(١) انظر: الفهرست ١٣١.
(٢) انظر: وفيات الأعيان ٦/١٨٠.

ثانيا:

ابن مالك[1]

❑ **نسبه:**

هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي وكنيته أبو عبد الله، ولقبه جمال الدين، وأكثرهم من كرر اسم والده وقال: عبد الله بن عبد الله بن مالك.

❑ **مولده ووفاته:**

اختلفت الروايات في تاريخ ولادته، فمنها ما ذكر أنه ولد سنة ستمائة للهجرة، أو سنة ستمائة وواحد للهجرة، وقيل سنة خمسمائة وثمانية وتسعين للهجرة، ولد في جَيَّان، بالأندلس، وقد ذكرها ياقوت الحموي بقوله: " جَيَّان: بالفتح ثم التشديد، مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف في شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلداناً تذكر مرتبة في مواضعها من هذا الكتاب، وكورتها متصلة بكورة تدمير وكورة طليطلة، وينسب إليها جماعة وافرة"[2]

وانتقل إلى دمشق فتوفي –رحمه الله– فيها سنة ستمائة واثنين وسبعين للهجري، وصُلِّيَ عليه بالجامعِ الأموي، ودفن بسفح قاسيون

❑ **مسيرته العلمية:**

سمع الحديث، وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى النحو حتى بلغ فيه الغاية، وكان إماماً في القراءات وعِلَلِها، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، قال ابن العماد:" قال الذهبي: صَرَف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قَصْب السبق، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى، وحَبراً لا يبارى، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة والأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نَظْمُ الشعر سهلاً عليه، رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك"[3].

---

[1] انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤٠٧/٣ ومعرفة القراء الكبار ١٣٦٣/٣ والبلغة ٢٦٩ وغاية النهاية ١٥٩/٢ ونفح الطيب ٢٢٢/٢ وطبقات النحاة واللغويين١٣٣ وبغية الوعاة ١٣٠/١ والنجوم الزاهرة ٢١١/٧ وشذرات الذهب ٥٩٠/٧ والأعلام ٢٢٣/٦.

[2] معجم البلدان ١٩٥/٢.

[3] شذرات الذهب ٥٩١/٧.

أقام بدمشق مدة يصنّف ويشتغل، وتصدر بالتربية العادلية الكبري، وولي مشيختها التي من شرطها القراءات والعربية، وبالجامع المعمور، وتخرّج به جماعة كثيرة، وكان أمة في الاطلاع على الحديث، فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى أشعار العرب.

❑ أخلاقه:

وهذا العِلْم الذي وهبه الله لابن مالك مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة، قال الذهبي:" وكان صادقاً ديّناً وقوراً، حسن السمت، مهيباً، من أوعية العلم"(١).

وذكر السيوطي في أنه انفرد عن أهل المغرب بشيئين: الكرم ومذهب الإمام الشافعي(٢)، وقال ابن العماد: "خالف المغاربة في حسن الخلق والسخاء والمذهب"(٣).

❑ شيوخه:

قال السيوطي:" قال عنه أبو حيان: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويُرجع في حل المشكلات إليه، إلا أن بعض تلامذته ذكر أنه قال: قرأت على ثابت بن حيان بجيّان، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من أئمة المقرئين، قال: وكان ابن مالك لا يحتمل المباحثة، ولا يثبتُ للمناقشة، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه، هذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه"(٤)، وقال الذهبي :" ولا أعرف عمن أخذ القراءات والنحو"(٥).

أما ابن الجزري فقد قال: "قلت: وقد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يُعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات، وليس كذلك"(٦)، وعدد عدداً ممن أخذ عنهم ابن مالك.

وفي مسقط رأسه جَيَّان أخذ القراءات والنحو عن ثابت بن محمد بن خيار، وعن أبي علي الشلوبين، جلس ابن مالك في حلقته نحواً من ثلاثة عشر يوماً

---

(١) انظر: غاية النهاية ١٦٠/٢ ومعرفة القراء الكبار ١٣٦٣/٣.

(٢) انظر: بغية الوعاة ١٣٠/١.

(٣) شذرات الذهب ٥٩١/٧.

(٤) بغية الوعاة ١٣٠/١ – ١٣١.

(٥) معرفة القراء الكبار ١٣٦٣/٣.

(٦) غاية النهاية ١٦٠/٢.

وفي دمشق سمع من أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، أحد أئمة النحو واللغة والتفسير، وعن أبي صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري، وعن أبي الفضل مكرم بن أبي الصقر المعروف بابن أبي الفضل، وعن أبي عمرو عثمان بن الحاجب، والذي أخذ النحو من صاحب المفصل، وعن محمد بن أبي الفضل المرسي.

وفي حلب لازم حلقة ابن يعيش النحوي، وعن محمد بن أبي علي ابن عمرون

❑ تلاميذه:

لقد انتفع بابن مالك جماعة كثر، وأئمة علماء، ومن تلاميذه:

١. ابنه الإمام بدر الدين المشهور بابن الناظم، والذي شرح ألفيته، وأكمل شرح التسهيل
٢. والشمس بن أبي الفتح البعليّ
٣. والبدر بن جماعة
٤. وعلاء بن ابراهيم بن داود النحوي الشافعي، المعروف بالعلاء بن العطَار
٥. ومحمد بن محمد شمس الدين بن جعوان
٦. والشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد اليونيني، قرأ صحيح البخاري على ابن مالك تصحيحاً.
٧. وبدر الدين محمد بن عبد الرحمن ابن الفويرة.
٨. والقاسم بن محمد بن يوسف الإشبيلي، وقد أجازه ابن مالك وهو صغير.
٩. والإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي.
١٠. والإمام زين الدين المنجا بن عثمان ، قرأ النحو على ابن مالك.
١١. وشيخ الديار المصرية في علم اللسان العلامة المشهور بابن النحاس، محمد بن ابراهيم بن محمد الحلبي، أخذ العربية عن ابن مالك، وهو شيخ أبي حيان.
١٢. وبدر الدين محمد بن ابراهيم الكناني الشافعي، قرأ النحو على ابن مالك، وولي القدس ثم قضاء الديار المصرية، ثم ولي دمشق.

❑ من مؤلفاته:

ذكر السيوطي أنه رأى في تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم أن بعضهم نظم بعضاً من مصنفات ابن مالك في أبيات :

سَقَى اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ قَبْرَ ابْنِ مَالِكٍ   سَحَائِبَ غُفْرَانٍ تُغَادِيهِ هُطَّلَا
فَقَدْ ضَمَّ شَمْلَ النَّحْوِ مِنْ بَعْدِ شَتِّهِ   وَبَيَّنَ أَقْوَالَ النُّحَاةِ وَفَصَّلَا

بِأَلْفِيَّةٍ تُسَمَّى الْخُلَاصَة قَدْ حَوَتْ ... خُلَاصَةَ عِلْمِ النَّحْوِ وَالْصَّرْفِ مُكمِلَا

وكافية مشروحة أصبحت تفي ... لَعَمْري بالعلمين فيها تسهلا

ومختصر سماه عمدة لاقطٍ ... يَضُمُّ أُصولَ النَّحْوِ لا غَيْرَ محملا

وبين معناه بشرحٍ منقح ... أفاد به ما كان لولاه مهملا

وآخر سماه بإكمال عمدة ... فزاد عليها في البحوث وعللا

وصنف للإكمال شرحاً مبيناً ... معانيه حتى غدت ربّة انجلا

ولا سيما التسهيل لو تم شرحه ... لكان كبحر ماج عذباً وسلسلا

وَنَظَمَ فِي الأَفْعَالِ أيضاً قَصِيدَةً ... فَسَهَّلَ مِنْها كُلَّ وَعْرٍ وذللا

وَأُرْجُوزَةً تَحْوِي المُثَلَّثَ بَيْنَا ... مُرَبَّعَةَ المِصْرَاعِ غَرَّاء تُجْتَلَى

وَصَنَّفَ فِي المَقْصُورِ أيضاً قَصِيدَةً ... وَضَمَّنَها المَمْدُودَ أيضاً فَكَمَّلا

وَأَتْبَعها شَرْحاً لَها مُتَضَمِّناً ... بَيَانَ مَعَانِيها بِها مُتَكَفِّلا

وأعرب توضيحاً أحاديث ... ضمنت صحيح البخاري الإمام وسهلا

ويكفيه ذا بين الخلائق رقعة ... وعند النبي المصطفى متوسلا

فيا رب عنا جازه الآن خير ما ... جزيت واليا لم يزل متفضلا

وفي الضاد والظا قد أتى بقصيدةٍ ... وأتبعها أخرى بوزنين أصلا

وبين في شرحيهما كل ما غدا ... على الذهن معتاضاً فأصبح مجتلى

ونظم أخرى في الذي مهموزنه ... وما ليس مهموزاً بشرح لها تلا

وجاء بنظم للمفصل بارع ... رفيع على المنظوم يدعى المؤصلا

وفي شرح ذا التعريف فصل كل ما ... أتى مجملاً فيه وبين مشكلا

وصنف فيما جا بأفعل مع فعُلَ ... كتاباً لطيفاً للمهم محصلا

وَأَلَّفَ فِي الإِبْدَالِ مُخْتَصراً لَه ... دَعَاه الوِفَاقُ فَاقَ تَصْنِيفَ مَنْ خَلا

ونظم في علم القراءات موجزاً ... قصيداً يسمى المالكي مبجلا

وأرجوزة في الظاء والضاد قد حوى ... بها لهما معنى لطيفاً وحصلا

وآخر لم أدرِ اسمه غير أنه ... على نحو نظم الحوز منظومة انجلا

فَجُمْلَتُها عِشْرون تَتْلو ثَمَانِيا ... فَدُونَكُما نُسَخاً وَحِفْظاً لِتَتْبُلا [1]

---

[1] بغية الوعاة ١/١٣١ - ١٣٢.

قال الفيروزآبادي: "ومصنفاته مع كثرتها طارت في الآفاق بشهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها"[١]، فلقد خلف ابن مالك ثروة ضخمة من المؤلفات في علوم النحو واللغة والقراءات اهتم بها الناس من بعده، وما زال أكثرها مخطوطاً حتى الآن.

١. الكافية الشافية، المنظومة الكبرى في النحو والصرف
٢. الألفية في النحو والصرف، مختصر الشافية الكافية، والتي أسماها بالخلاصة
٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،
٤. شرح التسهيل ولم يتمه، وقد وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي، وذكرت كتب التراجم أنه ابنه بدر الدين أكمله من بعده، وقد ذكر الصفدي أنه موجود بكامله عند شهاب الدين أبي بكر بن يعقوب الشافعي، تلميذه. [٢]
٥. الضرب في معرفة لسان العرب
٦. ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل.
٧. سبك المنظوم وفك المختوم
٨. لامية الأفعال
٩. المقدمة الأسدية، وضعها باسم ولده تقي الدين الأسدي، ذكر الصفدي جزءاً منها.
١٠. عدة الحافظ وعمدة اللافظ
١١. إيجاز التعريف في علم التصريف
١٢. شواهد الإيضاح
١٣. شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح
١٤. إكمال الإعلام بمثلث الكلام، وهي أرجوزة مربعة طويلة نحو (٢٧٥٥) بيتاً
١٥. النكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب
١٦. تحفة المودود في المقصور والمدود، وهي قصيدة همزية عدد أبياتها (٦٢٢) بيتاً
١٧. العروض
١٨. الاعتضداد في الفرق بين الظاء والضاد

---

[١] البلغة ٢٧٠.

[٢] انظر: بغية الوعاة ١/١٣٤.

❑ نبذة عن الألفية:

تعد الخلاصة في النحو، من أشهر مؤلفات ابن مالك، بل ومن أشهر ما ألف في النحو العربي، إذا علت مكانتها بعلو قيمتها، وذاع صيتها، حتى ملأت الآفاق، وغدت مستقرة في كل مسمع، فانكب العلماء على تحليلها وشرحها، وكذا الطلاب على دراستها وفهمها، إذ حوت أكثر أبواب النحو، فكانت قبلة للعلماء والمتعلمين، ينهلون من معينها، ويتفيؤون ظلالها.

ولعظيم مكانتها وقدرها، شرحها الكثير من النحاة والعلماء، منذ كتابتها ابتداءً بعصر ابن مالك: شرح أبي البركات المنجى بن عثمان التَّنُوخي، وابن الناظم، مروراً بشراح الألفية الذين تم الوقوف على شروحهم، أو الذين فقدت شروحهم، أو ما زالت قيد التحقيق، تنتظر من ينفض عنها الغبار.

وقد سماها ابن مالك: بالخلاصة، وسعى جاهداً لتضمينها جل أبواب النحو ومعظمها، حيث ختمها بقوله:

وَمَـــاْ بِجَمْعِـــهِ عُنِيـــتُ قَـــدْ كَمَـــلْ	**نَظْمـــاً عَلَـــى جُـــلِّ الْمُهِمَّـــاتِ اشْـــتَمَلْ**
أَحْصَـــى مِـــنَ الْكَافِيَـــةِ الْخُلَاصَـــةْ	**كَمَـــا اقْتَضَـــى غِنًـــى بِـــلَا خَصَاصَـــةْ**

وهي عبارة عن ألف بيت وبيتين في النحو والصرف، والكافية الشافية أصلها، حيث وصلت الكافية إلى أكثر من ألفين وسبعمائة بيت، فجاءت الخلاصة مختصرة منها، حيث عمد ابن مالك إلى إصلاح ما يرى أنه يحتاج إلى إصلاح، أو اختصار أبيات في بيت أو بيتين، أو حذف ما لا يلزم، إلى غير ذلك من الأمور التي سعى من خلالها إلى تهذيب الكافية وإخراجها بحلة بهية اسمها الخلاصة.

وقد شرح ابن مالك كافيته، وعلق عليه، وعنون كتابه: شرح الكافية الشافية.

الفصل الأول

شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري

- **المبحث الأول:** المرادي، وكتابه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
- **المبحث الثاني:** ابن الوردي، وكتابه: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة
- **المبحث الثالث:** ابن هشام، وكتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
- **المبحث الرابع:** ابن قيم الجوزية، وكتابه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك
- **المبحث الخامس:** ابن عقيل، وكتابه: شرح ابن عقيل
- **المبحث السادس:** ابن جابر الهواري، وكتابه: شرح ألفية ابن مالك
- **المبحث السابع:** الشاطبي، وكتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

المبحث الأول

المرادي، وكتابه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

أولا: المرادي [1]

❑ نسبه ونشأته:

هو بدر الدين، أبو محمد، الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، المصري، المراكشي، الفقيه المالكي، النحوي اللغوي التصريفي، المفسر الأديب، مولده بمصر وإقامته وشهرته بالمغرب، المعروف بابن أم قاسم، وقد ذكر أصحاب التراجم أن أم قاسم جدته أم أبيه، واسمها زهراء، وكانت أول ما جاءت من المغرب عرفت بالشيخة، وكانت شهرته تابعة لشهرتها.

كان عارفاً بالفقه والأصول، وعرف بالتقوى والصلاح والورع، وبرع في التفسير، والقراءات ، وذكر الذهبي أنه كان صوفياً.

وله كرامات كثيرة، منها أنه رأى النبي ﷺ في النوم، فقال له: يا حسن؛ اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق، بجوار المصحف[2]

❑ مولده ووفاته:

لم أقف فيما بحثت على زمن ولادته، وقد توفي المرادي –رحمه الله– يوم عيد الفطر سنة سبعمائة وتسعة وأربعين للهجرة، ودفن بالخانقاه الناصرية بسرياقوس، وقال صاحب الدرر: توفي سنة سبعمائة وخمسة وخمسين للهجرة.

❑ شيوخه:

أخذ العربية عن أبي عبد الله الطنجيّ والسراج الدمنهوري، وأبي زكريا الغماري، ثم ختم اشتغاله بالعربية على الأستاذ شيخ النحاة أبي حيان الأندلسي، وأخذ الفقه المالكي عن الشرف المغيلي، والأصول عن الشيخ شمس الدين ابن اللبان، وأتقن العربية والقراءات على المجد إسماعيل ابن الشيخ تاج الدين محمد البنالتي المقرئ النحوي الأصولي المعروف بالتُسْتَري.

---

[1] انظر ترجمته في: طبقات القراء ١٣١٤/٣ ومعرفة القراء الكبار ١٥٣٢/٣ وغاية النهاية في طبقات القراء ٢٠٧/١ الدرر الكامنة ٣٢/٢ وبغية الوعاة ٥١٧/١ وحسن المحاضرة٥٣٦/١ وشذرات الذهب ٢٧٤/٨ والأعلام ٢١١/٢ ومعجم المؤلفين ٥٧٨/١.

[2] انظر: الدرر الكامنة ٣٢/١.

❐ تلاميذه

لم تذكر كتب التراجم –التي وقفت عليها– أحداً من تلاميذ المرادي سوى جلال بن أحمد المعروف بالتباني.

❐ من مؤلفاته:

١. تفسير القرآن

٢. إعراب القرآن

٣. شرح المفيد على عمدة المجيد في علم التجويد للسخاوي

٤. رسالة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب

٥. شرح الحاجبية النحوية

٦. شرح ألفية ابن مالك

٧. شرح التسهيل لابن مالك

٨. الجنى الداني في حروف المعاني

٩. شرح المفصل للزمخشري

١٠. شرح الشاطبية

١١. شرح الفصول ليحيى بن عبد المعطي

١٢. شرح الاستعادة والبسملة

١٣. شرح الجزولية، لعيسى بن عمر الجزولي

١٤. شرح الكافية الشافية لابن مالك

ثانيا: كتابه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك

يعد كتاب توضيح المقاصد والمسالك للمرادي من أهم شروحات ألفية ابن مالك، فقد ظهرت فيه شخصية المرادي، وبانت قوته وعلمه، وتجلت فيه مواهبه وأفكاره، وآراؤه، فقد أكثر فيه المؤلف من ذكر الخلافات والآراء النحوية، وبيان أصحابها، وأكثر فيها من النقول عن الآخرين، وخصوصاً عن ابن مالك في التسهيل وشرحه، إذ لا تكاد تمر عليك مسألة إلا وفيها نص مقتبس من التسهيل أو شرحه، إلا في النزر القليل، وكان يعزي النقل إلى صاحبه.

ولأهمية شرحه نجد الأشموني –رحمه الله– نقل الكثير من شرح المرادي في شرحه على الألفية، واقتبس منه نصوصاً بأكملها، قصيرة كانت أم طويلة، دون أن يشير إلى ذلك، حتى عده بعض الباحثين من المآخذ على الأشموني في شرحه.

وقد ذكر المرادي في مقدمة شرحه هدفه من شرح الألفية، إذ سأله بعض حفاظ الألفية أن يخرج لهم أسرارها، ويبين مرادها، قال المرادي:" فهذا مختصر توضيح لمقاصد ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى، يجلو معانيها على طلابها، ويظهر محاسنها لخطابها، سألنيه بعض حفاظها المعتنين باستنباط فوائدها من ألفاظها، فأجبته إلى ذلك رغبة في الثواب، وتقريباً على الطلاب، وبالله أستعين، فهو الموفق والمعين"(١)، ويمكن إجمال منهجه في نقاط:

- سار المرادي في شرحه للألفية على ترتيب أبوابها، فكان يذكر الباب ويبدأ بشرح قواعده ومسائله، وإن دعت الحاجة لذكر بيت ابن مالك يذكره ثم يعقب عليه بالشرح، وإن لم تكن السمة الأبرز.
- أكثر المرادي من النقول عن العلماء –كما سبق ذكره– وكان ينسب القول إلى صاحبه، ولم تخل صفحات كتابه في معظمها من وجود نص مقتبس معزو إلى صاحبه، وخصوصاً ابن مالك وشرحه للكافية وللتسهيل.
- كان يميل أحياناً إلى توضيح الوجهة اللغوية للكلمة، ويبين موقفه من الأفصح فيها، وكذلك بيان إعراب بعض الجمل لتوضيح معناها، يقول المرادي:" وفي (أنا) لغات: الفصحى: حذف ألفه وصلاً وإثباتاً ووقفاً، والثانية إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، والثالثة (هنا) بإبدال همزته هاء، والرابعة (آن) بمدة بعد الهمزة"(٢)، وغيرها الكثير.

---

(١) توضيح المقاصد ١/١٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٩٢.

❑ موقفه من ابن مالك

ظهر من خلال شرح المرادي أنه كان يستدرك أحياناً على ابن مالك، وفي أغلب المسائل يوافقه ويذهب مذهبه، وينقل من كتبه دون تعليق أو اعتراض أو استدراك، بل ويدافع عنه في الكثير من القضايا، وللاستدلال على ذلك ما على الباحث إلا أن يقلب الكتاب، وسيرى ذلك في أغلب صفحاته، ولو أمعنت النظر في باب الكلام وما يتألف منه ستجد نقله من كتب ابن مالك في أكثر من عشرين موضعا، فقد كان يكثر بعد الشرح من قول: قال في شرح التسهيل، قال في التسهيل، واعترض على مذهبه في التسهيل من أوجه، وقال في الكافية بخلاف ذلك .. إلى غير ذلك من الأمثلة.

ومن أمثلة اعتراضاته لابن مالك واستدراكاته عليه، استدراكه عليه في باب المعرب والمبني:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا　　　وَأَعْرَبُوا مُضَارِعَاً إِنْ عُرِيَا

قال المرادي:" لم يتعرض في النظم لما يبنى عليه الأمر والماضي"[١]

وكذلك استدراكه عليه في باب الموصول، حيث يقول:" ولم يذكر الناظم هنا الحرفي فلنقدمه، وهو خمسة أحرف ..." [٢]

واعتراضه على ابن مالك في تسميته الإبدال إقلاباً في بيته:

وَقَبْلَ يَا اقْلِبْ مِيماً النُّون إِذَا　　　كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتّ انْبِذَا

قال: "عبر بعضهم عن إبدال النون ميماً بالقلب، كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال، لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالباً"[٣]

---

(١) توضيح المقاصد ٤٩/١.

(٢) توضيح المقاصد ١٢٧/١.

(٣) توضيح المقاصد ٢٤٦/٣.

❐ مذهبه:

كان المرادي بصري المذهب، وقد ظهر مذهبه من تجليات آرائه التي وافق في جلها البصريين، واعترض في أكثرها على الكوفيين، لكنه كان يستدرك على كلا المذهبين.

ومن أمثلة ميوله للبصريين، قوله في باب إن وأخواتها:" قد حكى عن الكوفيين تفضيله على الكسر في هذا المثال، وعن بعضهم تفضيل الكسر عليه، ومذهب البصريين أن الكسر لازم، وهو صحيح"(١).

وفي باب المفعول المطلق قال:" والصحيح مذهب البصريين، لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان"(٢)

ومن أمثلة ترجيحه للكوفيين:

في باب الموصول قال المرادي:" وأما مع الياء فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون، وهو الصحيح، لقراءة ابن كثير: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَينِّ أضلانا﴾(٣) بالتشديد"(٤)

❐ شواهده:

- اعتمد المرادي في الاستشهاد على القرآن الكريم، وأوجه القراءات المختلفة، وقد أكثر من ذكر القراءات المختلفة ، كقوله :" ومن قراءة ابن كثير وأبي عمر ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَان﴾ "(٥)، كما أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف، وأقوال العرب، أمثالهم وأشعارهم ونثرهم.
- ومن أمثلة استشهاده بالحديث الشريف، قوله في أن (ما) لا تصحب (حاشا) بخلاف عدا وخلا، قال:" وربما قيل ما حاشا، وذكر في شرحه قوله ﷺ:" أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاس إليّ، ما حَاشَا فَاطِمة"(٦).

---

(١) توضيح المقاصد ٢٠٤/١.

(٢) توضيح المقاصد ٢٨٣/١.

(٣) سورة فصلت ٢٩/٤١.

(٤) توضيح المقاصد ١٢٩/١.

(٥) توضيح المقاصد ١٣٠/١
والآية في سورة القصص ٣٢/٢٨.
قال ابن خالويه :" يقرأ بتشديد النون وتخفيفها"، انظر: الحجة في القراءات السبع ٢٧٧ والنشر في القراءات العشر ٣٤١/٢.

(٦) توضيح المقاصد ٣١٤/١، والحديث في الصحيح المسند، رقم: ٧٢٣.

وقوله في حذف الفاء الواجب ذكرها للضرورة في باب الجزم:" وقال الشارح: لا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور، ومثل الندور بما خرّج البخاري من قوله ﷺ:" فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُها وإلّا استمتع بها"(١)

❑ شواهده:

- كما اعتمد المرادي كثيراً على السماع، ومن أمثلة ذلك قوله في باب المعرب والمبني :" وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان، ورد بسماع قصرها، وبجمعها على أفعال"(٢)، وفي باب الضمير قال:" وهم الأكثرون ومنهم سيبويه، ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل وحق الخبر الانفصال، وكلاهما مسموع"، وقوله في باب الفاعل:" وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز إلحاق التاء معه إذا لم يسمع، ولذلك استثناه خلافاً للكوفيين، فأجازوا الوجهين في الجموع الثلاثة"(٣).

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٣٤٤، والحديث في صحيح مسلم، رقم: ١٧٢٣.

(٢) توضيح المقاصد ١/٦٠.

(٣) توضيح المقاصد ١/٢٤٦.

المبحث الثاني

ابن الوردي، وكتابه تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة

أولا: ابن الوردي[١]

❑ نسبه ونشأته:

هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين الدين ابن الوردي المعرّي الكندي الحلبي الشافعي، الفقيه النحوي الأديب الشاعر المؤرخ.

كان إماماً بارعاً في الفقه والنحو والأدب، وتفنّن في علوم عصره، ونظمُه في الذروة العليا والطبقة القصوى، وله فضائل مشهورة.

نشأ بحلب، وتفقه بها، ففاق الأقران، وكان ينوب في الحكم في كثير من معاملات حلب، وولي القضاء بمنبج.

❑ مولده ووفاته:

ولد ابن الوردي في معرة النعمان بسورية؛ سنة ستمائة وواحد وتسعين للهجرة.

وتوفي –رحمه الله– في الطاعون في حلب، سابع عشر من ذي الحجة سنة سبعمائة وتسعة وأربعين.

قال عنه الصفدي:" وكان الشيخ زين الدين –رحمه الله تعالى– قد رأى عجائب الطاعون في حلب، فعمل فيه رسالة أنشأها وأبدعها، وسماها: النبا في الوبا، ولكنه خُتِمَ به الوبا، وفجع الناس به"[٢]، ورثاه بقوله:

لـئِنْ ذَوَى الـوَرْدِيُّ فِـي هَـذِهِ الـ ... دُّنْيَـا لَقَـدْ أَيْنَـعَ فِـي الخُلْـدِ

وَإِنَّمَـا أَوْحَـشَ ربْـع النهـي ... والفَضْـلِ فـي نَقْـصٍ وفـي رَدِّ

والْعِلْـمُ رَوْضٌ مَالَـهُ رَوْنَـقٌ ... لأَنَّـهُ خَـالٍ مِـن الـوَرْدِي[٣]

---

[١] انظر ترجمته في: أعيان العصر ٦٧٧/٣، الوافي بالوفيات ٤٦/٢٣، بغية الوعاة ٢٢٦/٢، الدرر الكامنة ١٩٥/٣، وشذرات الذهب ٢٧٥/٨، النجوم الزاهرة ١٨٩/١٠، والبدر الطالع ٥٥٣، الأعلام ٦٧/٥، ومعجم المؤلفين ٥٨٠/٢.

[٢] أعيان العصر ٦٧٩/٣.

[٣] أعيان العصر ٦٧٩/٣.

❑ **شيوخه:**

أخذ ابن الوردي عن القاضي شرف الدين البارزي بحماة، وعن الفخر خطيب جبرين بحلب، وعن شيخه عبس السرجاوي، ودرس ألفية ابن مالك على يد شيخه أبي القاسم هبة الله بن عبد الرحمن البازري.

❑ **تلاميذه:**

حدث عنه أبو اليسر بن الضائع الدمشقي، وأجاز القاضي نور الدين يوسف بن محمد بن منصور الفيومي، والعلامة صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، وكمال الدين عمر بن محمد بن الضياء الحلبي، والقاضي شهاب الدين أحمد بن ريان،

❑ **من مؤلفاته:**

١. ديوان ابن الوردي
٢. تتمة المختصر في أخبار البشر، ويعرف بتاريخ ابن الوردي، جعله ذيلاً لتاريخ أبي الفداء وخلاصة له
٣. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. شرح لألفية ابن مالك.
٤. الشهاب الثاقب
٥. اللباب في علم الإعراب، قصيدة شرحها
٦. ضوء الدرة على شرح ألفية ابن معطي
٧. تعبير الأحلام
٨. مختصر المُلحة
٩. الكلام على مئة غلام
١٠. الكواكب السارية في مئة جارية
١١. أبكار الأفكار، في الشعر والأدبيات
١٢. تذكرة الغريب، منظومة في النحو
١٣. مقامات، كتاب في الأدب
١٤. الرسائل المهذبة في المسائل الملقبة في الفرائض
١٥. منطق الطير، منظومة في التصوف

١٦. بهجة الحاوي الصغير في فقه الشافعية، منظومة في خمسة آلاف بيت وثلاث وستين بيتاً.

١٧. لامية ابن الوردي

١٨. أرجوزة في تعبير المنام

١٩. أرجوزة في خواص الأحجار والجواهر

٢٠. اختصر ألفية ابن مالك في مائة وخمسين بيتاً، وشرحها.

❏ من شعره:

قال عنه الصفدي :" شعره أسحرُ من عيون الغِيدِ، وأبهى من الوَجَنات ذات التوريد، قام بفن التورية، فجاءت معه قواعده، وخطّها في الطّروس وهي فوق النجوم صاعده، يطرَبُ اللبيبُ لسماعها، ولا طربَ الصوفيِّ للشّبابة، ويعجَبُ الأديب لانطباعها، ولا عَجَب الغواني بمن التحفَ شبابَه، ويرغَبُ الأريب لارتجاعها، ولا رغبةَ الروضِ الذي صوَح في صوب السحابة، ويدأب النجيب في اقتطاعها ولا دأب المحب في التمسك بأذيال محبوبه السحابة"[١]

له:

لا تَقصِـــد القَاضِـــي إذا أَدْبَـــرَتْ ... دُنْيَـــاكَ واقْصِـــدْ مـــنْ جَـــوادٍ كَـــرِيمْ

كَيْـفَ يُرجَّـى الـرِّزْقُ مِـنْ عِنْـدِ مِـنْ ... يُفْتِـــي بِـــأَنَّ الفلْـــسَ مـــالٌ عَظِـــيمْ[٢]

وله:

سُــبْحَانَ مَــنْ سَــخَّرَ لِــي حَاسِــدِي ... يُحَـــدِّثُ لِـــي فِـــي غَيْبَتِـــي ذِكْـــرَا

لَا أَكَـــرَه الْغَيْبَـــةَ مِـــنْ حَاسِـــدٍ ... يُفِيـــــدُنِي الشُّـــــهْرَةَ وَالْأَجْـــــرَا[٣]

وله:

مَـــرَّتْ نِسَـــاءٌ كَـــالظِّبَى خَلْفَهَـــا ... أَدْهَـــمٌ يَحْمِيهَـــا مِـــنَ الْكَيْـــدِ

قُلْـنَ: لِمَـا تصـلُح؟ قُلْـتُ: الظِّبَـا ... لِلصَّـــــيْدِ وَالْأَدْهَـــــمُ لِلْقَيْـــــدِ[٤]

---

(١) أعيان العصر ٦٧٧/٣-٦٧٨.

(٢) بغية الوعاة ٢٢٧/٢.

(٣) بغية الوعاة ٢٢٧/٢.

(٤) بغية الوعاة ٢٢٧/٢.

ثانيا: كتاب تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:

لقد لخص ابن الوردي منهجه في مقدمة كتابه تيسير الخلاصة، وسأورد منها ما يفيد بحثنا، بنقل بعضٍ من نصوص مقدمته والتمثيل على منهجه من خلال شرحه:

❐ منهج ابن الوردي في كتابه:

قال ابن الوردي" فاستخرت الله الكريم في شرحها شرحاً محرراً، واستعنته في حلِّها حلاً ميسراً، أراعي فيه تفصيل مُجملها، وتقييد مطلقها، وإن لم أشرْ إليه، وأحافظ غالباً على ذكر أمثلتها، وفتح مغلقها، وإن لم أنبهْ عليه، وأرتبها كترتيبها، مع زيادة مُلح"[١].

اختط ابن الوردي لنفسه طريقاً في شرح الألفية غير التي ذهب إليه غيره من شراحها، ويميل منهج عرضه غالباً على نحو ما ذهب ابن هشام في أوضح المسالك، فابن الوردي لا يذكر أبيات الألفية، ولا يشرحها نصاً كما فعل غيره، وإنما سار على تبويب الألفية، وأخذ يشرح باباً باباً، ويتعرض لمسائل الألفية حسب ترتيبها، مكثراً في شرحه من الشواهد والاستدلالات، وآراء النحاة واختلافاتهم.

كما عمد إلى ذكر الشواهد التي ذكرها ابن مالك في ألفيته في غالب الأحيان، وشرحها وبيان موطن الاستشهاد فيها، كما في قوله:" وخبر المبتدأ ما تحصل به الفائدة، كـ(برٌّ) و(شاهدة) من قولك: الله برٌّ والأيادي شاهدة"[٢]

وقد عمد أيضاً إلى الاختصار في شرحه، يفيد منه العامة والخاصة، ومن صرفتهم العلوم الأخرى عن دراسة علم النحو، فبين أنه جاء مقارباً لربع حجم شرح ابن الناظم على ألفية والده، وحملت من المعاني ما لم يحتوي عليه شرح ابن الناظم، وبين أنه لم يختصر شرح ابن الناظم أو اعتمد عليه في شرحه، وإنما ذكر أنه شرح ما لم يشرحه، فذكر من المعاني والفوائد ما لم يتعرض له ابن الناظم.

وقد تتبع ابن الوردي ابن الناظم في كثير من المسائل في شرحه، فاعترض عليه أحياناً، واستدرك عليه أحياناً أخر.

قال ابن الوردي:" وأكتفي فيه من ألفاظها بما وضح، ليكون –إن شاء الله– شرحاً مُطْلَقاً، وكتاباً مختصراً مستقلاً، يقتصر عليه مَنْ همته إلى الفقه مصروفة، ويستغني به عن مجلدات كثيرة

---

[١] تحرير الخصاصة ١/١٠٠-١٠١.

[٢] تحرير الخصاصة ١/١٦٨.

مَنْ فطرتُه بالفطنة معروفة، فجاء بحمد الله مقارباً لربع شرح ولده، مع ما تضمنه من مقاصده وزبده، وسمّيته: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة. وأعيذ ناظره أني على شرح ابنه اقتصرت فيما اختصرت، أو مجرده اعتمدت فيما أوردت، فإني حللْتُ ما لم يحلَّه في شرحه، وفتحت من معانيها باب فوائد لم يُعْنَ بفتحه، هذا مع إيرادي أشياء لم يوردها، وإنشادي شواهد لم ينشدها، وزيادة قيود لم يزدها، وإفادة مواضع لم يفدها، وحلّيتها بفوائد ومهمات، وكمّلتها بمناقشات وتتمات، ولم أُردْ بذلك طعناً عليهما، ولم أسئ ظناً بأحدهما أو كليهما، بل نبّهتُ على ما ضمّنته كتابي هذا من أراد نصيحتي، حسبما نهضت به قريحتي"(١).

❐ ابن الوردي وتتبعه لأبيات ابن مالك:

غلبت على ابن الوردي النزعة الأدبية، حيث كان أديباً شاعراً، فكان عندما يرى قصوراً في نظم ابن مالك لأحد أبيات الألفية، يعترض عليه مستدركاً باقتراح أو تعديل، ومما يحفظ له أنه كان عظيم التأدب مع ابن مالك، فكان يقول: ولو قال الشيخ –رحمه الله– كذا لكان أكثر فائدة، أو لكان أوضح، أو لكان أكمل، وما شابه ذلك.

- فمن أمثلة استدراكه على ابن مالك في بيته:

وَالرَّفْـعَ فَيهِمَـا انْـوِ واحْـذِفْ جَازِمـاً … ثَلاثَهُـــنَّ تَقْضِـــي حُكْمـــاً لاَزِمَـــاً

قول ابن الوردي:" ولو كان الشيخ رحمه الله قال نحو هذا البيت:

والرَّفْـعَ فيهِمَـا انْـوِ والكُـلُّ انْحَـذَفْ … جَزْمـاً وَقَـدْ صَـحَّحَهُ بَعْـضُ السَّـلَفْ

لكان أكثر فائدة، فإن بعض العرب يجري المعتل مجرى الصحيح"(٢)

- وقوله في المعرفة والنكرة :" والمعرف بالنداء نحو: يا رجل، ولم يذكره الشيخ، بل لو كان قال بدل البيت:

وَغَيْـــره مَعْرِفَـــةٌ كَـــابْنِي الـــذِي … هم، يُوسُف، الفَضْل، ذَا يَا مُحْتَذِي

لعم السبعة الأقسام"(٣)

استدراكه منه على قول ابن مالك:

وَغَيْـــره معرفـــةٌ كَهُـــمْ وَذِي … وهِنْـدُ وابْنَــي والغُـلَام والَّــذِي

---

(١) تحرير الخصاصة ١/١٠١.

(٢) تحرير الخصاصة ١/١٢٣.

(٣) تحرير الخصاصة ١/١٢٦.

❑ **موقفه من البصريين والكوفيين**

وقد ذكر المرادي الكثير من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مما يعكس سعة علمه، وسعة اطلاعه على آراء العلماء من كلا المدرستين.

وقد غلبت عليه النزعة البصرية، وكان يرد أحياناً على الكوفيين مؤيداً رأي البصريين، ومصرحاً بمذهبه في مثل قوله:" ونحن نجعل الغالبَ اسمَ (ليس) وخبرَها ضميراً متصلاً عائداً، على الأشرم"[١] وهذا هو مذهب البصريين.

وكان ينتصر للكوفيين أحياناً ويؤيد مذهبهم، ومثاله قوله في رافع الخبر:" وأما الخبر فالصحيح رفعه بالمبتدأ"[٢].

وقوله في باب التوكيد:" ومذهب الكوفيين جواز توكيد النكرة إن أفادت، بأن كانت محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، بخلاف ما يصلح لقليل وكثير، محين ووقت وزمان، وعن البصريين عموم المنع فلا يؤكّدون النكرة محدودة كانت أو غيرها، والصواب مذهب الكوفيين"[٣].

---

[١] تحرير الخصاصة ٢/٥٠٠.

[٢] تحرير الخصاصة ١/١٦٨.

[٣] تحرير الخصاصة ٢/٣٩١.

❐ شواهده

أكثر ابن الوردي من استشهاده بالآيات القرآنية والقراءات والأحاديث النبوية الشريفة التي وصلت إلى أكثر من خمسين حديثاً، إضافة إلى استشهاده بأقوال العرب أشعارهم وأمثالهم.

فمن أمثلة استشهاده بالقراءات القرآنية قوله:" ولم ينبه عليه الشيخ في الألفية ولا ابنه، فإنْ تأثر بأحد الثلاثة اختير الاتباع إنْ كان المستثنى بعض المستثنى منه، مثل: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، والنصب عربي جيد، قرأ ابن عامر: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ ﴾"[٢]

ومن أمثلة استشهاده بالحديث الشريف قوله:" وقد يعطي اسم المصدر حكم المصدر، فيعمل عمل فعله، كقول عائشة ﵂ :" من قُبلة الرجل امرأته الوضوء"[٣]

---

[١] سورة النساء ٤/٦٦.

[٢] تحرير الخصاصة ١/٣١٠-٣١١.

قال ابن خالويه:" تفرد ابن عامر بنصبه، والرفع وجه القراءة، لأن من شرط المستثنى إذا أَتَى بعد موجبٍ نُصب، وإذا أتى بعد منفي رُفع، فقال الفراء محتجا له: إنما نُصب لأنه أراد ما فعلوه إلا قليلا ، لأن (إلا) عنده مركبة من (إن) و(لا) كما كانت (لولا) مركبة من (لو) و(لا) ،وقال غيره هو منصوب بفعل مضمر، معناه: استثنى قليلا منهم، وهذا احتجاج فيه بعض الوهن لأنه يدخل عليه ما يفسده، والاختيار في هذا أنه رد لفظ النفي على ما كان في الإيجاب، كأن قائلا قال: قد فعلوه إلا قليلا منهم، فرد عليه لفظه مجحودا، فقال: ما فعلوه إلا قليلا منهم، كما يقول: قد قام زيد، فيرد عليك: ما قام زيد، فهذا وجه قريب.

ووجه ثان: أنك إذا قلت ما قام أحد إلا زيد؛ أبدلت زيدا من أحد، فرفعته، فكأنك قلت: ما قام إلا زيد، ولم تأت بأحد، فإن لم تقدر البدل في كلامك وجعلت قولك: ما قام أحد كلاما تاما لا تنوي فيه الإبدال من أحد ثم استثنيت على هذا نصبت، فقلت: ما قام أحد إلا زيدا؛ فعلى هذا تصح قراءة ابن عامر بالنصب، كأنه قال ما فعلوه على تمام الكلام وترك تقدير البدل فيه، ثم قال بعد ذلك: إلا قليلا منهم، فهذا وجه صحيح، وما قبله ليس بخارج عنه" الحجة في القراءات السبع ١٢٤-١٢٥.

[٣] تحرير الخصاصة ٢/٤١٨

المبحث الثالث

ابن هشام، وكتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

أولا: ابن هشام [1]

❑ نسبه ونشأته:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، النحوي الفاضل المشهور، من أئمة العربية.

قال عنه ابن خلدون:" ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدين ابن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظمت سائرها، فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنه ينحو في طريقته منحى نحاة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه. والله يزيد في الخلق ما يشاء"[2]

كان شافعياً، ثم تحنبل، وأتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، اشتهر في حياته وأقبل الناس عليه.

وكان ابن هشام كثير المخالفة لأبي حيان، وأرجع الشوكاني[3] ذلك لكون أبي حيان كان منفرداً بهذا الفن في ذلك العصر، غير مدافع عن السبق فيه، لأن أبا حيان هو من التمكن بمكان، ولم يكن للمتأخرين مثله، وهكذا نافس أبو حيان الزمخشري، فأكثرَ من الاعتراض عليه في النحو، لكون الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن، وإن لم يكن عصره متصلاً بعصره.

وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد، مسهباً وموجزاً مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق، ورقة القلب.

---

(1) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٠٨/٢ والنجوم الزاهرة١٠/٢٦٢ وبغية الوعاة ٦٨/٢ وحسن المحاضرة ٥٣٦/١ والبدر الطالع ٤٤٠ والأعلام ١٤٧/٤.

(2) مقدمة ابن خلدون ٧٠٢.

(3) انظر: البدر الطالع ٤٤١.

❑ **مولده ووفاته**

ولد ابنُ هشام في مصر في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة للهجرة، وتوفي –رحمه الله– فيها ليلة الجمعة خامس من ذي القعدة سنة واحد وستين وسبعمائة، ودفن في مقابر الصوفية خارج باب النصر في القاهرة.

رثاه ابن نباتة بقوله:

سَقَى ابن هِشَامٍ في الثَّرَى نُور رَحْمَةٍ ... تَجُرُّ عَلَى مَثْوَاهُ ذَيْلَ غَمَامِ

سَأَرْوِي لَهُ مِنْ سِيْرَةِ المَدْحِ مُسْنِدَا ... فَمَا زِلْتُ أَرْوِي سِيْرَةَ ابْنِ هِشَامِ[1]

❑ **شيوخه:**

لزم ابنُ هشام الشيخَ شهاب الدين عبد اللطيف ابن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع من أبي حيان ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه، وحضر دروس الشيخ تاج الدين التبريزي، وقرأ على الشيخ تاج الدين الفاكهاني جميع شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة[2].

❑ **تلاميذه:**

لم تذكر كتب التراجم تلاميذ ابن هشام، ولعل أكثرهم كان من غير المشهورين، واكتفى صاحب البغية بالقول: "وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم"[3].

❑ **من مؤلفاته:**

١. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب
٢. عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب
٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك
٤. رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة
٥. شذور الذهب
٦. الجامع الصغير النحو
٧. الجامع الكبير

---

(١) لم أعثر عليه في ديوانه، وهو في البدر الطالع ٤٤١.

(٢) انظر: الدرر الكامنة ٣٠٨/٢، وبغية الوعاة ٦٨/٢.

(٣) بغية الوعاة ٦٨/٢.

٨. الإعراب عن قواعد الإعراب

٩. قطر الندى وبل الصدى.

١٠. الكواكب الدرية في شرح اللُّمحة البدرية لأبي حيان

١١. شرح بانت سعاد

١٢. شرح البردة

١٣. إقامة الدليل على صحة النحيل

١٤. شرح الشواهد الكبرى والصغرى

١٥. التذكرة

١٦. شرح التسهيل

١٧. المسائل السفرية في النحو

١٨. التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكمييل

١٩. نزهة الطرف في علم الصرف

٢٠. موقد الأذهان في الألغاز النحوية

❑ **من شعره:**

وَمَــنْ يَصْـطَبِرْ لِلْعِلْــمِ يَظْفَــرْ بِنَيْلِــه   وَمَنْ يَخْطب الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى البَذْلِ

وَمَـنْ لَـمْ يَـذِل الـنَّفْسَ فِـي طَلَـبِ الْعُـلَا   يَسِـيراً يَعِـشْ دَهْـرَاً طَـوِيلاً أَخَـا ذُلِّ[١]

وله:

سُـوءُ الْحِسَـابِ أَنْ يُؤَاخَـذَ الفَتَـى   بِكُـلِّ شَـيْءٍ فِـي الْحَيَـاةِ قَـدْ أَتَـى[٢]

---

[١] بغية الوعاة ٦٩/٢.

[٢] بغية الوعاة ٦٩/٢.

ثانياً: كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

يعد كتاب ابن هشام: أوضح المسالك من أشهر مصنفاته، وقد شرحه الشيخ خالد الأزهري باسم " التصريح على التوضيح "، وقد بين ابن هشام في مقدمته هدفه من شرح الألفية، ومنهجه، حيث يقول:" وبعد فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله كتابٌ صَغُرَ حَجْماً وغَزُرَ عِلْما، غير أنه لإفراطِ الإيجازِ قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز، وقد أسعفتُ طالبيه بمختصرٍ يدانيه وتوضيحٍ يسايره ويباريه، وأحل به ألفاظَه وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبَه، وأنقح مبانيه وأعذب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلافٍ أو نقدٍ أو تعليلٍ، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه، وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"[١]، فقد سار ابن هشام في كتابه على طريقة الاختصار، وعبارته في شرحه كانت أكثر اختصاراً وزخماً، مقارنة بالشروح الأخرى.

❑ منهج ابن هشام في أوضح المسالك:

ويمكن إجمال منهجه في النقاط التالية:

لم يتقيد ابن هشام بأسلوب الألفية، وإنما سار على عناوين أبوابها، شارحاً كل باب بما يحوي من مسائل نحوية، وينثر ما تضمنته من قواعد، بأسلوبه وشرحه، ثم يضيف عليها ما يراه مناسباً، وهذا في الحقيقة يخالف منهج باقي شراح الألفية المشهورين، كما أكثر ابن هشام من ذكر آراء النحاة واختلافاتهم، وكان أكثر ما يميل إلى علماء البصرة.

ولم يذكر ابن هشام أبيات الألفية في النص إلا نادراً، وكان يوردها –على ندرتها– لانتقاد الناظم أو الاعتراض عليه، ومن أمثلة ذلك قوله في باب التمييز:" وعُلِمَ بذلك بطلان عموم قوله: يُنْصبُ تمييزاً بما قدْ فسَّرَه"[٢]

❑ ومن أمثلة اعتراضه على ابن مالك:

- قوله:" ولا بد لوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام ...خلافاً للناظم وابنه لجواز كون الوصف مخبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار به عن الجمع لأنه على فعيل"[٣].

---

[١] أوضح المسالك ١٣/١.

[٢] أوضح المسالك ٣٠٥/٢.

[٣] أوضح المسالك ١٧٢/١.

- وقوله في شرح بيت ابن مالك :

الحـــالُ وصْــفٌ فضْــلَةٌ مُنْتَصِــبُ   مفْهِـمٌ فـي حـالٍ كـ: فـرداً أذهـبُ

قال :" فالوصف: جنس يشمل الخبر والنعت والحال، وفضلة: مخرج للخبر، ومنتصب: مخرج لنعتي المرفوع والمخفوض، ومفهم في حال: مخرج لنعت المنصوب، فإنه إنما سيق لتقييد المنعوت، فإنه لا يُفْهِمُ في حالٍ كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم، وفي هذا الحد نظر، لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقفٌ على الحد، فجاء الدور"[١]

- وقوله:" يؤثّر مانع الإمالة إن كان منفصلاً، ولا يؤثر سببها إلا متصلاً، فلا يمال نحو: أتي قاسمٌ، لوجود القاف، ولا: لزيد مالٌ، لانفصال السبب، هذا ملخص كلام الناظم وابنه، وعليهما اعتراض من وجهين ..." [٢]

❐ موقفه من البصريين والكوفيين:

غلبت على ابن هشام النزعة البصرية، فوافقهم في أكثر المسائل التي ذكرها في شرحه.

فمن أمثلة اعتراضه على الكوفيين قوله:" وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا"[٣]

وهذا الأمر ليس على إطلاقه، فإنه إن رأى غضاضة في قول البصريين عارضهم، وذهب مذهب الكوفيين، ومن أمثلة ذلك قوله:" وإن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه بدلَ بعضٍ عند البصريين، وعطفَ نسقٍ عند الكوفيين، ... ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى"[٤]

---

(١) أوضح المسالك ٢٤٨/٢.

(٢) أوضح المسالك ٣٠٥/٤.

(٣) أوضح المسالك ١٧٣/١.

(٤) أوضح المسالك ٢١٦/٢-٢١٨.

❑ **شواهده:**

ساق ابن هشام في شرحه الكثير من الأدلة من كتاب الله، وقول رسوله ﷺ، ومن أقوال العرب، وأشعارهم، وأمثالهم.

وعلى كثرة استشهاده بالآيات القرآنية أورد مثالاً على استشهاده بالقراءات القرآنية، في قوله:" وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافاً، كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي، وقراءة آخر:﴿ رَبُّ السّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾"[1] ، وقوله في موضع آخر:" وذكر الناظم أنه يكسر النونَ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم ﴿فَدَمِّرَانِهِم تَدْمِيرا﴾[2]، وجوّزه في قراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[3] بتخفيف النون"

وأما استشهاده بالحديث الشريف؛ فمن أمثلته قوله:" والمستثنى بـ(ليس) و (لا يكون) واجب النصب، لأنه خبرهما، وفي الحديث:" ما أنْهَرَ الدَّمَ وذُكرَ اسمُ الله عليه فَكُلُوا ليس السنَّ والظُّفُر"[4]، وقوله أيضاً:" فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف... نحو قوله ﷺ:" والله لأغزونَّ قريشاً" ثلاث مرات"[5]

---

(1) أوضح المسالك ٣٤/٤.

والآية في سورة يوسف ٣٣/١٢.

(2) سورة الفرقان ٣٦/٢٥.

(3) سورة يونس ٨٩/١٠.

قال ابن خالويه:" يقرأ بإسكان التاء وتخفيفها، وبفتحها وتشديدها، فالحجة لمن خفف: أنه أخذه مِنْ تَبِعَ يَتْبَع، والحجة لمن شدد: أنه أخذه من اتَّبَع يَتَّبِع، وهما لغتان معناهما واحد، والنون مشددة لتأكيد النهي، ودخولها على الفعل مخففة ومشددة في أربعة مواضع: للتأكيد في الأمر، والنهي، والاستفهام، والجزاء". انظر الحجة في القراءات السبع ١٨٣-١٨٤.

(4) أوضح المسالك ٢٣٧/٢.

(5) أوضح المسالك ٢٧٨/٣.

المبحث الرابع

ابن قيم الجوزية، وكتابه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك

أولا: ابن قيم الجوزية (١)

❏ نسبه ونشأته:

هو الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، الشيخ أبو إسحاق الزُّرعيُّ، ثم الدمشقي الشهير بابن القيم، الأديب النحوي، ووالده هو العلامة الإسلامي الشهير شمس الدين محمد ابن أبي بكر، والمشهور بابن القيم

اشتغل في أنواع العلوم، وأفتى ودرّس وناظر، قال ابن حجر:" ذكره الذهبي في معجمه المختص فقال: تفقّه بأبيه، وشارك في العربية، وسمع وقرأ، وتنبّه، وأسمعه أبوه بالحجاز، وطلب بنفسه، ودرّس بالصدرية والتدمرية، وله تصدير بجامع الأموي، حدثت بينه وبين عماد الدين ابن كثير منازعة في تدريس الناس، فقال له ابن كثير: أنت تكرهني لأنني أشعري، فقال له: لو كان من رأسك إلى قدمك شعر ما صدقك الناس في قولك أنك أشعري وشيخك ابن تيمية"(٢).

أما كنيته بابن القيم؛ فذلك لأن جده أبا بكر بن أيوب كان قيما على المدرسة المعروفة بالجوزية، وهو ما يعرف في عرفنا بأمين المكتبة، والجوزية نسبة لمنشئها وواقفها محيي الدين الحافظ الجوزي، فاشتهر أبو بكر حتى قيل له: قيم الجوزية، أي: أمين مكتبة الجوزية، يقوم على المكتبة وعلى شؤونها، فاشتهر بذلك، واشتهرت ذريته وحفدتهم بذلك، فصار الواحد منهم يدعَى بابن قيم الجوزية.

❏ مولده ووفاته:

ولد ابن القيم سنة سبعمائة وستة عشر للهجرة، وكانت وفاته –رحمه الله– ببستانه بالمِزّة يوم الجمعة صفر سنة سبعمائة وسبعة وستين للهجرة، ودفن بدمشق عند والده بباب الصغير.

❏ شيوخه:

سمع من ابن الشُّحنَة، وأجازه كاتب الألفية أحمد بن سليمان، حيث قال في مقدمه كتابه إرشاد السالك:" وآخر من روى عنه –أي ابن مالك– شيخُنا الإمام شهاب الدين أحمد بن سليمان

---

(١) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٥٨/١ والسحب الوابلة ٥٠/١ وشذرات الذهب ٣٥٧/٨ ومعجم المصنفين ٤٠٤/٤ ومعجم المؤلفين ٥٩/١.

(٢) الدرر الكامنة ٥٨/١.

الكاتب كتاب الخلاصة عرضاً، وعرضته عليه في سنة ستٍّ وثلاثين وسبعمائة، وأجازني ما أجازه المصنف من رواية مسموعاته، ومؤلفاته"[١].

❑ **تلاميذه:**

لم أعثر على أحد من تلاميذه في كتب التراجم التي وقفت عليها.

❑ **من مؤلفاته:**

وكذلك الأمر في مؤلفاته؛ فلم أقف إلا على هذين المؤلَّفيْن؛ وهما:

١. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك.

٢. اختلاف المذهبين، ذكر فيها المسائل الخلافية بين الإمامين أحمد والشافعي.

---

(١) إرشاد السالك ١/٨٩.

ثانيا: كتابه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك

ألف ابن القيم كتابه الموسوم بإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، وتوسط فيه تأليفه بين الشروح المقتضبة المختصرة وبين الشروح المسهبة المطولة، وقد بين مقصده في مقدمة كتابه بالقول:" فإن بعض من قرأ كتاب الخلاصة، وأظهر إلى فهم معانيه الخصاصة، طلب مني أن أوضح ما تضمنه من الفوائد، وأكثر من ذلك في المصادر والموارد، إلى أن استخرت الله بإملاء شرح يوضح معانيه، من غير تعرّض لزيادة على ما فيه، إلا حيث دعت الفاقة، واجتهدت في تحريره حسب الطاقة"[١]

ويعد شرحه من الشروح التعليمية البسيطة، وقد سار ابن القيم في شرحه للألفية ملتزماً تبويب ابن مالك فيها، فكان يبدأ الباب بتعريف بسيط أو تمهيد لا يتجاوز السطرين أو الثلاثة، ثم يبدأ بذكر مقاطع من الألفية ويأخذ في شرحها، وكثيراً ما كان يعتمد على آراء الناظم، وهذا لا يعني موافقته المطلقة لآرائه، فقد كان يعترض عليه أحياناً، ومثاله: اعتراضه عليه في حكايته الاتفاق على جواز جعل الثاني من مفعولي باب أعطى نائباً عن الفاعل، وترك الأول على نصبه إذا أمن اللبس، قال ابن القيم:" وليس باتفاق كما زعم المصنف، بل من النحاة من منعه مطلقاً، ومنهم من منعه في النكرة دون المعرفة، أمّا لو ألبس كما في نحو: أعطيت زيداً عمراً، تعيّنت نيابة الأول اتفاقاً"[٢]

لم يتعرض ابن القيم في شرحه للكثير من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين كما ذهب غيره أمثال المرادي والشاطبي، فمسائل الخلاف التي ذكرها لا تتجاوز الثلاثين مسألة، فيما وصلت مسائل الخلاف عند الشاطبي أكثر من مائتي مسألة.

ولم يكن ابن القيم عند تعرضه لمسائل الخلاف يميل لمذهب ضد آخر، فكان يوافق ما رآه الصواب، وفي أغلب المسائل لم يظهر رأيه، إذْ كان يتعرض للمسألة بذكر رأي الفريقين فقط على سبيل الذكر لا الترجيح ولا التفضيل[٣]، وهذا لا يمنع أنه كان يرجح مذهباً على آخر في بعض المسائل:

---

[١] إرشاد السالك ١/٨٨.

[٢] إرشاد السالك ١/٤٠٢.

[٣] انظر: إرشاد السالك ١/٣٨، ٤٤، ٥٢، ١٧٨، ٤٢٩، ٢/٧٥٩، ٨٢٦، ١٠٢٥، ١٢٠٨، وغيرها.

- **فمن أمثلة موافقته للبصريين** قوله في أصل المشتقات:" والمختار مذهب البصريين أنه أصل للفعل والوصف، وكل منهما مشتق منه، لتضمّن كل منهما ما دل عليه المصدر، من الحدث وزيادة الفعل بالدلالة على الزمان واسم الفاعل بالدلالة على الفعل ..." [١]

- **ومن أمثلة موافقته للكوفيين** قوله في إعمال المصدر الذي لم يجر على فعله قياساً بأن يكون فعله غير ثلاثي، وجاء هو بزنة الثلاثي؛ كـ(وضوء) من توضأ، وغُسُل من اغتسل، قال ابن القيم:" فالكوفيون يجيزون إعمال الأول، وهو الحق"[٢]

- **ومن أمثلة اعتراضه على الكوفيين:**

قوله في (نعم وبئس) :" والدليل على فعلية نعم وبئس؛ دخول تاء التأنيث عليهما في نحو: فبها ونعمت، ونحوه مشهور في اللسان، ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر في نحو :" بئس السير على بئس العير"[٣]

وقوله في باب إعراب الفعل:" الإعراب مختص بالمضارع منه، وقول الكوفيين إن: افْعَلْ مجزوم بلام مقدرة ضعيف"[٤]

❑ شواهده:

استشهد ابن القيم في شرحه بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، كما استشهد بالحديث الشريف، وأقوال العرب، وأمثالهم.

فمن أمثلة استشهاد ٤ القرآنية قوله:" و ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ﴾[٥] على قراءة من رفع وهم منه، إذ ليس فيهما ما هو حقيقي التأنيث"[٦].

ومن أمثلة استشهاده بالحديث الشريف قوله:" أو (لو) بمعناها، كما في الحديث:" التمس ولو خاتماً من حديد"[٧]

---

(١) إرشاد السالك ١/٤٣٦-٤٣٧.

(٢) إرشاد السالك ١/٦٤٣.

(٣) إرشاد السالك ١/٧٠٠-٧٠١.

(٤) إرشاد السالك ٢/٩٥٠.

(٥) سورة يس ٣٦/٢٩ ، ٥٣.

(٦) إرشاد السالك ١/٣٧٩.

وهي قراءة أبي جعفر، ومعاذ بن الحارث، انظر: المحتسب ٢/٢٠٦.

(٧) إرشاد السالك ١/٢٥١.

❑ **موقفه من السماع والقياس:**

أما موقفه من السماع والقياس فإنه كان يعتمد عليهما في ترجيح قول على آخر، وتغليب مذهب على غيره:

- حيث قال في إظهار فاعل نعم وبئس مع التمييز :" اختلف النحاة في جواز إظهار فاعلهما مع التمييز، فمنعه سيبويه، وأكثر أصحابه، وأجازه المبرد، والفارسي، وهو الحق، لورود السماع به في نحو: فنعم الزاد زادُ أبيك زادا"[١]
- وفي موضع آخر يقول :" ولا سماع مع الكوفيين في إجازة: جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان"[٢].
- وقوله في المصدر:" وعمله منكراً مجرداً من أل والإضافة أقيس لقربه من الفعل"[٣]

---

[١] إرشاد السالك ٧٠٣/١.

[٢] إرشاد السالك ٧٥٠/٢.

[٣] إرشاد السالك ٦٤١/١.

المبحث الخامس
ابن عقيل ، وشرحه على ألفية ابن مالك

أولا: ابن عقيل[١]

❑ نسبه ونشأته:

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد القرشي الهاشمي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة، من نسل عقيل ابن أبي طالب، الهَمَذاني الأصل، المصري، شافعي المذهب، قال عنه ابن شهبة: رئيس العلماء، وصدر الشافعية بالديار المصرية.

كان مهيباً كريما، مترفعاً عن مسألة الناس، ولا يخلو مجلسه من المترددين إليه، كريماً، كثير العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة، ولي قضاء الديار المصرية مدة قصيرة، وكانت مدة ولاية ابن عقيل ثمانين يوماً، ومع قصر مدته فقد روي عنه أنه فرق على الفقراء والطلبة في تلك الحقبة ستين ألف درهم، وثلاثة آلا مثقال ذهباً.

وكان قوي النفس، ينتبه على أرباب الدولة وهو يخضعون له، يعظمونه، ولم يعهد عليه أنه كان يتردد على أحد.

وكان إماماً في العربية والمعاني والبيان، ويتكلم في الفقه والأصول كلاماً حسناً، وتلا بالسبع على التقي ابن الصائغ، ودرس التفسير بالجامع الطولوني، وروى ابن حجر أنه ختم فيه القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع من أول القرآن بعد ذلك، فمات في أثناء ذلك، وكان يدرس بمدارس كثيرة، وقد درّس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره[٢].

❑ مولده ووفاته:

اختلف المترجمون في تحديد سنة ولادة ابن عقيل، فقد نَقَلَ ابن حجر[٣] عن الشيخ بدر الدين الزركشي أنه ولد سنة أربع وتسعين وستمائة للهجرة، وقد ذهب الأتابكي[٤] والجزري[٥] ونقل

---

[١] انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٢٦٦ وبغية الوعاة ٢/٤٧ وحسن المحاضرة ١/٥٣٧ وغاية النهاية ١/٣٨٣ والنجوم الزاهرة ١١/٨٠ والبدر الطالع ٤٢٦ وشذرات الذهب ٨/٣٦٦ والأعلام ٤/٩٦.

[٢] انظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٨.

[٣] انظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٦.

[٤] انظر: النجوم الزاهرة ١١/٨٠.

[٥] انظر: غاية النهاية ١/٣٨٣.

السيوطي[١] عن ابن حجر والصفدي: أنه ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ثمان وتسعين وستمائة للهجرة، غير أن ابن حجر[٢] ذكر أنه ولد سنة سبعمائة للهجرة، وإليه ذهب الشوكاني، وابن العماد.

وتوفي -رحمه الله- بالقاهرة، ليلة الأربعاء ثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة للهجرة، ودفن بالقرافة بالقرب من الإمام الشافعي.

❑ شيوخه:

لازم ابنُ عقيل أبا حيان، حتى كان من أجل تلاميذه، وأصبح يشهد له بالمهابة في العربية، حتى قال عنه : ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"[٣].

وأخذ الفقه عن الزَّين الكتناني، وسمع من أبي الهدى أحمد بن محمد بداية الهداية للغزالي، ومن حسن بن عمر الكردي، وابن الصاعد، وابن الشحنة، ولازم العلاء القُونَوِيَّ في الفقه والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض، ثم القزويني، لازمه وتفقه على يديه، وقرأ القراءات على التقي الصّايغ.

❑ تلاميذه:

قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وتزوج ابنته، فأولدها قاضي القضاة جلال الدين، وأخاه بدر الدين، وروى عنه سِبْطة جلال الدين والجمال بن ظهيرة والشيخ ولي الدين العراقي.

❑ من مؤلفاته:

١. شرح ألفية ابن مالك في النحو، وقد ترجم مع الألفية إلى الألمانية.
٢. والمساعد في شرح التسهيل.
٣. والتعليق الوجيز على الكتاب العزيز -كتاب تفسير- ولم يكمله، وقد ذكر السيوطي أنه وصل إلى آخر سورة آل عمران.
٤. مختصر الشرح الكبير.

---

(١) انظر: بغية الوعاة ٢/٤٧.

(٢) الدرر الكامنة ٢/٢٦٧.

(٣) الدرر الكامنة ٢/٢٦٧.

٥. والجامع النفيس في فقه الشافعية، وهو كتاب مبسوط جداً ولم يكمله، جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي وابن الرِّفعة وغيرهما، كتب منه ستة مجلدات إلى آخر الاستطابة، ثم لخصه في إملاء سماه: تيسير الاستعداد إلى رتبة الاجتهاد.

٦. وله كتاب مطوّل على مسألة رفع اليدين ثم لخصه في كراس واحد.

٧. وله رسالة على قول أنا مؤمن إن شاء الله

❑ من شعره:

قَسَـــماً بِمَـــا أَوْلَيْـــتُم مِـــنْ فَضْـــلِكُم لِلْعَبْـــــدِ عِنْـــــدَ قَـــــوَارِعِ الأَيَّـــــامِ

مَـــا غَـــاْضَ مَـــاءُ وِدَادِه وَثَنَائِـــهِ بَـــلْ ضَـــاعَفَتْهُ سَـــحَائِبُ الإِنْعَـــامِ[1]

---

[1] بغية الوعاة ٤٨/٢.

ثانياً: كتاب شرح ابن عقيل

لقد نال شرح ابن عقيل من الشهرة والإقبال عند طلبة العلم ومدرسيه ما لم ينله شرح من شروح ابن مالك على كثرتها، فقد سلك ابن عقيل في كتابه منهجاً تعليمياً بعيداً عن التعقيد، فعُدَّ شرحه من أفضل الشروح على الألفية، وذلك لأن شرحه امتاز بالوضوح، والبيان، وباختيار الأساليب البسيطة، وعدم تأثره الكبير بعلم المنطق والكلام، لذلك تجد رغبة كبيرة لدى طلاب العلم في دراسته واقتنائه، وقد أثنى على هذا الشرح المتخصصون، حتى صار كتاباً معتمداً للدراسة في كثير من الجامعات والمعاهد والمدارس، وقد قيل فيه:

لِأَلْفِيَّـةِ الحَـبْرِ ابْـنِ مَالِـكٍ بَهْجَـةٌ ... عَلَـى غَيْرِهَـا فَاقَـتْ بِـأَلْفِ دَلِيـلِ

عَلَيْهـا شُـروحٌ لـيس يُحصَـى عَدِيـدُها ... وَأَحْسَـنُها المَنْسُـوبُ لابْـنِ عَقِيـلِ

منهج ابن عقيل في شرحه:

- سلك ابن عقيل في شرحه ذكر بيت ابن مالك أو البيتين أو الثلاثة، ثم يعقب عليهما بشرح يوضح فيه الأبيات، ويحللها بأسلوب سهل ميسر، وعبارات مختصرة مختارة.

اعتراضاته:

❑ اعتراضاته لابن مالك

كان ابن عقيل يعترض على ابن مالك في أسلوب متأدب، يليق بمقام العلماء الأجلاء، إن دعت الضرورة إلى ذلك، وليس بكثير في شرحه، ومن أمثلته:

- في شرحه لبيت ابن مالك:

وَأَلِـفٌ والـواوُ والنُّـون لمـا ... غـابَ وغيْـرِهِ، كقامـا واعلمـا

قوله:" ويدخل تحت قول المصنف (وغيره) المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيدٍ، لأن الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً، وإنما تكون للغائب أو المخاطب"[١]

- ومن أمثلة اعتراضه أيضاً:" هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى في لأن المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج إلى قوله باطراد ليخرجها فإنها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم"[٢]

---

[١] شرح ابن عقيل ١/٤٩.

[٢] شرح ابن عقيل ٢/١٢٩.

- وقوله في مسألة حكم الظرف وبيان ما يعمل فيه:" وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، بل نصبه هو وغيره، كالفعل والوصف"[١]

❑ اعتراضاته للنحاة:

ولم يعمد ابن عقيل إلى ذكر آراء النحاة بأسمائهم، إلا قليلاً، على غير عادة كثير من الشراح، ممن شرحوا الألفية وتعرضوا لكثير من آراء النحاة واختلافاتهم، وكثيراً ما يتحدث في المسائل الخلافية ببناء الفعل للمجهول، مثل: قيل[٢]، وحُكِم[٣]، دون نسبة القول لصاحبه، وفي اعتراضاته أيضاً، يقول: خلافاً لمن زعم ذلك[٤]، دون الإشارة إليه، وهذا لا يمنع من أنه كان يتعرض لآرائهم، وذكر أسمائهم، وبيان موقفه منهم، ومن أمثلة ذلك:

- قوله :" ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن فذاك إشارة إلى الظن ولم يوصف به"[٥]
- ومن أمثلة ذلك اعتراضه على ابن الناظم بقوله:" وقول ابن المصنف: إن قوله "وحذف عامل المؤكد امتنع" سَهْوٌ منه، لأن قولك: ضرْباً زيداً، مصدر مؤكد، وعامله محذوف وجوباً ليس بصحيح"[٦]

❑ اعتراضاته للكوفيين:

وقد تعرض ابن عقيل للقليل من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وكان في ذكره لمسائل الخلاف يظهر رأيه، ويرجح غالباً رأي البصريين، لنزعته البصرية.

من أمثلة اعتراضه للكوفيين :

- قوله :" ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال والأول هو الصحيح"[٧]

---

[١] شرح ابن عقيل ٢/١٢٩.

[٢] انظر: شرح ابن عقيل ١/٧٢، ١/٢٤٦، ٢/٢٠٣.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل ١/٦٨ ، ١/١٨٥.

[٤] انظر: شرح ابن عقيل ٤/٢٠٤.

[٥] شرح ابن عقيل ٢/١٧٤.

[٦] شرح ابن عقيل ٢/١٧٦.

[٧] شرح ابن عقيل ١/٣٧.

- وقوله :" منع الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز إذ لا مانع من ذلك"[١]
- وقوله:" ومذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله: وكونه أصلا لهذين انتخب أي المختار أن المصدر أصل لهذين أي الفعل والوصف، ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه، ... والصحيح المذهب الأول لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل"[٢].

❐ **شواهده**

استشهد ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك بالقرآن الكريم، وقراءاته، وبالحديث الشريف على قلتها، وبأشعار العرب، وأقوالها، وأمثالها.

واستشهاده بآيات القرآن الكريم كثيرة، لا مجال لحصرها في هذا المبحث، أذكر على سبيل المثال استشهاده بالقراءات القرآنية، ومنها قوله :" ومنه قوله تعالى:﴿ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ﴾[٣] في قراءة الرفع والتقدير هو أحسن"[٤].

وقوله في موضع آخر:" وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه؛ نحو: (الذي) فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِها، نحو (من) و(ما)، إلا (أيا) فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حذفها في قراءة من قرأ ﴿صِرَاطَ لَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ﴾[٥] فلا يدل على أنها زائدة، إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا، وإن كانت مُعَرَّفَة"[٦]

ومن أمثلة استشهاده بالحديث الشريف قوله :" ومنه قوله ﷺ:" اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"، في إحدى الروايتين"[٧].

وقوله أيضاً:" فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقا كقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد:" إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله"[٨]

---

[١] شرح ابن عقيل ٢٢٨/١.

[٢] شرح ابن عقيل ١٧١/٢.

[٣] سورة الأنعام ١٥٤/٦.

[٤] شرح ابن عقيل ١٦٥/١.

[٥] سورة الفاتحة ٧/١.

[٦] شرح ابن عقيل ١٨٠/١.

[٧] شرح ابن عقيل ٦٥/١.

[٨] شرح ابن عقيل ٣٠٠/١.

❐ موقفه من السماع:

كان ابن عقيل يحتكم في بعض الأحيان إلى السماع، ومن أمثلة ذلك قوله:" وأشار بقوله: "ومثل حين قد يرد ذا الباب" إلى أن سنين ونحوه قد تلزمه الياء، ويجعل الإعراب على النون، فتقول: هذه سنينٌ، ورأيت سنيناً، ومررت بسنينٍ، وإن شئت حذفتَ التنوين، وهو أقل من إثباته، واختلف في اطراد هذا، والصحيح أنه لا يطّرد، وأنه مقصور على السماع"[1].

❐ موقفه من القياس:

وكذلك أمره أيضاً في القياس، فإنه يحتكم إليه أحيانا، على نحو قوله:" وأما ما كانت إضافته غير محضة؛ وهو المراد بقوله "بذا المضاف" أي: بهذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت، فكان القياس أيضا يقتضى أن لا تدخل الألف واللام على المضاف، لما تقدم من أنهما متعاقبان"[2].

---

[1] شرح ابن عقيل ١/٦٥.

[2] شرح ابن عقيل ٣/٤٧.

المبحث السادس

ابن جابر الهواري، وشرحه على ألفية ابن مالك

أولا: ابن جابر(١)

❑ نسبه ونشأته:

هو العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهوَّاري المالكي، شاعر، عالم بالعربية، أعمى، من أهل المرية، صحبه إلى الديار المصرية أبو جعفر أحمد بن يوسف الغرناطي الرعيني، واشتهرا بالأعمى والبصير، فكان ابن جابر يُؤَلِّفُ ويَنْظُمُ، والغرناطي يكتب، ثم دخلا الشام، فأقاما بدمشق قليلاً، وتحولا إلى حلب سنة ثلاثٍ وأربعين وسبعمائة هجرية، وسكنا البيرة قرب سيمساط، فاستمرا بها نحواً من خمسين سنة، ثم تزوج ابن جابر، فافترقا، ومات الرعيني فرثاه ابن جابر، ومات بعده بنحو سنة تقريباً.

ولم يُقْعِدْهُ ضرُّه عن مسيرة العلم، والبحث والتعلم، فخاض غمار العلوم حتى فاق ببصيرته الكثير من أهل البصر.

❑ مولده ووفاته:

ولد ابن جابر الهواري سنة ثمان وتسعين وستمائة هجرية، وتوفي –رحمه الله– في البيرة في جمادى الآخرة سنة ثمانين وسبعمائة هجرية.

❑ شيوخه:

قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن محمد بن يعيش، والفقه المالكي على أبي عبد الله محمد بن سعيد الرُّندي، وسمع صحيح البخاري على أبي عبد الله الزواوي، وسمع الحديث من المزّيّ والجزريّ، وابن كاميار، وسمع بمصر من أبي حيان

❑ تلاميذه:

سمع منه البرهان الحلبي

---

(١) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٣٣٩/٣ ونكت الهِمْيَان ٢٤٤ وبغية الوعاة ٣٤/١ والنجوم الزاهرة ١٥٦/١١ وشذرات الذهب ٤٦٢/٨ والأعلام ٣٢٨/٥.

❏ **من مؤلفاته:**

١. شرح ألفية ابن مالك

٢. شرح ألفية ابن معطي

٣. العين في مدح سيد الكونين

٤. نظم فصيح ثعلب

٥. نظم كفاية المتحفّظ

٦. منظومة: الحُلَّة السَّيرَا في مدح خير الورى، وتسمى بديعية العميان، شرحها صاحبه أبو جعفر.

٧. غاية المرام في تثليث الكلام

٨. المنحة في اختصار الملحة

٩. في الظاء والضاد

❏ **من شعره:**

كتب إلى الصفدي:

إنّ البراعــــةَ لَفْـــظٌ أَنْــتَ مَعْنَــاهُ ... وَكُــلُّ شَـــيْءٍ بَــدِيعٌ أَنْــتَ مَغْنَــاهُ

إِنْشَــادُ نَظْمِـكَ أَشْـهى عِنْـدَ سَــامِعِه ... مِــنْ نَظْــمِ غَيْــرِكَ لِــوْ إسْــحَاق غَنَّــاهُ

تَحَجَّـبَ الشِّـعْرُ عَـنْ قَـوْمٍ وَقَـدْ جَهَـدُوا ... وَعِنْـــدَمَا جِئْتَـــهُ أَبْـــدَى مُحَيَّـــاهُ

أَتَيْـتَ مِنْــهُ بِمِثْــلِ الــرَّوْضِ مُبْتَسِـماً ... فَلَـــوْ تَكَلَّـــمَ زَهْـــرُ الــرَّوْضِ حَيَّـــاهُ

وَهَـــلْ خَلِيـــلٌ إِذَا عُـــدَّتْ مَحَاسِــنُه ... إِلَّا حَبِيـــــبٌ إِذَا عُـــــدَّتْ مَزَايَـــــاهُ

إِذَا المَعَـــرِّيُّ رَامَـــتْ ذِكْـــرَه بَلَـــدٌ ... قُلْنَـــا لَهَـــا الصَّـــفَدِيُّ اليَـــوْمَ أَنْسَـــاهُ[1]

---

(1) انظر: نكت الهميان ٢٤٥.

ثانيا: كتاب شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري

يعد شرح ابن جابر لألفية ابن مالك من الشروح التعليمية البسيطة، قال عنه السيوطي:" ومن تصانيف ابن جابر: شرح الألفية لابن مالك، وهو كتاب مفيد يعتني بالإعراب للأبيات، وهو جليل جداً، نافع للمبتدئين"(١)

وقد ذكر ابن جابر في مقدمة كتابه مقصده من شرحه فقال:" وكان قد وقع ببالي أن أقيد على الألفية، الموسومة بالخلاصة للإمام: أبي عبد الله محمد بن مالك الجيّاني ويفتح للمتأملين مقفلها، ويحل للمشتغلين مشكلها، لما رأيت من إصغاء الناس إليها، واعتكافهم عليها، وهي مع ذلك قد عسر عليهم مرامها"(٢)

وقد سار ابن جابر في شرحه بالمزج بين طريقة من سلكوا ذكر بيت الألفية ثم يعقبوا عليه بالشرح والتحليل كابن عقيل، وبين ما تجنب ذكر الأبيات، وسار على الأبواب شارحاً لموضوعاتها، كابن هشام، فكان ابن جابر يذكر أحياناً البيت أو الأبيات ثم يعقب عليها بالشرح، وأحياناً أخر يذكر الباب والفصل ويبدأ في الشرح عليه دون ذكر أبيات الألفية.

والسمة البارزة على شرحه أنه كثيراً ما كان يقدم للباب قبل الشروع في شرح مسائله، فكان يقول: هذا الفصل تكلم فيه المصنف عن كذا.. واعلم أنه كذا وكذا.

وكثيراً ما كان يعمد إلى شرح الأبيات وإعرابها، سواء أبيات الألفية أو الشواهد المذكورة في شرحه، ومن أمثلة ذلك :

قال ابن مالك:

وَمُضْـمَرُ الشَّـأْنِ اسْـماً انْـوِ إنْ وَقَـعْ   مُـــوهِمُ مَـــا اسْـــتَبَان أَنَّـــهُ امْتَنَـــعْ

قال ابن جابر :" فقوله (موهم)، فاعل بقوله (إن وقع)، و(ما) موصولة، وصلتها (استبان)، وفاعله وهو (أنه)، فيكون التقدير: وإن ضمير الشأن اسماً، إن وقع الكلام موهم ما استبان أنه امتنع"(٣)

---

(١) بغية الوعاة ٣٥/١.

(٢) شرح ابن جابر ٦٢/١.

(٣) شرح ابن جابر ٣١٦/١.

وقد كان ابن جابر كثيراً ما يتعرض لذكر مسائل لغوية، شارحاً للكلمات، وموضحاً بعض أوجه ذكره، وقد تجلى في شرحه تعرضُه لذكر علم العروض، وخاصة فيما يتعلق بأبيات الناظم، فأحياناً يستحسنها، وأحياناً يستهجنها، ومن أمثلة ذلك:

استحسن قول الناظم:

فَـارْفَعْ بِضَـمٍّ وَانْصِـبَنْ فَتْحَـاً وَجُـر   كَسْـرَاً كَـذِكْرُ اللهِ عَبْـدَه يَسُـر

قال ابن جابر عنه:" وهذا البيت من حسان أبياته"[1].

وقوله أيضاً في قول ابن مالك:

وَكُـلُّ حَـرْفٍ مُسْـتَحِقٌّ لِلْبِنَـا   وَالْأَصْـلُ فِـي المَبْنِـيِّ أَنْ يُسَـكَّنَا

قال:" وهذا البيت من أبياته السهلة المستحسنة"[2].

ومما استهجنه بيت ابن مالك:

وَفِـي لَـدُنِّي لَـدُنِي قَـلَّ وَفِـي   قَـدْنِي وَقَطْنِـي الحَـذْف أَيْضـاً قَـدْ يَفِـي

قال عنه :" وبالجملة فلفظه مشكل"[3]

وقد كان يعترض على الناظم في بعض الأحيان إذا وجده قد اعتراه التقصير، حيث قال في بيت ابن مالك :

مُبْتَـدَأٌ زيـدٌ، وعـاذرٌ خبـرْ   إنْ قُلْـتَ زيـدٌ عـاذرٌ مَـن اعْتَـذرْ

قال:" وليس في البيت سوى المثال، وإعرابه، واكتفى بتمثيل المبتدأ عن حده، وفي هذا ما فيه من التقصير في البيان، ولا عذر لمن قدر على الوفاء فقصر"[4]

❏ شواهده:

وقد استشهد ابن جابر في شرحه بالآيات القرآنية وبعض قراءاتها، واستشهد أيضاً بالحديث الشريف وأقوال العرب، شعرهم ونثرهم.

---

(1) شرح ابن جابر ١/١١١.

(2) شرح ابن جابر ١/١٠٦.

(3) شرح ابن جابر ١/١٩٠.

(4) شرح ابن جابر ١/٢٥٩.

فمن أمثلة استشهاده بالقراءات القرآنية قوله:" ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾[١] على قراءة حمزة، فخفض (الأرحام) بالعطف على الضمير في (به) ولم يعد الخافض، وهي قراءة متواترة"[٢].

ومن أمثلة استشهاده بالحديث النبوي الشريف قوله:" فمثال إطلاق الكلمة على الكلام قوله ﷺ:" أصدقُ كلمة قالها شاعر كلمة لبيد"[٣].

وفي باب الضمير قال:" ولكن الاتصال هو الفصيح، وبه جاء الحديث الشريف، قال ﷺ في حديث ابن صياد لعمر –رضي الله عنه– :" إنْ لمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِه، وَإِنْ يَكُنْه فَلَن تُسَلَّطَ عَلَيْه"[٤]

---

[١] سورة النساء ١/٤.

قال ابن خالويه:" قوله تعالى "والأرحام" يقرأ بالنصب والخفض، فالحجة لمن نصب: أنه عطفه على الله تعالى، وأراد: واتقوا الأرحام لا تقطعوها، فهذا وجه القراءة عند البصريين، لأنهم أنكروا الخفض ولحّنوا القارئ به، وأبطلوه من وجوه، ... فأما الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه أُضمر الخافض، واستدلوا بأن العجاج كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خير عافاك الله: يريد بخير، وقال بعضهم: معناه: واتقوه في الأرحام أن تقطعوها " الحجة في القراءات السبع ١١٨-١١٩.

وانظر: المحتسب ١٧٩/١، والنشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢.

[٢] شرح ابن جابر ٢٩٤/٣.

[٣] شرح ابن جابر ٨١/١.

[٤] شرح ابن جابر ١٧٢/١.

المبحث السابع:
الشاطبي، وكتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

أولا: أبو إسحاق الشاطبي [1]

❑ نسبه ونشأته:

هو الإمام العلامة المحقق أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، من أهل غرناطة، كان أصولياً مفسراً فقيهاً، محدثاً لغوياً بيانياً نظاراً، ثبتاً ورعاً صالحاً، زاهداً، من أئمة أهل السنة المالكية، بارعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الأثبات، وأكابر الأئمة الثقات.

له استنباطات جليلة، ودقائق وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة، وقواعد محررة محققة، على قدم راسخ من الصلاح والعفة والتحري والورع، حريصاً على اتباع السنة، مجانباً للبدعة والشبهة.

اجتهد وبرع وفاق الأكابر، والتحق بكبار الأئمة في العلوم، وبالغ في التحقيق، وتكلم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل من شيوخه وغيرهم، كالقباب وقاضي الجماعة الفشتالي، والإمام ابن عرفة، والولي الكبير أبي عبد الله بن عباد، وجرى له معهم أبحاث ومراجعات أجلت عن ظهوره فيها، منها: مسألة مراعاة الخلاف في المذهب، وله أبحاث جليلة في التصوف وغيره.

وقد روى عنه تلميذه أبو عبد الله المجاري أنه كان حسن القراءة، قال:" سمعت تلاوته للقرآن في صلاة الجمعة؛ فلم تسمع أذني من يومها في مخارج الحروف حقوقها من غير تكلف مثله، وقد أكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها"[2].

❑ مولده ووفاته:

لم أقف –فيما بحثت– على زمن ولادته، وقد توفي –رحمه الله– يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة سبعمائة وتسعين للهجرة.

❑ شيوخه:

- أخذ العربية وغيرها عن أئمة منهم: الإمام ابن الفخار البيري، وقد لازمه إلى أن مات.
- والإمام أبو القاسم السبتي، شارح مقصورة حازم.

---

[1] انظر ترجمته في: برنامج المجاري ١١٦، نيل الابتهاج ٤٨، وإيضاح المكنون ١٢٧/٢، وفهرس الفهارس ١٩١، ومعجم المصنفين ٤٤٨/٤، والأعلام ٧٥/١، معجم المؤلفين ٧٧/١.

[2] برنامج المجاري ١١٩.

- والقاضي أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحسني، ذكره في كتابه المقاصد[١].
- والإمام المحقق أبو عبد الله التلمساني.
- والإمام أبو عبد الله من علي البلنسي، وقد ذكره أيضاً في نهاية شرحه للألفية.
- والإمام الصوفي أبو عبد الله المَقَّرِي، سمع عليه جميع كتاب الحقائق والرقائق من تأليفه، وأجازه به وبجميع ثلاثيات البخاري –وهي الأحاديث التي تكون متصلة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بثلاثة رواة، وتنحصر الثلاثيات في صحيح البخاري في اثنين وعشرين حديثاً، وبعض من كل من صحيح البخاري، والترمذي، والنسائي، وموطأ مالك بن أنس، والأحكام الصغرى لعبد الحق، والشفا لعياض، والشهاب في المواعظ والآداب لأبي عبد الله القضاعي، والشاطبية، وعلوم الحديث لابن الصلاح، وتسهيل ابن مالك، وجمل الزجاجي، والجزولية.
- والإمام الشيخ أبو سعيد فرج بن لب.
- والإمام الخطيب أبو جعفر الشقوري.
- ومن اجتمع معه واستفاد منه الفقيه أبو العباس القباب.
- والمحدث أبو عبد الله محمد بن الفخار، قرأ عليه بالقراءات السبع في سبع ختمات، وتأثر بأسلوبه في التأليف، وذكره في المقاصد الشافية بقوله:" وكان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن الفخار –رحمة الله عليه– في هذه الطريقة إماماً غير مدافع، حافظاً لمسائلها، وكان من طرق تعليمه البسطُ والتعليل وفضل القضية بين المختلفين من أهل البصرتين وغيرهم، وضرْبُ المسائل بعضها ببعض، والاتّساع في التنظير، والإمتاع في المسألة المنظور إليه، إلى غير ذلك من التحصيلات المحكمة، والنكت المُجتَلَبَة المنقولة عن شيوخه والمفترعة له"[٢]
- والشيخ الفقيه النظار أبو علي منصور بن عبد الله الزواوي.
- قرأ عليه مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل للإمام أبي عمرو بن الحاجب.
- ومنهم الشيخ المحدث الراوية أبو عبد الله بن مرزوق، سمع عليه جميع الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله البخاري، بقراءة الخطيب أبي عبد الله الحفار، وسمع عليه أيضاً جميع موطأ مالك، وأجازه بهما وبجميع ما يحمل إجازة عامة بشرطها.

---

[١] انظر: المقاصد الشافية ٤٨٨/٩.

[٢] المقاصد الشافية ٤٨٩/٩.

- ومن شيوخه الشيخ الخطيب المقرئ أبو عبد الله محمد بن يوسف اليحصبي اللوشي، استجازه فأجازه عامة بشروطها.

❑ تلاميذه:

أخذ عن الإمام الشاطبي جماعة من الأئمة كالإمام يحيى بن عاصم، وأخيه القاضي أبي بكر بن عاصم، والشيخ أبي عبد الله البياني.

ومن تلاميذه أيضاً: أبو عبد الله المَجَاري، والذي ذكره في كتابه: برنامج المجاري، حيث قال:" ومنهم الشيخ الإمام العلامة الشهير، نسيج وحده، وفريد عصره، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، عرضت عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قلب، وحدثني بها عن شيخه الإمام العلامة أبي عبد الله البيري، ... وأجاز لي عامة، قال رحمه الله: وأبحت له روايتها عني، وجميعَ ما رويته أو قيدته، وعلى شرطه المعروف عند أهل الحديث، وبرئت إليه من الخطأ والتصحيف والوهم والتعريف، ولم يجز أحداً غيري ممن عليه إجازة عامة فيما أعلم، وكتبها بخطه رحمه الله"[١]

كما ذكر أبو عبد الله المجاري أنه أخذ عن شيخه الشاطبي كتاب سيبويه قراءة وسماعاً، وكذلك مختصر الإمام أبي عمرو بن الحاجب في أصول الفقه، وموطأ الإمام مالك، وغير ذلك من أمهات الكتب ومظانّها.

❑ من مؤلفاته:

للإمام الشاطبي –رحمه الله– الكثير من المؤلفات القيمة، منها ما تم تحقيقه، ومنها ما هو مخطوط، وكثير منها مفقود، ومن هذه المصنفات:

١. عنوان التعاريف بأسرار التكاليف، المشهور بالموافقات في أصول الفقه.
٢. الاعتصام في أهل البدع والضلالات
٣. المجالس، شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري
٤. الإفادات والإنشادات
٥. الحوادث والبدع
٦. عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق
٧. أصول النحو
٨. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية
٩. الجمان في مختصر أخبار الزمان

---

[١] برنامج المجاري ١١٦.

❑ من شعره:

لما ابتلي بالبدع قال:

بُلِيـــتُ يَـــا قَـــوْم وَالبَلْـــوَى مُنَوَّعَـــةٌ	**بِمَـــنْ أُدَارِيــــهِ حَتَّـــى كَـــادَ يُرْدِينِـــي**
دَفْـــعُ المَضَـــرَّةِ لا جَلْـــبٌ لِمَصْـــلَحَةٍ	**فَحَسْـبِي اللهَ فِــي عَقْلِــي وَفِــي دِينِــي**[(١)]

ومن نظمه في مدح الشفاء، لما أرسل شيخه الخطيب ابن مرزوق للأندلس يطلب من علمائها نظم قصائد تتضمن مدح الشفاء ليجعلها في طالعة شرحه عليه، فقال الشاطبي:

يَـا مَـنْ سَـمَا لِمَرَاقِـي الْمَجْـدِ مَقْصِـدُهُ	**فَنَفْسُـــه بِنَفِـــيسِ الْعِلْـــمِ قَـــدْ كلفَـــتْ**
هَـذِهِ رِيَـاضٌ بِـرَوْقِ الْعِلْـمِ مخْبرهـا	**هِـي الشّـفَا لِنُفُـوسِ الخَلْـقِ إنْ دَنَفَـتْ**
يَجْنِـي بِهَـا زَهْـرُ الْتَّقْـدِيمِ أَوْ ثَمـرُ التَـ	**ـعْظِيمِ والْفَـوْزِ لِلْأَيْـدِي الَّتِـي اقْتَطَفَـتْ**
أَبْـدَتْ لَنَـا مِـنْ سَـنَاهَا كُـلَّ وَاضِـحَةٍ	**حسـانة دُونَهَـا الْأَطْمَـاعُ قَـدْ وَقَفَـتْ**
وَشَـيَّدَ العقْـد أَرْكَـان موَكّـدَة	**بِهَـا عَلَـى مَـتْنِ أَهْـلِ الْشَّـرْعِ قَـدْ وَقَعَـتْ**
زَارَتْـهُ مِـنْ جَنَبَـاتِ الْقُـدْسِ نَاسِـمَةً	**فَحَرَّكَـتْ مِنْـهُ مَـدْحَ الْفِكْـرِ حِـينَ وَفَـتْ**
إنَّ الْعِنَايَـــةَ لَا يَحْظَـــى بِنَائِلِهَـــا	**حَرِيصُهَا بَلْ عَلَى التَّخْصِيصِ قَدْ وَقَفَتْ**[(٢)]

[(١)] نيل الابتهاج ٤٩.

[(٢)] نيل الابتهاج ٥٠.

ثانيا: كتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

يعد كتاب المقاصد الشافية للشاطبي من أعظم شروحات ألفية ابن مالك، ولم يسبقه أحد – على حد ظني– إلى ما ذهب إليه في شرحه الألفية، فالإمام الشاطبي لم يترك شاردة ولا واردة إلا وذكرها في مصنفه، فقد حلل الألفية تحليلاً شاملاً، ناقش فيها آراء ابن مالك، واستدرك عليه في كثيرا من المسائل، واعتذر في بعض المسائل التي تبين من ظاهرها أنها تخالف ما ذهب إليه في كتبه مثل التسهيل وشرح الكافية.

كما احتوى كتابه على الكثير من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين وصلت إلى أكثر من مائتي مسألة خلاف، أحصاها محقق الكتاب، ناهيك عن ذكر الكثير من آراء العلماء التي لا عد لها ولا حصر في كتابه، مما يدل على قوة شخصيته، ومكانته العلمية، وقدرته الفائقة على حفظ وفهم آراء النحاة، واستنباط عللها وأحكامها، وما ذهبوا إليه، فلم يكتف بنقل ما ورد عنهم على سبيل النقل فقط، وإنما كان يناقش آراءهم وعللهم، ويبين موقفه منها مستنداً إلى الدليل والقياس، وهذا ما صرح به في نهاية شرحه حيث قال:" وقد سلكت مسلك شيوخي –رضي الله عنهم– في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دفائن اللفظ، وبتَتَبُّعه بقدْر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقتُ والحال، وأوجبه تحسين الظن بالمؤلف، وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليداً دون أن يتحرر معنى الكلام أو يظهر وجهه، والاحتجاج لمذهب المؤلف وترجيحه لِما أمكن له وجه ترجيح، وتنشيط القارئ في بعض المواطن بالحكايات عن أهل العلم في المسائل المتكلَّم فيها"[(١)]

وفي ظني أن الوقوف على منهج الشاطبي في مؤلفاته يحتاج إلى دراسة منفردة، لا يسعها مبحث في هذه الدراسة.

وقد بين الشاطبي في ختام شرحه للألفية مقصده من شرح الألفية، أحببت أن أوردها كاملة بنصها لضرورتها وأهميتها، قال الشاطبي:" لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة:

- أحدها: أن واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملة، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع، إذ كثير منه مبني على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارة الغامضة، والمبتدئ لا يليق به هذا التعليم، ولا يسهُلُ عليه قصد الإفادة، وإنما يليق بالمتعلم جمل الزجاجي، وما أشبهه مما يسهل تصوره ويقرب متناوله، أما إذا كان الطالب قد شدا في النحو بخَتْمِ كتاب ينفتح له اصطلاح العلم وزوال أبوابه، وتنبه لجملة من مقاصده ومسائله، فهو

(١) المقاصد الشافية ٤٨٧/٩.

المستفيد بنظم ابن مالك، لأنه يضم له ما انتشر، ويجمع له ما تشتت عليه، ويصير له في النحو قوانين يعتمد عليها، ولا يخاف انطماس فهمه عليه، وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصارُ المحض والاقتصار على مجرد التمثيل وما يليه.

- والثاني: أن الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، ولا أضْرَبَ عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح، بل نبه على التعليل، ورمز إلى الأخذ بالدليل، وأرشدَ إلى أنّ لبسط العلل فيه موضعا، وللإدلاء بالحجج وفضل القضايا بين المختلفين فيه مجالاً متسعا، فلذلك بسطتُ فيه من المآخذ الحُكمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعني إيراده، ومِلْتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه، والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقا، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغاً في المنقول ولا في المعقول، بيّنت الحق في المسألة، ورددت عليه غير مزدر به، ولا منتقصٍ له علماً، لأن من كلام الناس المأخوذ والمتروكُ، إلا ما كان من كلام النبوة.
- والثالث: أن فيه من القواعد الكلية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه، ولا يسع اختصاره، فلو قصد قاصدٌ اختصار الكلام عليها أو اكتفى بالنظر الأول فيها كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لما تأكّد طَلَبه وبسطه منه.

- والرابع: أنّ تعويله على الإشارة بالتمثيل، وعقْد الضوابط بها، والاتّكال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني ما يدلُّ على أن صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشادي والمنتهي، فلذلك حملتُ العبارةَ ما تحتمله في باب المفهوم والمنطوق، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن، وتتبعت قواعده الكلية، وعرضتها على أصول العلم، فما وجدته منها صحيحاً أثْبتُّ وجه صحته، وما كان فيه من خلل بيّنْته بقدْر الإمكان، إلى أن كَمَل منه بحمد الله ما رأيت"[1].

❑ مذهبه النحوي:

ومذهب الشاطبي بصري، حيث ظهرت نزعته البصرية في شرحه، متمثلاً أسسها ومنهجها، وقد صرح بذلك في غير موضع؛ منها قوله:" ومذاهب الكوفيين لا ندريها ولا وقفنا منها على شيء معتبر، ولعل لهم مذاهب تخالف مذاهبنا التي اعتدناها ولم نعرف غيرها"[2]، وللناظر أن يتيقن ذلك

---

(1) المقاصد الشافية ٩/٤٨٥–٤٨٧.

(2) المقاصد الشافية ٩/١٩٨.

بتتبع مسائل الخلاف في مقاصده، والتي يرجح في أغلبها مذهب البصريين، مع بيان الحجة والعلة، دون تعصب وازدراء لغيرهم، فقد كان يميل مع الصواب أينما رآه، فالشاطبي كان يطالع جميع الآراء الواردة في مسألة ما، ثم ينتخب لنفسه ما ترجح لديه.

وسأحاول هنا عرض نماذج من منهجه الذي سار عليه، على سبيل المثال فقط لا الحصر:

- نَهَجَ الشاطبي في شرحه ترتيب الأبواب حسب ذكرها في الألفية، فكان يذكر الباب، ويقدم بمقدمة له يذكر فيها التعريفات والأقسام، ثم يبدأ بذكر الأبيات، ويشرحها تحليلاً وتفصيلا، وللباحث معرفة ذلك بالاطلاع على أي باب من أبواب المقاصد.

❑ موقفه من ابن مالك

وقف الشاطبي من ابن مالك موقف المعتدل، الذي لا يغالي في رده، وتتبعه لكل ما أورده الناظم، ولا يزدريه كما ذكر في منهجه، وإنما كان يقف مع الحق أينما كان، بأدب جم، وخلق منقطع النظير، فنراه يعترض عليه إن دعت الحاجة إلى ذلك، وتراه يدافع عنه أحياناً إن اقتضى الأمر ذلك:

- **من أمثلة دفاعه عن ابن مالك:**

قوله في باب الابتداء :" والذي ينبغي أن يقال في الجواب عن الناظم أن دخول الناسخ على الصفة مذهبٌ له، حسْب ما صرح به في الشرح، فإيّاه اتبعَ في هذا النظم، ويمكن أن يقال: –وهو الأولى– إن إطلاقه النفي لا يتعين منه دخول ناسخ ينفي به، لأن مثل ذلك يتوقف على جوازه بالابتداء، وهو لم يتعرض لذلك هنا، فلا يؤخذ له منه مذهب؛ لاحتمال أن يردي نفياً لا يكون ناسخاً للابتداء"[١]، وذلك كثير في كتابه، لا مجال لعرضها في هذا المبحث.

- **ومن أمثلة استدراكاته على ابن مالك:**

قوله في أفعال ظن وأخواتها :" فهذه خمسة عشر فعلاً من هذا الباب لم يذكرها، فكان ينبغي له أن يذكرها، أو أن يفسح لها في عبارته مجالاً حتى تدخل، ولا يأتي بعبارة تمنع أن يدخل فيها مثل هذا"[٢]

---

[١] المقاصد الشافية ١/٦٠١.

[٢] المقاصد الشافية ٢/٤٥٩.

- **ومن أمثلة اعتراضه له:**

اعتراضه له في شروط ترخيم المنادى المؤنث بحذف هاء التأنيث، حيث قال الشاطبي:" ويظهر أن الناظم أخلّ به من جهة عدم الاشتراط فيه، وذلك لأن المؤنث بالهاء يُشترط في ترخيمه بحذفها سبعة شروط"[١] وعدد تلك الشروط.

❑ **موقفه من البصريين والكوفيين**

كذلك الأمر بالنسبة للبصريين والكوفيين، فرغم نزعته البصرية إلا أنه كان منصفاً، فيعترض عليهم، أو على الكوفيين، ويسير مع الصواب أينما رآه:

- **ومن أمثلة اعتراضه للكوفيين:**

قوله في ناصب المفعول به:" وقد اضطرب الكوفيون في العامل ما هو، فذهب ابن هشام بن معاوية الملقب بالطوال إلى أنه منصوب بالفعال، وذهب الفراء إلى أنه منصوب بالفعل والفاعل معاً، حكى القولين الفارسي وغيره، وحكى صاحب الإنصاف قولاً ثالثاً عن خلف الأحمر: أنه منصوب بمعنى المفعولية، فأما مذهب هشام فرُدَّ بأنه لو كان الفاعل هو العامل فيه وهو غير مسند إلى الفعل، إذ هو الفاعل مع الإسناد ..." [٢].

وهكذا يمضي في ذكر الآراء ويفندها واحداً تلو الآخر، ويذكر علة كل واحد، ويرد عليه إن اقتضى الأمر ذلك، وقوله في موضع آخر:" وأجاز الكوفيون إثبات التنوين التابع لحركة الإعراب، فيقولون: واغلام زيدنِيه أو زيدَناه، بتحريك النون، بالكسر أو الفتح، وذلك غير موجود في الكلام، فلا يعوّل عليه"[٣]

- **ومن أمثلة اعتراضه للمذهبين:**

قوله :" فمن حكم بالجواز مطلقاً، أو بالمنع مطلقاً فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب، وإنما قال هذا لأن البصريين غير الأخفش يمنعون توكيد النكرة مطلقاً، أفاد أو لا ، ومن الكوفيين من يجيز مطلقاً، أفاد أو لا ... وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه"[٤]

---

[١] المقاصد الشافية ٤١١/٥.

[٢] المقاصد الشافية ١٣٢/٣.

[٣] المقاصد الشافية ٣٩٢/٥.

[٤] المقاصد الشافية ١٨/٥.

❑ **شواهده:**

كثرت شواهد الشاطبي في شرحه على غير عادة الشراح، ولعل مَرَدّ ذلك أنه فاق كل الشروحات حجما، فكان شرحه مفعماً بالآيات القرآنية والقراءات، وأحاديث المصطفى ﷺ التي زادت على المائتي حديث، وكذلك أقوال العرب وأشعارهم وأمثالهم.

ومن أمثلة استشهاده بالآيات القرآنية والحديث الشريف قوله في الدعاء على أنه من الأفعال الطلبية:" والدعاء، مثل قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا﴾[١]، وفي الحديث :" اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها، وإن أرسلتها فاحفظها"[٢]

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات القرآنية قوله:" والنهي، نحو ما في قراءة ابن كثير:﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْماً وَلَا هَضْماً﴾"[٣]

- **موقفه من السماع والقياس:**

لخَّص الشاطبي موقفه من السماع والقياس بقوله:" إن علم النحو إنما هو الكلام على قياس كلام العرب، فإذا أطلق القول فيه فهو محمول على أصله الذي بُني عليه، وأما السماع فإنما يتكلم فيه النحوي بالانجرار وعلى جهة الاحتراز أن لا يقاس" فالأصل عنده في النحو هو القياس.

وفي مسألة جواز الفراء حذف اسم (كان) ومقام الخبر مقامه بإطلاق؛ فيقال على مذهبه في: كان زيدٌ أخاك : كين أخوك؛ قال الشاطبي معترضاً:" فإن السماع معدومٌ في المسألة، وهو العمدة في القول بالجواز، فإذا عدم السماع انهدَّ ركن القياس"[٤].

---

[١] سورة الأنفال ٣٢/٨.

[٢] المقاصد الشافية ١٤٢/٦.

والآية في سورة ٣٢/٨.

[٣] المقاصد الشافية ١٤٢/٦.

والآية في سورة طه ١١٢/٢٠.

[٤] المقاصد الشافية ٧/٣.

الفصل الثاني

آراء الفراء النحوية عند شراح الألفية

في القرن الثامن الهجري

بَابُ الْكَلَامِ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْه

١. القول في (كِلا)

قال الشاطبي:" قولُ الفراءِ في (كِلَا) هو الوقْفُ عنِ الحُكْمِ عليها بأنّها اسمٌ أو فعلٌ، لَمّا تَعارضَتْ عندَه فيها أدلةُ الإسميةِ وأدلةُ الفِعْليّةِ، فلم يَحْكُمْ عليها بشيءٍ"[١]

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراءُ إلى أن (كِلَا) ليست باسمٍ ولا فعلٍ وإنما هي بين الأسماءِ والأفعال، وقد ذكر الزبيديُ في طبقاتِه رأيَ الفراءِ في (كِلا) حيث قال:" قال أبو العباس المبرد: قال الخليلُ: (كِلا) اسمٌ ، وقال الفراءُ: هي بين الأسماءِ والأفعالِ، فلا أحكم عليها بالاسمِ ولا بالفعلِ، فلا أقول إنها اسمٌ لأنه حشوٌ في الكلامِ، ولا تنفرد كما ينفردُ الاسم، وأشبهت الفعلَ لتغيّرِها في المكنّى والظاهر، لأني أقول في الظاهر: رأيتُ كلا الزيدين، ومررتُ بكلا الزيدين، وكلّمني كلا الزيدين، فلا تتغيرّ، وأقول في المكنى: رأيت كليْهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليَّ كلاهما، فأشبهت الفعلَ، لأني أقول: قضى زيدٌ ما عليه، فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيت الحق، فتصير الألف ياء مع المكنى"[٢]

---

[١] المقاصد الشافية ١/٤٠-٤١.

[٢] طبقات النحويين واللغويين ١٣٣ .

بَابُ الْمُعْرَبِ وَالْمَبْنِيّ

٢. القول في نقص[١] (أب، وأخ، وحم، وهن)

قال ابن مالك:

أَبٌ أَخٌ حَـــــمٌ كَـــــذَاكَ وَهَـــــنُ   والْـــنَّقْصُ فِـــي هَـــذَا الأَخِيـــرِ أَحْسَـــنُ

- **أولاً: (هن)**[٢]:

قال المرادي:" فإن الفراءَ أنكر إعرابَه بالأحرفِ، وهو محجوجٌ بنقلِ سيبويه عن العرب إتمامَها، وهو قليل"[٣]، وكذا ذهبَ ابنُ عقيلٍ في شرحِه حيث قال: "وأنكر الفراءُ جوازَ إتمامِه، وهو محجوجٌ بحكايةِ سيبويه عن العرب، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظْ"[٤].

❑ التوضيح والتحليل:

ويتضح مما سبق أن مذهب الفراءِ يتمثل بأنّ (هَنُ) لا تأتي إلا ناقصة ولا تُعْرَبُ إلا بالحركاتِ الظاهرةِ على آخرِها، فنقول في الرفع: هَنُهَا، وفي النصب: هَنَهَا، وفي الجر: هَنِهَا، ولا يجوز في مذهبه: هَنُوهَا وهَنَاهَا وهَنِيهَا بالحروف.

وقد أنكر عليه شراحُ الألفيةِ ممن ذكروا المسألةَ، وذهبوا مذهبَ ابنِ مالك في ألفيتِه حيث قال: (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ) أي أن (هَنُ) اللغةُ الأشهرُ فيها هي النقصُ، فدل من كلامه على جوازِ إعرابِها بالأحرفِ، لكنّ النقصَ أحسن.

- **ثانياً: (أب، وأخ، وحم):**

قال المرادي في توضيحه: "وأنكر بعضُهم نَقْصَ (حَم) وقد حكاه الفراءُ"[٥]، وقال ابن القيم في إرشاده: "ويندر هذا الاستعمالُ في (أب) وتالييه وهما (أخ وحم)... وحكى الفراء وأبو زيد: هذا أَخُكَ، وحكى الفراء: هذا حَمُكَ"، واستدل أبو إسحاق الشاطبي في مقاصده على جوازِ هذه اللغة بقوله :" ومنه ما أنشده الفراءُ من قول الشاعر:

---

(١) النقص في الاسم: هو أن ينقص من آخره حرف ، ويجري الإعراب على الحرف الذي قبله، بأن يعرب بالحركات لا بالحروف.

(٢) الهَن: مما يستقبح ذكره، وهي أحد الأسماء الستة. انظر لسان العرب، مادة: هَنَن ٤٧١٢/٦.

(٣) توضيح المقاصد ٥٧/١.

(٤) شرح ابن عقيل ٤٩/١.

(٥) توضيح المقاصد ٥٨/١.

قُلْـــتُ لِبَـــوَّابٍ لَدِيْـــهِ دَارُهَـــا
تِيْـــذَنْ فَـــإِنّي حَمُهَـــا وَجَارُهَـــا "[1]

❑ التوضيح والتحليل:

يتضح من نقول الشراح أن مذهب الفراء في (أب، وأخ، وحم) أيضاً النقص، إلا أن شراح الألفية لم يذكروا إنكاره لإعرابها بالحروف دون الحركات، وإنما ذكروا مذهبه في نقصها على سبيل الحكاية، ورأي الجمهور أن الأكثر في إعراب الثلاثة لغة التمام، والقليل فيها لغة النقص، بعكس (هن).

٣. القول في إعراب المثنى

قال ابن مالك:

بِـــالْأَلِفِ ارْفَـــعِ الْمُثَنَّـــى، وَكِـــلَا   إِذَا بِمُضْـــمَرٍ مُضَـــافاً وُصِـــلَا

قال الشاطبي:" ولا حاجة بنا إلى الكلام في إبطالها –أي مذاهب النحاة في إعراب المثنى– وتصحيح مذهب الناظم وهو مذهب الفراء وأبي إسحاق الزيادي وأبي القاسم الزجاجي وجماعة... فإن حروف اللين نجدها تختلف لاختلاف العوامل كما تختلف الحركات فندعي أنها هي الإعراب"[2]

❑ التوضيح والتحليل

يتضح مما سبق أن الشاطبي تعرض إلى اختلاف النحاة في إعراب المثنى، فمنهم من ذهب إلى أن الرفع فيه بغير علامة، بل صار عدمها علامة له، وأما النصب والجر فعلامتهما التغيُّر والانقلاب، وإليه ذهب ابن عصفور، ومنهم من جعل الإعراب بالحركات المقدرة في الألف والياء، فهو عند هؤلاء لم يخرج عن قاعدة الإعراب بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جراً، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الإعراب مقدرٌ في الحرف الذي قبل العلامة وحرف اللين علامة على ذلك[3].

أما الفراء فقد ذهب إلى أن الاسم المثنى رفعه بالألف، ومذهبه هذا مبني على أن الألف هي العلامة كالضمة في المفرد، وهو أحد المذاهب في إعراب المثنى.

وقد ذهب ابنُ مالك مذهبَ الفراء حيث قال في ألفيته:" (بالألف ارفع المثنى) وإليه ذهب الشاطبي أيضاً.

---

[1] المقاصد الشافية ١٥٠/١.

والبيت من الرجز، وهو بلا نسبة في لسان العرب ٦١/١ ومغني اللبيب ٢٩٨ وخزانة الأدب ١٤/٩.

[2] المقاصد الشافية ١٦١/١ .

[3] انظر: المقاصد الشافية ١٦٠/١-١٦١ .

٤. القول في نون المثنى

قال ابن مالك:

وَنُــونُ مَــا ثُنِّــيَ وَالْمُلْحَــقِ بِــهْ بِعَكْــسِ ذَاكَ اسْــتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِــه

قال المرادي:" وفتح نون المثنى لغة حكاها الكسائي والفراء ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف"[١]

❑ التوضيح والتحليل

ذهب الفراء إلى جواز فتح نون المثنى مع الياء، فنقول: رأيت الرجلينَ ومررت بالطالبينَ، ونون المثنى والملحق به –كما أشار ابن مالك– حقها الكسر، بخلاف نون الجمع وما ألحق به والتي حقها الفتح فنقول: مؤمنونَ ومسلمونَ بفتح النون.

٥. القول في المثنى الخارج عن حقيقة التثنية

أشار الشاطبي في مقاصده إلى مجيء لفظ المثنى خارجاً عن حقيقة التثنية على ضربين[٢] أشار إليهما ابن مالك في شرح التسهيل[٣]:

- **الأول:** ما خرج عن حقيقة التثنية بكونه مخالفاً لمعنى المثنى وإن صلح للتجريد وعطف مثله، مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٤] والمعنى كرات كثيرة، وأنشد البغداديون: ومَهْمَين قذفين مرتين.

  وقد أشار الشاطبي إلى رأي الفراء في جواز تلك المسألة بالقول:" قال الفراء: أراد ومَهْمهٍ بعد مهمهٍ"[٥]
- **والثاني:** ما وافق معنى المثنى لكنه غير صالح للتجريد وعطف مثله، مثل قولهم للذي يأخذ به الحدادُ الحديدَ المحمّى: كَلْبتان، ومنه ما يصلح لعطف مخالف عليه لا مثله كـ(القمران) في الشمس والقمر.

---

[١] توضيح المقاصد ١/٧٢ .

[٢] انظر: المقاصد الشافية ١/١٧٠-١٧١.

[٣] انظر: شرح التسهيل ١/٦٦-٧٠ .

[٤] سورة الملك ٦٧/٤.

[٥] المقاصد الشافية ١/١٧٠.

ومنه ما هو مساوٍ لمفرده، قال الشاطبي:" وأجاز الفراء أن يكون من هذا النوع قوله تعالى[١]:﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ﴾"[٢]

وقد ذكر الفراء تلك المسألة في معاني القرآن عند شرح تلك الآية، حيث قال:" ذكر المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة، وقد يكون في العربية: جنة تثنيها العرب في أشعارها، وأنشدني بعضهم:

ومَهْمَـــــيْن قَـــــذَفَيْنِ مَـــــرَّتَيْنِ   قَطَعْتُـــــهُ بـــــالأَمِّ لا بِالسَّـــــمْتَيْنِ[٣]

يريد مهماً وسمتاً واحداً، وأنشدني:

يَسْـــــعَى بِكَيْـــــدَاءَ وَلَهْـــــذَمَيْنِ
قَـــدْ جَعَـــلَ الْأَرْطَـــاْةَ جَنَّتَـــيْنِ[٤]

وذلك أن الشعر له قواف يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا يحتمله الكلام"[٥]

٦. القول في كلا وكلتا من ملحقات المثنى

قال المرادي:" حكى الفراء في كِلا وكِلتا ثلاثَ لغات، الأولى: أن يعربا مع الظاهر إعراب المقصور، ومع المضمر إعراب المثنى، والثانية: أن يعربا إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر، ونسبهما إلى كنانة، والثالثة: أن يعربا إعراب المقصور مع النوعين أيضاً، وجعل من ذلك قول بعضهم: (كلاهما وتمراً) بالألف"[٦].

---

[١] سورة الرحمن ٥٥/٤٦.

[٢] المقاصد الشافية ١/١٧١.

[٣] من قصيدة لخطام المجاشعي، في خزانة الأدب ٧/٥٤٤، قال البغدادي إن من لا يجيد العروض يظنها من بحر الرجز، وإنما هي من السريع، وأولها:

حَـــيِّ دِيَـــارَ الْحَـــيِّ بَـــيْنَ السَّـــهْبَيْنِ
وَطَلْحَـــــة الـــــدَّوْمِ وَقْـــــدَ تَعْفَـــــيْنِ
لَـــمْ يَبْـــقَ مِـــنْ آيٍ بِهَـــا يحْلَـــيْنِ

[٤] البيتان من الرجز، وهما بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ١٢٧.

[٥] معاني القرآن للفراء ٢/٨٣٤-٨٣٥.

[٦] توضيح المقاصد ١/٦٤.

❐ التوضيح والتحليل:

أشار المرادي إلى تلك اللغات الثلاثة التي حكاها الفراء في كلا وكلتا، وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى غير البصريين، حيث قال:" فعلى ما نَقَل غيرُ البصريين يكون في كلا وكلتا ثلاث لغات"[١] ثم ذكرها، وسنرى فيما بعد أنه ينسب اللغة الأولى إلى البصريين.

ففي اللغة الأولى يعربا مع الظاهر إعراب المقصور أي بالحركات المقدرة على الألف سواء في الرفع أو النصب أو الجر، ومع المضمر تعرب إعراب المثنى في الرفع بالألف والنصب والجر بالياء، وإلى هذه الحالة أشار ابن الناظم في شرحه بالقول :" كلتا مثل كلا: في أنها لا تعرب بالحروف إلا إذا وصلت مضافة بمضمر، تقول: جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً لإضافتهما إلى المضمر، فلو أضيفا إلى الظاهر لم تقلب ألفهما ياء، وكانا اسمين مقصورين، يقدر فيهما الإعراب، نحو: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين"[٢]

وقد نسب أبو حيان اللغة الأولى إلى البصريين وبين إنكارهم سواها، حيث قال:" إذا أُضيفا إلى ظاهرٍ؛ كانا بالألف مطلقًا، وإذا أُضيفَا إلى مُضمَرٍ؛ كانَا بالألفِ في الرَّفعِ، وبالياء في النَّصبِ والخَفْضِ، هذا الحكمُ المُجْمَعُ عليه من السَّماعِ عن العَرَبِ، ولا يُجيزُ البصريُّونَ غيرَهُ"[٣]

أما في اللغة الثانية فإنهما يعربان إعراب المثنى مع الظاهر والمضمر، فتقول: قال كلاهما، وقال كلا الرجلين، ورأيت كليهما، ورأيت كِلَيْ أخويك، ومثلها في الجر، وقد نسب الفراء هذه اللغة إلى كنانة، قال أبو حيان:" وحكَى الكسائيُّ والفرَّاءُ أنَّ بعضَ العَرَبِ يُجريهما مع المُظْهَرِ مُجراهما مع المُضْمَرِ، وحُكِيَ: رأيتُ كِلَيْ أَخَوَيْكَ، وهذه اللُّغةُ عَزاها الفرَّاءُ إلى كِنانةَ"[٤]

وفي اللغة الثالثة يعربان إعراب المقصور مع الظاهر ومع المضمر كذلك، قال أبو حيان:" وزَعَمَ الفرَّاءُ أنَّهما قد يُضافانِ إلى مُضْمَرٍ، ويكونانِ بالألفِ في كُلِّ حالٍ، وأنَّ قولَ العَرَبِ: كِلاهما وتَمْرًا، كِلا في موضعِ نَصْبٍ كما كانَ في الظَّاهِرِ، ويتبعُه التَّمر، وأنشدَ:

نِعْـمَ الفتَــى عَمَــدَتْ إليــه مَطِيَّتِــي ... بِــي حِــيْنَ جَــدَّ بِنَــا المَسِــيرُ كِلَانَــا"[٥]

---

[١] التذييل والتكميل ١/٢٥٥.

[٢] شرح ابن الناظم ٢١ .

[٣] التذييل والتكميل ١/٢٥٤.

[٤] التذييل والتكميل ١/٢٥٤.

[٥] التذييل والتكميل ١/٢٥٤-٢٥٥.

والبيت من الكامل ولم أقف على تخريجه.

٧. القول في سنين وما جرى مجراها

(ملحقات جمع المذكر السالم)

قال ابن الوردي:" وقد يستعمل باب سنين مثل حين، فيُعرب بالحركات على النون منونة، لا تسقطها إضافة، وهي لغة مطردة، حكاها جماعة منهم الفراء، دليله قول الشاعر:

دَعَـانِي مِـنْ نَجْـدٍ فَـإِنَّ سـنينه   لَعِـبْنَ بِنَـا شِـيْبَاً وَشَـيَّبْنَنَا مُـرْدَا

وفي الحديث على بعض الروايات:" اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن (سنين) تعامل معاملة (حين) فتعرب بالحركات الظاهرة على النون، فتقول: هذه سنينٌ، وعشت سنيناً، وسافرت من سنينٍ، والتزام النون مع الإضافة.

ومثلها : عِضِين وعِزين وما جرى مجراهما، حيث قال الفراء في معاني القرآن :" ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ويعرب نونها فيقول: عِضِينُك، ومررت بعضينِك، وسنينِك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر، ... ومثل ذلك: الثبين[٢] وعِزين[٣] يجوز فيها ما جاز في العِضين والسنين"[٤]

٨. القول في عِلِّيِّين وأرضين

أشار الشاطبي إلى أن (عِلِّيِّين) اسم لأعلى الجنة، فهو مفرد جارٍ مجرى الجمع، وكأنه في الأصل جمع عِلِّيّ على فِعِّيل، وأرضون خلت أيضاً من شروط الجمع لأنه جمع أرض، وأرض اسم جامد مؤنث لا يعقل، قال الشاطبي:" وبذلك عَلَّلَ الفراءُ عليين"[٥].

❑ التوضيح والتحليل:

---

[١] تحرير الخصاصة ١/١١٥ .

والبيت من الطويل، وقد نسبه الفراء إلى بعض بني عامر، ورواية الفراء للبيت (ذراني) بدل (دعاني)، انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٣١.

[٢] الثُّبون جمع ثُبَة، وهي الجماعة والعصبة من الفرسان، انظر: لسان العرب (ثبا) ١/٤٧٠.

[٣] العِزين جمع عِزَة، وهي العصبة من الناس، انظر: لسان العرب(عزا) ٤/٢٩٣٥.

[٤] معاني القرآن للفراء ١/٤٣١.

[٥] المقاصد الشافية ١/١٨٦.

ذهب الفراء إلى أن عليين وأرضين جمعت بهذا الجمع على سبيل التعجب والاستعظام لأن كلا اللفظين قد خليا من شروط الجمع، فعلي تجمع على أعالٍ، وكذلك أرض على أراضٍ.

قال الفراء في معاني القرآن:" يقول القائل كيف جمعت (عليون) بالنون، وهذا من جمع الرجال، فإن العرب إذا جمعت جمعاً لا يذهبون فيه إلى أن له بناءً من واحد واثنين، فقالوه في المؤنث والمذكر بالنون، فمن ذلك هذا، وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا اثناه، وسمعت بعض العرب يقول: أطْعَمَنا مرقه مرَقيْن، يريد الألحُمَ إذا طبخت بمرق ... وكذلك عليون: ارتفاع بعد ارتفاع وكأنه لا غاية له"[١].

---

[١] معاني القرآن للفراء ٢/٩٦٢-٩٦٣.

بَابُ الضَّمِير

٩. القول في الضمير المنفصل (أنت)

قال المرادي:" وأما أنت، فالضمير عند البصريين (أنْ)، والتاء حرف خطاب، ومذهب الفراء أن (أنت) بجملته ضمير"(١)

ويتضح مما سبق أن (أنت) على مذهب الفراء غير مركبة من أن والتاء كما ذهب البصريون.

١٠. القول في اتصال نون الوقاية مع ياء المتكلم

قال ابن مالك:

وَلَيْتَنِي فَشَا، وَلَيْتَي نَدَرَا ... وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

قال المرادي:" وقال الفراء: يجوز ليتي وليتني"(٢)

وقال ابن هشام:" وأما ليت فنحو﴿ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾(٣) وأما قوله:

فَيَا لَيْتِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمُ ... ... (٤)

فضرورة عند سيبويه، وقال الفراء: يجوز ليتني وليتي"(٥)

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز حذف نون الوقاية من ليت إلا في ضرورة الشعر، حيث قال في الكتاب:" وقد قال الشاعر حيث اضطر: ليتي، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربي، والمضمر منصوب"(٦)

---

(١) توضيح المقاصد ٩٢/١.

(٢) توضيح المقاصد ١٠٢/١.

(٣) سورة الفجر ٢٤/٨٩.

(٤) صدر بيت من الوافر، وهو منسوب لورقة بن نوفل في خزانة الأدب ٣٢٩/٣، ولم أقف عليه في ديوانه، وعجزه:

... ... وَلَجْتُ فَكُنْتُ أَوَّلَهُم وُلُوجا

(٥) أوضح المسالك ١٠١/١.

(٦) الكتاب ٣٩٢/٢.

أما الفراء فذهب إلى جواز الاقتران بالنون وعدم الاقتران بما لحقته ياء المتكلم، مثل علني وليتني ومكانكني وغيرها، دون إشارة من الشراح لرأي الفراء إن كان متعلقاً بضرورة الشعر أم لا، لكن ظاهر كلامه أنه جائز في ضرورة وغيرها، حيث قال في معاني القرآن:" وسمعت بعض بني سُليم يقول في كلامه: كما أنتني، ومكانكني، يريد انتظرني في مكانك"(١)

بَابُ اسْمِ الْإِشَارَةِ

١١. القول في ورود اسم الإشارة (ذلك وتلك) مقترنا باللام ومتجرداً منها

قال المرادي:" روى الفراء أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، وأن التميميين يقولون: ذاك وتيك، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك"(٢)

وقال الشاطبي:" وقد روى الفراء أن بني تميم يقولون ذيك وتيك بغير لام، حيث يقول الحجازيون: تلك وتالك باللام، وأن الحجازيين لا يستعملون الكاف من غير لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام"(٣)

❑ **التوضيح والتحليل:**

مما سبق يتضح أن الفراء نقل عن الحجازيين وبني تميم لغتهم في اسم الإشارة، فالحجازيون لا يستعملون الكاف بغير لام، بعكس بني تميم في عدم استعمالهم الكاف مع اللام.

وقد بين ابن الناظم علة ما ذهب إليه الفريقان بقوله:" وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف دون اللام للمتوسط، وأن المقرون مع اللام للبعيد، وهم حكم لا دليل عليه، ويكفي في رده أن الفراء حكى أن إخلاء (ذلك وتلك) من اللام لغة تميم، فعلم أن الحجازيين إذا لم يريدوا القرب لا يقولون إلا ذلك وتلك، وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان: قرب وبعد"(٤).

قال أبو بكر ابن الأنباري:" أنشد الفراء للقطامي:

تَعَلَّمْ أنَّ بَعْدَ الغَيِّ رُشْدَاً وأنّ لِتَالِكَ الغُمْرِ انتِعاشَا

(١) معاني القرآن للفراء ٢٤٥/١.

(٢) توضيح المقاصد ١٢١/١.

(٣) المقاصد الشافية ٤١٢/١-٤١٣.

(٤) شرح ابن الناظم ٥٢.

وأنشد الفراء أيضاً في تلك:

فَأَيَّـــــتُ تِيلـــــكَ الـــــدِّمَنِ الخَـــــوَالِي عَجِبْـــــتِ مَنَـــــازِلاً لَـــــوْ تَنْطِقِينَـــــا"[1]

١٢. القول في حركة التاء في اسم الإشارة (تي)

قال ابن قيم الجوزية :" وحكى الفراء فتح التاء من (تَي) فيقال: (تَيلك)" [2]

❑ **التوضيح والتحليل:**

(تي) هي أحد أسماء الإشارة للمفرد المؤنث التي أشار إليها ابن مالك في بيته بالقول:

بِـــــ(ذَا) لِمُفْـــــرَدٍ مُـــــذَكَّرٍ أَشِـــــرْ بِـ(ذِي، وذَه، تِـي، تَـا) عَلَـى الْأُنْثَـى اقْتَصِرْ

وقد ذكر ابن القيم في كتابه أن في (تـه) لغات؛ منها: سكون الهاء، وكسرها باختلاس، وبإشباع، وما رواه الفراء من فتح التاء.

١٣. القول في (هَنّا) أنها تأتي بالكسر على لغة تميم

قال الشاطبي:" وحكى الفراء أن تميماً تقول: ها هِنًّا زيد، وأنشد:

تَلْقَـــــاهُ مُقْتَسِـــــمَاً تَبْـــــدُو خَلِيْقَتُـــــهُ هَنّـــــاً وهِنًّـــــاً وَعَقْلِـــــي غَيْـــــر مُقْتَسِـــــمِ"[3]

❑ **التوضيح والتحليل:**

أشار الشاطبي في شرحه لقول ابن مالك في ألفيته: (أو بِثَمَّ فُهْ أوْ هَنّا) إلى بعض أسماء الإشارة هي مثل (هناك) في الحكم، أي أنها اسم إشارة للمكان البعيد، مثل: ثَمَّ، وهَنّا، وتحدث عن مجيء (هنّا) بفتح الهاء وبكسرها، وقد أشار الشاطبي إلى قول الفراء مجيئها مكسورة الهاء على لغة بني تميم.

---

(1) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٣٧-٣٣٨.

والبيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه ٣٥.

(2) إرشاد السالك ١/١٦٩.

(3) المقاصد الشافية ١/٤٢١-٤٢٢.

والبيت من الكامل، ولم أقف على تخريج البيت.

بَابُ الْمَوْصُولِ

١٤. القول في (ذو) عند طيء

قال ابن مالك:

وَ(مَـنْ، وَمَـا، وَأَلْ) تُسَـاوِي مَـا ذُكِـرْ   وَهَكَـــذَا (ذُو) عِنْـــدَ طِـــيٍّ شُـــهِرْ
وَكـــ(الَّتِي) أَيْضَـــاً لَـــدَيْهِم (ذَاْتُ)   وَمَوْضِـــعَ (اللَّاتِـــي) أَتَـــى (ذَوَاتُ)

قال ابن الوردي:" وقد تؤنث بتاء وتبنى على الضم، حكى الفراء: الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها"(١)

وقال ابن قيم الجوزية:" وبعضهم يقول موضع (التي) (ذات)، وحكى الفراء: الفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله بها"(٢)

وقال الشاطبي:" ونص أهل اللغة على أن (ذو) لا تثنى، ولا تجمع على هذه اللغة، ولا يؤنث، ولا تكون إلا على حالة واحدة، نُقِل ذلك عن الفراء"(٣)

وقال أيضاً:" ومنه ما حكاه الفراء من قول بعض فصحائهم: بالفضل ذو فضلكم الله به وبالكرامة ذات أكرمكم الله بها"(٤)

وقال أيضاً:" ومنه ما أنشده الفراء من قول الراجز:

جَمَعْتُهَـــا مِـــنْ أَيْنَـــقٍ مَـــوَارِقِ
ذَوَاتُ يَنْهَضْـــنَ بِغَيْـــرِ سَـــائِقِ"(٥)

وقال الشاطبي في موضع آخر:" وذكر الأزهري(٦) عن الفراء قال: قد يخلطون في (ذو) في الاثنين والجمع، فربما قالوا: هذان ذو تعرف، وربما قالوا: هذا ذوا تعرف، وهؤلاء ذو تعرف، ويجعلون مكان (التي) (ذات)، ويرفعون التاء على كل حال، وفي تثنيتها : ذواتا تعرف، وهؤلاء ذوات تعرف"(٧)

---

(١) تحرير الخصاصة ١/١٥٣.

(٢) إرشاد السالك ١/١٨٣.

(٣) المقاصد الشافية ١/٤٥٢.

(٤) المقاصد الشافية ١/٤٥٣.

(٥) المقاصد الشافية ١/٤٥٣.

والبيتان من الرجز، وهما لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه ١٨٠.

(٦) انظر: تهذيب اللغة ١٥/٤٤.

(٧) المقاصد الشافية ١/٤٦٠.

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذكر شراح الألفية أن (ذو) في لغة طي موصولة، حكمها حكم (هذا)، وهي من الأسماء لا من الأفعال، وتقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فنقول: جاءني الرجل ذو قام، والمرأة ذو قامت، كما تقول: جاءني من قام، ومن قامت، فهي عندهم بمنزلة (من) مع المذكر والمؤنث.

وقد نقل الشاطبي عن الفراء أن (ذو) على لغة طيء لا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث ولا تأتي إلا على حالة واحدة كما هي.

وقد حكا الفراء أن لـ(ذو) عند طي لغة ثانية، وهي أنهم يخالفون في كلامهم بين المذكر والمؤنث، فيقولون في المؤنث (ذات) وهو مقابل (ذو) للمذكر.

وذكر عنهم أيضاً لغة ثالثة؛ وهي جمع (ذات) إلى (ذوات)، فتقول: رأيت النساء ذواتُ خرجن، وقد استشهد الفراء على ذلك ببيت الشعر في (ذوات ينهضن)، فهم يضعون (ذوات) في الجمع مقابل (اللائي).

كما نقل الشاطبي عن الأزهري أن الفراء ذكر لهم لغة أخرى في أنهم يخلطون في (ذو) بين المثنى والجمع فتارة يستخدمونها للمثنى وتارة للجمع، كما يؤنثونها فيجعلون (ذوات) مقابل (التي)، ونقل عنهم أيضاً أنهم يرفعون التاء في جميع أحوالها فيقول: ذاتُ بالرفع.

قال الأزهري:" وروي عن الفراء: يقال: لَقيتُه ذاتَ يومٍ، وذاتَ ليلة، وذات العُوَيم، وذات الزُّمَيْن، ولقيته ذا غبوق، بغير تاء، وذا صبوح"[1]

---

[1] معاني القرآن للفراء ١/٤٩.

١٥. القول في (أي)

قال الشاطبي:" قال الكسائي والفراء: إن لننزعن مكتفية بـ(مِنْ) كقوله: قَتَلْتُ مِنْ كلِّ قبيلةٍ، وأكلتُ من كل طعام، ولا تذكر منصوبا اكتفاء بالمجرور، وجاء قوله ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[١] مبتدأ وخبر"[٢]

❑ التوضيح والتحليل:

أشار الشاطبي إلى اختلاف النحاة في (أي)[٣] في قوله تعالى:" ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً ﴾[٤]، فذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد فإنه معرب، نحو قولهم: لأضربن أيهم هو أفضل، وحكي عن سيبويه والخليل أنهم يقولان: القياس والنصب، ومذهب الكوفيين منع (ضم) أي على الإطلاق إلا في موضع الرفع، وحذفوا العائد من الصلة، وذلك لأنهم لم يسمعوا البناء فيها، وإن حذف المبتدأ من صلتها.

وقد بين أبو البركات الأنباري أوجه الخلاف في تلك المسألة بشكل مفصل في الإنصاف، وذكر حجة كل فريق منهم[٥]، كما تعرض لها ابن هشام في مغنى اللبيب بشكل مفصل، مبيناً آراء كل عالم وحجته في ذلك[٦].

أما الفراء فقد ذهب في معاني القرآن إلى أن (أيهم) في الآية منصوبة بما قبلها، وعلى الرفع تكون (لننزعن) مكتفية بـ(مِنْ)، و(أي) مرفوعة بما بعدها، حيث قال:" وقول اللّه:﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا﴾[٧] مَنْ نَصَبَ (أيّا) أوقع عليها، كأنه قال: ثم لنستخرجن العاتي الذي هو أشد، وفيها وجهان من الرفع، أحدهما: أن تجعل الفعل مكتفيا بـ(مِنْ) فى الوقوع عليها، كما تقول: قد قتلنا من كل قوم، وأصبنا من كل طعام، ثم تستأنف (أيّا) فترفعها بالذي بعدها، كما قال جلّ وعزّ: ﴿ يَبْتَغُونَ إِلى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾[٨] أي: ينظرون أيّهم أقرب،

---

[١] سورة مريم ٦٩/١٩.

[٢] تهذيب اللغة ٤٢/١٥.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ٥١٣/١-٥١٥.

[٤] سورة مريم ٦٩/١٩.

[٥] انظر: الإنصاف ٢٣٠/٢ مسألة ١٠٢.

[٦] انظر: مغني اللبيب ٥١٠/١-٥٣١.

[٧] سورة مريم ٦٩/١٩.

[٨] سورة الإسراء ٥٧/١٧.

ومثله ﴿ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾[١]، وأما الوجه الآخر فإن في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ ﴾[٢] لننزعن من الذين تشايعوا على هذا ، ينظرون بالتشايع أيهم أشدّ وأخبث، وأيهم أشدّ على الرحمن عتيّا، والشيعة ويتشايعون سواء في المعنى"[٣].

فهو يرى أن (أي) يعمل فيها ما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها، كقوله تعالى:﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[٤] حيث قال :" رفعته بأحصى"[٥].

---

[١] سورة آل عمران ٣/٤٤.

[٢] سورة مريم ١٩/٦٩.

[٣] معاني القرآن للفراء ١/٤٩.

[٤] سورة الكهف ١٨/١٢.

[٥] معاني القرآن للفراء ١/٤٨.

١٦. القول في (لو) حرف مصدري موصول

قال المرادي:" وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية، وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتوصل بفعل منصرف غير أمر كـ(ما)"[١]

❐ **التوضيح والتحليل:**

ذكر المرادي أن بعض النحاة عدّ (لو) من الحروف المصدرية التي تأتي موصولة إذا وليها فعل منصرف ماض أو مضارع، مثل (ما) المصدرية، وهذا مذهب الفراء وغيره.

وعبارة المرادي منقولة بتمام نصها من شرح التسهيل لابن مالك؛ حيث يقول:" ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع، وأكثر النحويين لا يذكرون (لو) في الحروف المصدرية، وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء"[٢].

وقد بين ابن مالك أن أكثر وقوعها مصدرية موصولة بعد ما يدل على تمنٍ كقوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٣] أي: يود أحدهم أن يعمّر.

وقد نقل أبو حيان في التذييل والتكميل أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن (لو) لا تكون مصدرية مطلقاً[٤]، وهو رأي جمهور البصريين، وما نقل عن الفراء هو رأي جمهور الكوفيين الذين يجيزون مجيء (لو) مصدرية بعد: ودَّ يودُّ على الأكثر، ومن غيرها في القليل.

١٧. القول في زيادة (مَنْ) الموصولة

قال المرادي:" والكسائي أجاز زيادة (مَنْ)، ومذهب البصريين والفراء أنها لا تزاد"[٥]

❐ **التوضيح والتحليل:**

يتضح من قول المرادي أن البصريين والفراء ذهبوا إلى عدم جواز زيادة (مَن)، وقد أرجع أبو حيان علة ذلك بقوله:" مذهب البصريين والفراء أنه لا تزاد (مَنْ) لأنها اسم، والأسماء لا تزاد"[٦]، وقد ذهب ابن مالك إلى عدم زيادتها حيث قال في شرح التسهيل:" ولا تزاد (مَنْ) خلافاً للكسائي"[٧]

---

[١] توضيح المقاصد ١٢٨/١.

[٢] شرح التسهيل ٢٢٣/١.

[٣] سورة البقرة ٩٦/٢.

[٤] انظر: انظر التذييل والتكميل ١٥٦/٣.

[٥] توضيح المقاصد ١٣٧/١.

[٦] التذييل والتكميل ١٢٤/٣.

[٧] شرح التسهيل ٢١٠/١.

بَابُ الْابْتِدَاء

١٨. القول في رافع المبتدأ والخبر

قال ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

نقل الشاطبي في شرحه لبيت ابن مالك اختلاف النحاة في رافع كلٍ من المبتدأ والخبر على خمسة مذاهب[١]:

أحدهما: ما ذكره ابن مالك من أ رافع المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر المبتدأ، وهو رأي جمهور البصريين.

والثاني: أن الابتداء رافع للمبتدأ والخبر معا.

والثالث: أن الابتداء رافع للمبتدأ، وهو والمبتدأ معا رافعان للخبر.

والرابع: أن المبتدأ والخبر رفع كل واحد منهما صاحبه، وهو مذهب الكوفيين.

والخامس: أن الابتداء رافع للمبتدأ والخبر معاً، لا مطلقاً، بل يرفع المبتدأ بغير واسطة ويرفع الخبر بواسطة المبتدأ.

ولم يتعرض الشاطبي إلى تفاصيل الخلاف في تلك المذاهب، حيث قال:" والمسألة طويلة، والخلاف فيها يرجع إلى تحقيق اصطلاحي لا ينبني عليه في التفريع فائدة"[٢]

❑ مذهب الفراء:

أما مذهبُ الفراءِ فهو مذهب الكوفيين في أن كلّاً من المبتدأ والخبر يرفع صاحبه، وقد أشار إليه الشاطبي بنقل المناظرة التي ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف[٣] بين الفراء وبين والجرمي.

قال الشاطبي:" حكى ابن الأنباري في الإنصاف أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، فقال الفراءُ للجرمي: أخبرْني عن قولِهم: زيدٌ منطلقٌ. بِمَ رفعوا زيداً؟ فقال له الجرميُ: بالابتداء، قال له الفراءُ: ما معنى الابتداء؟ قال: تعريتُه من العوامل، قال له الفراءُ: فَأَظْهِرْهُ، قال له الجرميُ: هذا معنى لا يظهر، قال له الفراءُ: فَمَثِّلْه إذاً، فقال الجرميُ: لا يَتَمَثَّل، فقال الفراءُ: ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهرُ ولا يتمثلُ، فقال له الجرميُ: أخبرني عن قولِهم: زيدٌ ضربته، بِمَ رفعتْم

---

[١] انظر: المقاصد الشافية ١/٦١٣-٦١٧.

[٢] المقاصد الشافية ١/٦١٥.

[٣] انظر: الإنصاف ١/٥٦ مسألة: ٥ .

زيداً؟ فقال بالهاءِ العائدةِ على زيدٍ، فقال الجرميُ: الهاء اسمٌ فكيف يرفع الاسم، فقال الفراءُ: نحن لا نبالي من هذا، فإنا نجعل كلَّ واحد من الاسمين إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ رافعا لصاحبه، فقال الجرميُ: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق، لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه، فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراءُ: لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرميُ: ما معنى العائد؟ قال الفراءُ: معنى لا يظهر، قال الجرميُ: أظْهِرْه، قال الفراءُ: لا يمكن إظهاره، قال الجرميُ: فَمَثِّلْه، قال: لا يتمثّل، قال الجرميُ: لقد وقعتَ فيما فررتَ منه"[1]

١٩. القول في اسم الإشارة رابط الخبر الجملة بالمبتدأ

قال الشاطبي في قوله تعالى﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[2] :" أن يكون (ذلك) تابعاً لـ(لباس التقوى)، و(خير) خبر اللباس، وهو رأي الفراء"[3]

❑ التوضيح والتحليل:

أشار الشاطبي في شرحه لقول ابن مالك:

وَمُفْرَدَاً يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَة ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَه

أن خبر المبتدأ يأتي مفرداً ويأتي جملة، فإن جاء الخبر جملة ولم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، ومن هذه الروابط: اسم الإشارة، في نحو قوله تعالى:" وريشاً ولباس التقوى ذلك خير" والتقدير: ولباس التقوى هو خير، وقد عد الفراء (ذلك) تابع للباس، وليس مبتدأ، وخبره (التقوى)، فهي عنده بمعنى (هذا) والتقدير: لباس التقوى هذا خير.

قال الفراء في معاني القرآن:" وقوله ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ يرفع بقوله: ولباس التقوى خير، ويجعل (ذلك) من نعته، وهي في قراءة أبيّ وعبد الله جميعاً: ولباس التقوى خير، وفي قراءتنا ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ فنصْب اللباس أحبّ إلي، لأنه تابع الريش، ذلك خير ، فرفع خير بـ(ذلك)"[4].

---

[1] المقاصد الشافية ٦١٦/١-٦١٧.

[2] سورة الأعراف ٢٦/٧.

[3] المقاصد الشافية ٦٣٥/١.

[4] معاني القرآن للفراء ٢٨٣/١.

بَابُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

٢٠. القول في تقدم خبر كان المنفية على النافي

قال المرادي:" أن النافي إن كان غير (ما) جاز التقديم، قال في شرح الكافية عند الجميع، وحكى الخلاف على الفراء في التسهيل"(١)

وقال ابن هشام:" ويمتنع التقديم على (ما) عند البصريين والفراء، وأجازه بعض الكوفيين، وخصّ ابنُ كيسان المنع بغير زال وأخواتها، لأن نفيها إيجاب، وعَمّمَ الفراءُ المنع في حروف النفي"(٢).

وقال الشاطبي:" أما (ما زال) وأخواتها، فحكى ابن الأنباري أن الكوفيين –غير الفراء– وابن كيسان من البصريين يجيزون تقدم أخبارها على (ما)" (٣)

❑ التوضيح والتحليل:

أشار المرادي إلى جواز تقديم خبر كان على النافي قبلها إذا قرن بحرف نفي غير (ما)، وقد نقل ابن مالك في شرح التسهيل جواز التقديم مع النفي بـ(ما) عن الكوفيين إلا الفراء، حيث قال:" وأجاز الكوفيون –إلا الفراء– ما أجازه ابن كيسان، لأن (ما) عندهم ليس لها تصدير مستحق"(٤)، وقد تقدم ذكره لرأي ابن كيسان حيث قال:" وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفي بـ(ما) مع أنه موافق للبصريين في أن (ما) لها حق صدر الكلام"(٥)، وتخصيص ابن كيسان المنع بغير زال وأخواتها لأنه نظر إلى أن: ما زال زيد فاضلاً، بمنزلة: كان زيدٌ فاضلاً، فاستويا في جواز تقديم الخبر.

فموطن الخلاف في (ما) هل لها حق الصدارة أم لا؟ قال الشاطبي:" لأنهم –أي الكوفيين– يجيزون التقديم على (ما) في سائر الأفعال، إلا الفراء، فإنه على أصله في المنع، وأصلهم في ذلك أن (ما) لم تستحق التصدير"(٦)

---

(١) توضيح المقاصد ١٨١/١.

(٢) أوضح المسالك ٢١٨/١.

(٣) المقاصد الشافية ١٦٦/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٣٣/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٣٣/١.

(٦) المقاصد الشافية ١٦٦/٢.

ويتضح مما سبق أن الفراء وافق البصريين في أنه لا يجوز أن يتقدم خبر كان على على حرف النفي (ما)، لأنهم يذهبون إلى أن (ما) لها صدر الكلام؛ فكيف تتقدم وحقها أن تتصدر، وقد خالف الفراء بذلك مذهب الكوفيين.

كما ذهب الفراء إلى تعميم ذلك على بقية حروف النفي كما أشار ابنُ هشام، فعدم الجواز ليس متعلقاً بـ(ما) فحسب، وقد خالفه ابن هشام بقوله:" ويردّه قوله:

... ... **على السن خيراً لا يزال يزيد**"[١]

حيث قدم معمول خبر لا يزال (خيرا) على (لا يزال) نفسها، فالنحاة يستدلون بذلك على جواز تقديم العامل، فإذا تقدم معمول الخبر على (لا يزال) كان ذلك دليلاً على صحة تقدم الخبر نفسه على (لا يزال)، لأن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله.

وقد نقل ابن الأنباري الإجماع في أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها، حيث قال في الإنصاف:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ما زال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين، وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر (ما دام) عليها"[٢].

٢١. القول في زيادة (كان)

قال ابن مالك:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَـ(مَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

قال المرادي:" فهم من قوله (في حشوٍ) أنها لا تزاد في غيره، خلافاً للفراء في إجازة زيادتها آخراً"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

أشار المرادي إلى ذهاب ابن مالك إلى جواز زيادة (كان) إذا كانت في حشو، وفهم من كلامه أنه لا يجوز زيادتها في أول الكلام أو آخره، خلافاً للفراء الذي ذهب إلى جواز زيادتها في آخر الكلام، فنقول على مذهبه: زيدٌ قائمٌ كانَ، والكوفيون يجيزون زيادتها في أول الكلام، مثل: كان الناس صنفان.

(١) أوضح المسالك ٢١٩/١.

(٢) الإنصاف ١٤٣/١ مسألة ١٧.

(٣) توضيح المقاصد ١٨٤/١.

وقد خالف ابن مالك في شرح التسهيل مذهب الفراء، حيث قال:" وأجاز بعض النحويين زيادة (كان) آخراً قياساً على إلغاء (ظن) آخراً، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح في غير مواضعها المعتادة"[١]، فقد قاس ابن مالك ذلك على إلغاء (ظن) إذا وقعت آخراً.

كما أشار ابن مالك في التسهيل إلى أن الفراء أجاز زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما يكون أطول هذا الغلام، قال ابن مالك:" قال الفراء: وأخوات كان تجري مجراها، قلت: ولا خلاف في زيادة كان بعد (ما) التعجبية، كقول الشاعر:

مَـا كَـانَ أَسْـعَدَ مَـنْ أَجَابَـكَ آخِـذاً   بِهُـدَاكَ مُجْتَنِبَـاً هَـوىً وَعِنَـادَا"[٢]

وظاهر كلام ابن مالك أنه يوافق على زيادتها بعد (ما) التعجبية إذا كانت فعلاً ماضياً، حيث قال:" وتختص (كان) بجواز زيادتها بلفظ الماضي"[٣]، قال أبو حيان:" وزيادة (يكون) ينبغي أن تحمل على الشذوذ، لأن صاحب البسيط ذكر الاتفاق على أن زيادتها لا تكون إلا بلفظ الماضي، فلا ينبغي أن يقاس إلا على ما وقع الاتفاق عليه"[٤]

٢٢. القول في زيادة الباء في خبر (ليس، وما)

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ (مَـا) وَ (لَـيْسَ) جَرَّ الْبَـا الْخَبَـرْ   وَبَعْـدَ (لَا) وَنَفْـيِ كَـانَ قَـدْ يُجَـرّْ

قال ابن عقيل:" تزاد الباء في الخبر بعد (ليس، وما) نحو قوله تعالى:﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٥]، و ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقَامٍ﴾[٦]، و ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[٧]، و ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٨]، ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية، خلافاً لقوم، بل تزاد بعدها وبعد

---

[١] شرح التسهيل ٣٤٣/١.

[٢] شرح التسهيل ٣٤٣/١-٣٤٤.

والبيت من الكامل، وهو منسوب لعبد الله بن رواحة في المقاصد النحوية ٦٦٤/٣، ولم أقف عليه في ديوانه، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٦٩/٢.

[٣] شرح التسهيل ٣٤٢/١.

[٤] التذييل والتكميل ٢١٧/٤.

[٥] سورة الزمر ٣٦/٣٩.

[٦] سورة الزمر ٣٧/٣٩.

[٧] سورة هود ١٢٣/١١.

[٨] سورة فصلت ٤٦/٤١.

(ما) التميمية، وقد نقل سيبويه والفراء[1] زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم، فلا التفات إلى منْ منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم"[2]

وقال الشاطبي:" والأصح ما ذهب إليه ابن مالك، لأن بني تميم يدخلونها في الخبر، فيقولون: ما زيدٌ بقائم، فإذا لم يدخلوها رفعوا، قال ابن خروف: إن بني تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر، ويدخلون الباء في الخبر لتأكيد النفي، ثم حكى عن الفراء أنه قال: أنشدتني امرأة:

أَمَـــا وَاللهِ أَنْ لَـــوْ كُنْـــتَ حُـــرّاً   وَمَـــا بِـــالْحُرِّ أَنْـــتَ وَلَا الْعَتِيـــقِ

قال: فأدخلت الباء فيما يلي (ما)، فإن ألقتها رَفَعَتْ"[3]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب سيبويه والفراء وغيرهم من النحاة إلى زيادة الباء في خبر ليس وما على نحو ما تقدم في الآيات السابقة، وقد نقل أبو حيان منع الفراء دخولها إذا زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها، ونقل جواز ذلك عن البصريين والكسائي.[4]

وقول ابن عقيل "فلا التفات إلى من منع ذلك" إشارة إلى مذهب من منع زيادتها، مستشهداً بما ورد عن العرب في زيادتها.

قال الفراء في قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[5] :" نصبتَ (بشرا)، لأن الباء قد استُعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوا أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[6]، وأما أهل نجد فإنهم يتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية"[7]

فالكثير في لغة الحجاز إنما هو الجر بالباء، وعليه أكثر ما جاء في القرآن.

---

(1) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٩٠-٣٩١.

(2) شرح ابن عقيل ١/٣٠٩.

(3) المقاصد الشافية ٢/٢٣٥.

والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/١٧٨، وخزانة الأدب ٢/١٣٣.

(4) انظر: التذييل والتكميل ٤/٣٠٧.

(5) سورة يوسف ١٢/٣١.

(6) سورة المجادلة ٥٨/٢.

(7) معاني القرآن للفراء ١/٣٩٠.

بَابُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

٢٣. القول بجواز العطف بالرفع على اسم إن وأخواتها

قال ابن مالك:

وَجَـائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

وأُلْحِقَتْ بِإِنَّ: لَكِنَّ وَأَنَّ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

قال المرادي:" بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم (إنّ) المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها، ويكون العطف بعد الخبر، نحو: إن زيداً ذاهب وعمرو، والنصب هو الوجه الظاهر، ولذلك قال: وجائزٌ رفعك، ففهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافاً للكسائي في إجازته الرفع قبل الخبر مطلقاً، وللفراء في إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم"[١]

وقال أيضاً:" وقوله (من دون ليت ولعل وكأنّ) يعني: أنه لا يجوز في المعطوف على اسم هذه الثلاثة إلا النصب، ولا يجوز الرفع لا قبل الخبر ولا بعده، لأن معنى الابتداء قد تغير لدخولها، بخلاف (إنّ، وأنّ، ولكنّ) فإنها لا تغير معناها، وأجاز الفراء الرفع بعد الخبر في الستة مطلقاً وقبله بشرط خفاء إعراب الاسم"[٢]

وقال ابن هشام:" ولم يشترط الكسائي والفراء الشرط الأول تمسكاً بنحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[٣]، وبقراءة بعضهم ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[٤]، وبقوله: فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ"[٥].

وقال في موضع آخر:" ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر خفاء إعراب الاسم"[٦]، وقال أيضاً:" ولم يشترط الفراء الشرط الثاني كون العامل إنّ وأنّ ولكنّ تمسكاً بنحو:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ"[٧]

---

[١] توضيح المقاصد ٢٠٨/١.

[٢] توضيح المقاصد ٢٠٩/١

[٣] سورة المائدة ٦٩/٥.

[٤] سورة الأحزاب ٥٦/٣٣.

[٥] أوضح المسالك ٣١٢/١.

[٦] أوضح المسالك ٣١٤/١.

[٧] أوضح المسالك ٣١٧/١.

والبيتان من الرجز، بلا نسبة في خزانة الأدب ١٩/١٠ وهمع الهوامع ١٤٤/٢.

وقال ابن قيم الجوزية:" ولا يصح احتجاج الفراء على الجواز فيها بنحو:

يـــا ليتنـــي وأنـــت يـــا لمـــيس

فـــي بلـــدة لـــيس بهـــا أنـــيس

لاحتمال كون (أنتِ) مبتدأ خبره محذوف، تقديره: أنتِ معي"[١]

وقال ابن عقيل:" وأجاز الفراء الرفعَ فيه متقدماً ومتأخراً مع الأحرف الثلاثة"[٢] أي: ليت ولعل وكأنّ.

وقال ابن جابر:" ووافق الفراء الكسائي على جواز العطف بالرفع قبل الخبر بشرط أن يكون اسم (إنّ) لا يظهر فيه الإعراب، كقولك: إنّ هذا وزيدٌ قائمان، وجعل سيبويه ما ورد من مثل هذا غلطا"[٣]

وقال الشاطبي:" وذهب الفراء إلى التفرقة بين ما لم يظهر فيه الإعراب فيجوز فيه الرفع في المعطوف عليه، وبين ما ظهر فيه الإعراب فلا يجوز إلا النصب، فتقول على مذهبه: إنك وزيد ذاهبان، وإنهم وزيد قائمون، ولا تقول: إن زيداً وعمرو قائمان"[٤]، وقال في موضع آخر:" والمخالف في المسألة هو الفراء، فأجاز أن يقال: كأن زيداً أسدٌ وعمروٌ، ولعل زيداً قائمٌ وعمرو، وليت زيداً قائمٌ وعمرو"[٥]

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر ابن مالك في ألفيته جواز العطف بالرفع على اسم (إنّ) بشرط استكمال الخبر، بحيث لا يتقدم المعطوف على الخبر، وإنما يأتي بعده كما في المثال الذي ذكره المرادي: وإن زيداً ذاهب وعمرو، فيجوز في (عمرو) الرفع والنصب، ولا يجوز العطف بالرفع قبل الخبر، وإنما الواجب النصب، وهذا الذي ذكره ابن مالك هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فقد أجازوه ولكن بخلاف، حيث قال ابن الأنباري في الإنصاف:" ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل

---

(١) إرشاد السالك ١/٣٠٧-٣٠٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٣٧٧.

(٣) شرح ابن جابر ٢/٤٤.

(٤) المقاصد الشافية ٢/٣٧١.

(٥) المقاصد الشافية ٢/٣٨٢.

تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك ... وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"[١].

وهذا خلافاً لما ذهب إليه الفراء، حيث أجاز العطف بالرفع –كما أشار المرادي – على اسم (إنّ وأنّ ولكنّ ولعل وليت وكأنّ) بعد الخبر، وأجازه أيضاً قبل استكمال الخبر بشرط خفاء الإعراب،

وقد عارض شراح الألفية ممن ذكروا المسألة مذهب الفراء، دليله قول ابن قيم الجوزية:" ولا يصح احتجاج الفراء على الجواز"، وكذلك ذهب ابن عقيل في قوله:" وأما ليت ولعل وكأنّ فلا يجوز معها إلا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر"[٢]، وقال ابن جابر في تغليط سيبويه لقول الفراء:" فدلّ هذا على صحة الوجه الذي ذكرناه وهو حسن"[٣]

وعارضه الشاطبي بالقول:" والصحيح ما ذهب إليه الناظم للقياس والسماع"[٤]، فأما القياس الذي ذكره الشاطبي فعلى وجهين:

أحدهما: أنك إذا قلت: إنّ زيداً وعمروٌ قائمان –على مذهب الكسائي–، وإنك وزيدٌ ذاهبان –على مذهب الفراء– وجب أن يكون مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون زيدٌ عاملاً في الخبر أيضاً، فيؤدي ذلك إلى أن يعمل عاملان معا في معمول واحد عملاً واحداً، وذلك فاسد.

والثاني: ما قاله المؤلف من أنّ إنّ وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع في كان العطف على موضعها مرفوعها باتفاق فكذلك يمتنع في إنّ.

- **أما وجه العطف على اسم (إن) الواقع بعد الخبر ففيه تفصيل:**

ذهب الفراء إلى أن وجه العطف على اسم إنّ أنه مرفوع على الابتداء واستئناف جملة معطوفة على أخرى، وقد ذكر الشاطبي وجود اختلاف كبير بين النحاة في وجه العطف[٥]، فمنهم من جعل ذلك عطفاً حقيقة من باب عطف المفردات، وأن قولك: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ؛ عطف فيه عمرو على موضع زيد، وهو الرفع

---

[١] الإنصاف ١٦٧/١ مسألة ٢٣.

[٢] شرح ابن عقيل ٣٧٧/١.

[٣] شرح ابن جابر ٤٥/٢.

[٤] المقاصد الشافية ٣٧١/٢.

[٥] انظر: المقاصد الشافية ٣٦٦/٢-٣٦٨.

قال الشاطبي:" والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف: على الابتداء واستئناف جملة معطوفة على أخرى، وهو الأظهر من كلام سيبويه، ونقل عن الأخفش، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والفارسي –في غير الإيضاح– ..." [١].

وقد ذهب الشاطبي إلى ترجيح الرأي الثاني الذي عليه الفراء، حيث قال:" وهو الصحيح من المذهبين، والمعتمد المعضود بالدليل"[٢]

- **التوكيد وعطف البيان والنعت لخبر (إن) يجوز فيها الوجهان:**

قال الشاطبي:" والتوكيد وعطف البيان والنعت حكمها عند الجرمي والزجاج والفراء حكم العطف النسقي، فتقول: إن زيداً قائمٌ الظريفَ والظريفُ، وإن زيداً قائمٌ نفسَه ونفسُه، ومنه ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[٣] في قراءة رفع (كل)، وهي لأبي عمرو بن العلاء، وإن زيداً قائم أخوك وأخاك، وجعلوا من النوع قول الله سبحانه ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[٤] و﴿علامَ الغيوب﴾ والرفع قراءة السبعة، والنصب لابن إسحاق وعيسى بن عمر"[٥]

أي أن الفراء أجاز الوجهين: الرفع والنصب في التوكيد وعطف البيان والنعت لخبر (إن)، قال الفراء:" وقوله ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[٦] فمن رَفعَ جعل (كل) اسماً، فرفعه باللام في لله، ومن نصب (كلَّه) جعله من نعت الأمر"[٧]، ونعت الأمر في اصطلاح الكوفيين يعني التوكيد.

---

[١] المقاصد الشافية ٢/٣٦٧.

[٢] المقاصد الشافية ٢/٣٦٧.

[٣] سورة آل عمران ٣/١٥٤.

[٤] سورة سبأ ٣٤/٤٨.

[٥] المقاصد الشافية ٢/٣٧٦.

[٦] سورة آل عمران ٣/١٥٤.

[٧] معاني القرآن للفراء ١/١٨٨.

٢٤. القول في همزة (إنّ) الواقعة بعد لا جرم

قال ابن هشام في جواز فتح وكسر همزة إنّ :" أن تقع بعد (لا جرم)، والغالب الفتح، نحو:﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ اللّهَ يَعْلَمُ﴾(١)، فالفتح عند سيبويه على أن (جرم) فعل ماض، و(أن) وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم، و(لا) صلة، وعند الفراء على أن (لا جرم) بمنزلة لا رجل، ومعناهما: لا بُدَّ، و(مِنْ) بعدهما مقدرة، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين، فيقول: لا جرم لآتينك"(٢)

❑ التوضيح والتحليل:

أجاز الفراء فتح همزة (إنّ) الواقعة بعد (لا جرم) على أنها بمنزلة لا رجل، ومعناها: لا بد، فـ(لا) نافية للجنس، و(جرم) اسمها، وقدّر (مِنْ) بعدهما، والتقدير: لا جرم من أن الله يعلم، فتفتح همزة إنّ بعد حرف الجر، لأنها تؤول بعده بمصدر منصوب على نزع الخافض، وأجاز كذلك الكسر من أن بعضهم ينزل (إنّ) منزلة اليمين، فيقول: لا جرم لآتينك، والكسر على أنها واقعة في جواب القسم فتؤول بجملة فتكسر همزتها.

٢٥. جواز دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة إذا كان جامداً

قال ابن هشام:" وتدخل لام الابتداء بعد (إنّ) المكسورة على الخبر، وذلك بثلاثة شروط: كونه مؤخراً، ومثبتاً، وغير ماضٍ"(٣)، وقال أيضاً:" وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك: إنّ زيداً لنعم الرجل، و لعسى أن يقومَ، لأن الفعل الجامد كالاسم"(٤)

وقال ابن عقيل:" وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه، فتقول: إن زيداً لنعم الرجل، وإن عمراً لبئس الرجل، وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك"(٥).

❑ التوضيح والتحليل:

يتضح مما سبق أن الأخفش والفراء أجازا دخول لام الابتداء على خبر إنّ إذا كان الخبر فعلاً جامداً، لأن الجامد كالاسم، وذكر ابن عقيل أن يكون الفعل ماضياً غير متصرف، بخلاف ابن هشام في تحديد الجامد، كما نقل ابن عقيل عدم جواز ذلك عند سيبويه.

---

(١) سورة النحل ٢٣/١٦.

(٢) أوضح المسالك ٣٠١/١.

(٣) أوضح المسالك ٣٠١/١.

(٤) أوضح المسالك ٣٠١/١.

(٥) شرح ابن عقيل ٣٧٠/١.

٢٦. القول في (إنِ) المخففة

قال ابن عقيل:" وأما (إنِ) النافية فذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، ومذهب الكوفيين –خلا الفراء– أنها تعمل عمل ليس، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه إشارة إلى ذلك، وقد ورد السماع به، قال الشاعر:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ ... إلَا عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[١]

وقال آخر:

إنِ المرءُ ميْتاً بانقضاءِ حياته ... ولكنْ بأنْ يُبْغَى عليه فيُخْذلا "[٢]

☐ التوضيح والتحليل:

ذهب البصريون والفراء ووافقهم ابنُ مالك في أن (إن) المخففة ليست نافية ولا تعمل عمل ليس وإنما هي توكيدية، كما أشار إلى ذلك الشاطبي في قوله:" وهذا الذي قرره الناظم مبني على موافقة أهل البصرة في أنّ (إن) المخففة ليست النافية، بل هي التوكيدية، خلافاً لمن قال: إنها النافية، ... وهو مذهب الكوفيين"[٣].

وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن (إنْ) المقصودة عند الكوفيين ليست هي المخففة من (إنّ) حيث قال:" ومذهب الكوفيين أنّ (إنْ) المشار إليها لا عمل لها، ولا هي مخففة من إنّ، بل هي النافية، واللام بعدها بمعنى (إلا)، ويجعلون النصب في ﴿وإنْ كُلّاً﴾ بفعل يفسره ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾"[٤].

وقد وافق الشاطبي مذهب البصريين والفراء، حيث قال:" والذي يدل على ما ذهب إليه الناظم مجيء النصب عن العرب كقراءة من قرأ ﴿وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٥] وإذا ثبت لها النصب عند التخفيف لم يصح أن تكون النافية أصلاً، فلا يقال في الآية(إنْ كلاً) منصوب بقوله: (ليوفينهم) أو بفعل يفسره"[٦].

---

[١] البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٥٤/٤ وهمع الهوامع ٢١٨/١.

[٢] شرح ابن عقيل ٣١٧/١-٣١٨.

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشموني ٢٥٥/١.

[٣] المقاصد الشافية ٣٨٧/٢-٣٨٨.

[٤] شرح التسهيل ٤١٨/١.

[٥] سورة هود ١١١/١١.

[٦] المقاصد الشافية ٣٨٨/٢.

قال الفراء معلقاً على تخفيف (إن) في الآية:" وأمّا الذين خفّفوا (إن) فإنهم نصبوا كلاً بـ(ليوفّينّهم)، وقالوا: كأنّا قلنا: وإنْ ليوفّينّهم كلّا، وهو وجه لا أشتهيه، لأن اللام إنما يقع الفعل الذي بعدها على شيء قبله، فلو رفعت (كلّ) لصلح ذلك كما يصلح أن تقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ ولا يصلح أن تقول: إنْ زيداً لأضربُ، لأن تأويلها كقولك: ما زيداً إلّا أضرب، فهذا خطأ في إلّا وفى اللام"(١).

وقد علق ابن مالك على قول الفراء بالقول:" فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلا) خطأ، ولا شك في صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته"(٢).

ويظهر لدي من قول ابن عقيل (وزعم) أنه يخالف مذهب الفراء وابن مالك وأكثر البصريين، حيث أعملت (إن) النافية في الشاهدين المذكورين في نصه عمل ليس، فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله: مستولياً.

٢٧. القول بجواز رفع الفعل المضارع في خبر (أنْ) المخففة بغير (لا)

قال الشاطبي:" وقال الفراء: لو رُفِع الفعلُ في خبر (أنْ) بغير (لا) كان صواباً، كقولك: حسبْتُ أنْ تقولُ ذلك، لأن الكاف تحسنُ مع أن، حسبت أنّك تقول ذاك، وأنشد:

أنْ تَهْبِطِـــــينَ بــــلادَ قــــومٍ   يَرْتَعُـــونَ مـــن الطِّـــلَاحِ"(٣)

❑ التوضيح والتحليل:

يتضح من قول الشاطبي أن الفراء ذهب إلى جواز رفع الفعل المضارع الواقع في خبر (أنْ) بغير (لا)، كالمثال الذي ذُكر، وقد بين الشاطبي في موضع آخر تضعيف سيبويه لذلك، حيث قال:" وإن كان قد ضعفه سيبويه فلم يمنعه البتّة، قال: واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك"(٤).

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٧٩/١-٣٨٠.

(٢) شرح التسهيل ٤١٦/١.

(٣) المقاصد الشافية ٤٠٣/٢.

والبيت من مجزوء الكامل، وهو للقاسم بن معن في شرح المفصل ٩/٧ وشرح الأشموني ٢٩٢/١.

(٤) المقاصد الشافية ٤٠٣/٢.

٢٨. القول في جواز نصب خبر (ليت)

قال الشاطبي:" إنَّ النَّاظِمَ مِن حيث قَصَرَ هذه الحروفَ على عمَلِ الرَّفعِ في الخبرِ مع نَصبِ المبتدأ؛ دَلَّ ذلك على مُخَالَفَتِهِ لِمَن أجازَ في الخَبَرِ النَّصبَ، فأمَّا الفرَّاءُ فأجازَ نصبَ خبر ليت وحدها، ووافَقَهُ الكسائيُّ على ذلك فيما أنشَدُوه مِن قولِ رؤبة ، وأنشَدَ سيبويه أيضاً:

يـا ليـتَ أيَّــامَ الصِّبَـا رَوَاجِعَـا[1]

وأنشد أيضاً:

لَيْتَ الشَّبَاب هُـوَ الرَّجِيـعَ عَلَـى الفَتَـى وَالشـــيب كَـــانَ هُـــوَ البَـــدِئُ الْأَوَّلُ"[2]

❑ التوضيح والتحليل:

دلَّ كلام الشاطبي على جواز نصب خبر (ليت) على مذهب الفراء والكسائي، وهذا خلافاً لما ذهب إليه البصريون في رفع خبرها، وواضح من كلامه أن ذلك متعلق بـ(ليت) وحدها دون سائر الحروف، لأن الكوفيين ذهبوا إلى جواز نصب الخبر في باقي الحروف، حيث قال الشاطبي:" وباقي الكوفيين أجازوا ذلك أيضاً في سائر أخوات ليت، فيجوز عندهم: إنّ زيداً قائماً، ولكنّ زيداً قائماً، وكأن زيداً قائماً، ومن حجتهم على ذلك في (إنّ) ما في الحديث[3] من قول النبي ﷺ:" إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً"[4].

وقد علق الفراء في معاني القرآن على البيت الذي أنشده سيبويه بالقول:" ويجوز النصب بالعماد"[5]، ومصطلح العماد عند الفراء من المصطلحات التي كان يستخدمها في كتبه ويعني بها ضمير الفصل، حيث يقول في الضمير (هو) في قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنِدِكَ﴾[6] قال :" إن جعلتها عماداً بمنزلة الفعل نصبت الحق"[7]

وقد خالف الشاطبيُّ الفراءَ والكوفيين وذهب مذهبَ البصريين وابنِ مالك، حيث قال في الحديث الذي استشهد به الكوفيون:" وأما الحديث فحمله الناظم في شرح التسهيل على أن (قَعْر)

---

(١) هذا بيت من الرجز، وهو للعجاج في طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، وبلا نسبة في الأصول في النحو ٢٤٨/١ ودلائل الإعجاز ٢١٣ والمفصل ٤٠٠/١ وخزانة الأدب ٢٣٥/١٠ .

(٢) المقاصد الشافية ٣٠٩/٢-٣١٠.

والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١ والزاهر ٢١٢/٢ وشرح التسهيل ٣٩٠/١.

(٣) حديث صحيح، رواه أبو هريرة، وهو في صحيح مسلم، حديث رقم ١٩٥.

(٤) المقاصد الشافية ٣١٠/٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٠٨/١.

(٦) سورة الأنفال ٣٢/٨.

(٧) معاني القرآن للفراء ٣٠٧/١.

مصدرُ قَعَرْتُ الشيء، أي: جعلته في القعر، وسبعين ظرف، والمعنى على هذا غير صحيح، وهذا كله تكلف، والوجه في هذا أن يُردّ بندوره وقلته، إنْ لم يكن له تأويل سائغ"[1]، كما ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى رد ما استشهد به الكوفيون بالجواز، حيث قال:" ولا حجة في شيء من ذلك، لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه"[2]

---

[1] المقاصد الشافية ٢/٣١٢.

[2] انظر: شرح التسهيل ١/٣٩٠-٣٩٢.

بَابُ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْس

٢٩. القول في اسم (لا) النافية للجنس

قال ابن مالك:

عَمَــلَ (إنَّ) اجْعَــلْ لــِ(لَا) فِــي نَكِــرَهْ   مُفْــــرَدَةً جَاءَتْــــكَ أَوْ مُكَــــرَّرَهْ

قال الشاطبي:" وقد أجاز في التسهيل على قلةٍ إذا كانت المعرفة يصحُّ تنكيرها كالأعلام لا كالمضمرات وأسماء الإشارة، خلافاً للفراء"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

يتضح من بيت ابن مالك أنه اشترط لعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ) أن يكون الاسم الذي تعملُ فيه نكرةً، ولم يقيّده بكونه اسماً أو خبراً، فتقول: لا رجلَ في الدارِ، أي: مستقرٌ في الدار، ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ.

وذهب الفراء إلى جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المضمرات وأسماء الإشارة على أن يكون هذا الضمير محكوماً بتنكيره ونصبه، لا أن يؤول كما ذهب ابن مالك، وقد نص ابن مالك على ذلك في شرح التسهيل بقوله:" وأجاز الفراء أن يقال: لا هو، ولا هي، على أن يكون الضمير اسم (لا) محكوماً بتنكيره ونصبه، فأجاز: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشارة اسم (لا) محكوماً بتنكيره"[٢].

---

[١] المقاصد الشافية ٢/٤١٥.

[٢] شرح التسهيل ١/٤٤٩.

بَابُ ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا

٣٠. القول في ناصب المفعول الثاني لظن وأخواتها

قال الشاطبي:" قال الفارسي في التذكرة حين ذكر هذا المذهب عن الفراء: فكان على هذا من أولى الناس بأن يقول: إن المفعول الثاني ليس بحال، لأن الحكاية حكمها أن تكون من الجمل والكلام التام، يريد: والحال إنما تأتي بعد تمام الكلام، فيلزمه بدعوى الحال في المفعول الثاني هنا أن يكون الظن واقعاً في أصله على المفرد لا على الحكاية، وهذا تناقض ظاهر"[١].

❐ التوضيح والتحليل:

ذكر الشاطبي اختلاف النحاة في ناصب المفعول الثاني لظن وأخواتها، فقد ذهب الفراء إلى أنه منصوب على الحال، وهذا هو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين أن نصبهما نصب المفعول، وقد نصّ على ذلك ابن الأنباري في الإنصاف حيث قال:" ذهب الكوفيون إلى أن خبر كان والمفعول الثاني لظننت نصب على الحال، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول، لا على الحال"[٢].

وقد انتصر الشاطبي لمذهب البصريين وابن مالك حيث قال:" فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون"[٣]

---

[١] المقاصد الشافية ٤٥٣/٢-٤٥٤.

[٢] الإنصاف ٣١٨/٢ مسألة ١١٩.

[٣] المقاصد الشافية ٤٥٤/٢.

بَابُ الْفَاعِلِ

٣١. القول في تاء تأنيث الفعل إذا فصل بين الفعل وفاعله بفاصل

قال ابن مالك:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

قال الشاطبي:" وأنشد الفراء:

إِنِ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدك فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ"[١]

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب ابن مالك في ألفيته إلى أن الفعل قد يسند إلى اسم ظاهر حقيقي التأنيث، فلا تلحق الفعلَ علامةُ التأنيث، ويستباح ذلك لوجود الفاصل الحاصل بين الفعل وفاعله، وقد استشهد الشاطبي على ذلك بما أنشده الفراء في معانيه من جواز ذلك، حيث فصل بين الفعل (غره) وفاعله (واحدة) بفاصل وهو (منكن) فذكّرَ الفعلُ والفاعل المؤنّثٌ حقيقي التأنيث.

قال الفراء في معاني القرآن:" وقوله ﴿يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٢] و(تجبى) ذُكِّرَت (يُجبى)، وإن كان (الثمرات) مؤنثة، لأنك فرقت بينهما بـ(إليه)، كما قال الشاعر:

إِنِ امْرَأً غَرَّه مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ بَعْدِي وَبَعْدكَ فِي الدُّنْيا لَمَغْرُورُ

وقال آخر:

لَقَدْ وَلِدَ الْأُخَيْطِلَ أَمُّ سُوْءٍ عَلَى قِمَعِ اسمِهَا حَلَبٌ وَشَام"[٣]

مع أن (الثمرات) مؤنث مجازي التأنيث باعتبار مفرده، ويجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه إذا ذكر الفعل دون الفصل، فتقول: طلعت الشمس وطلع الشمس على مذهب الجمهور، وقوله تعالى:" وجمع الشمس والقمر" دون الفصل، وعليه فإن البصريين يعاملون جمع المؤنث السالم معاملة مفرده لأن المفرد يسلم فيه، وأما الكوفيون فيجيزون مع جمع التصحيح المذكر والمؤنث التذكير والتأنيث للفعل، واحتجوا بقوله تعالى:" إذا جاءك المؤمنات".

---

(١) المقاصد الشافية ٥٧٣/٢.

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤١٤/٢ وشرح المفصل ٩٣/٥ وهمع الهوامع ٦٥/٦.

(٢) سورة القصص ٥٧/٢٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ٦٢٠/١.

البيت من الوافر، وهو لجرير في لسان العرب ٥٢٩/١، وبلا نسبة في الخصائص ٤١٤/٢ والمقتضب ٣٤٩/٣ والإنصاف ١٥٩/١ وأوضح المسالك ١١٢/٢.

٣٢. القول في تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولا

قال المرادي:" مذهب البصريين والفراء والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حصر بـ(إلا)"[١]

وقال ابن هشام:" وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل"[٢]

قال ابن عقيل:" ومذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري؛ أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه، فلا يجوز: ما ضرب إلا زيدٌ عمراً، فأما قوله:

فلــم يــدْرِ إلا الله مــا هيجــت لنــا ... ...[٣]

فأُوِّل على أن (ما هيجت) مفعول بفعل محذوف، والتقدير: دَرَى ما هيجت لنا، فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول، لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه، نحو: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ"[٤]

❑ **التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في تقديم المحصور بـ(إلا) في الجملة الفعلية كما أشار إلى ذلك شراح الألفية، فقد ذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) إذا كان فاعلاً، ففي المثال السابق لا يجوز على مذهبهم القول: ما ضرب إلا زيدٌ عمرا ، أما استشهاد المجيزين بقول الشاعر:

فلــم يــدْرِ إلا الله مــا هيجــت لنــا ... ...

فظاهره أنه قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول، فقد أولوه إلى أن (ما) في البيت اسم موصول مفعول لفعل محذوف تقديره: فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا، أما إن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه، نحو: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ.

وقد ذهب الكسائي كما أشار إلى ذلك ابن عقيل في شرحه إلى "أنه يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولا"[٥]

وعلى خلاف الكسائي ذهب بعضُ البصريين واختاره الجُزُوليُّ والشَّلَوْبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولا.

---

(١) توضيح المقاصد ٢٤٨/١.

(٢) أوضح المسالك ١٠٣/٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٧٩.

وعجزه: ... ... أهلَّةُ أَنْآءِ الدِّيارِ وشامُها

(٤) شرح ابن عقيل ١٠٤/٢.

(٥) شرح ابن عقيل ١٠٤/٢.

بَابُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ

٣٣. القول في بناء (كان) للمجهول

قال ابن مالك:

يَنُـــوبُ مَفْعُـــولٌ بِـــهِ عَـــنْ فَاعِـــلِ   فِيمَـــا لَـــهُ، كَـــ(نِيلَ خَيْـــرُ نَائِـــلِ)

يقول الشاطبي في بناء (كان) للمجهول:" ومن النحويين من أجاز ذلك؛ إلا أنهم اختلفوا في وجه الجواز، فحكى السيرافي عن الفراء الجواز على إقامة الخبر مقام الاسم، وحكاه ابن السراج عن قوم، وزعم الفراء مع ذلك أنه ليس من كلام العرب وإنما قاسه"(١)

وقال أيضاً:" وذهب الكسائي مع الفراء إلى جواز: كين يقام"(٢)

❒ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء كما ذكر الشاطبي إلى جواز حذف اسم (كان) ومقام الخبر مقامه بإطلاق، فيقال على مذهبه في: كان زيدٌ أخاك : كين أخوك.

وقد اعترض الشاطبي على الفراء في هذه المسألة، حيث قال (وزعم)، ورد على زعمه في القياس وعدم السماع عن العرب بالقول:" فإن السماع معدومٌ في المسألة، وهو العمدة في القول بالجواز، فإذا عدم السماع انهدَّ ركن القياس"(٣)، وقد ذهب الشاطبي إلى منع ذلك بقوله:" أما اسم (كان) فلا يحذف ويقام خبره مقامه"(٤).

وقد تعرض لاختلاف النحويين في تلك المسألة، حيث ذهب جمهور البصريين إلى منع بناء (كان) لما لم يُسَمَّ فاعله بإطلاق، كما ذهب ابن النحاس إلى جواز ذلك وعود الضمير في: كين قائمٌ لا يعود على شيء.

كما تعرض لاختلاف المجيزين في وجه الجواز، فذهب الفراء –كما تقدم– إلى جواز ذلك بإطلاق، وذهب السيرافي إلى جواز ذلك على أن يُحذف الخبر والاسم جميعاً وتصاغ كان لمصدرها، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له، فتقول: كين الكون زيدٌ منطلق، لأنك تقول لمن قال: هل كان زيدٌ منطلقاً؟ : قد كان ذلك، أي: ذلك الكون، وذهب ابن عصفور إلى جواز ذلك بشرط أن يتعلق بكان ظرفٌ أو جارٌ ومجرور، فإذا بنيت للمفعول حذف الاسم لذلك، وحذف الخبر لحذف الاسم، فبقي المجرور أو الظرف نائباً، فتقول في: كان في الدار زيدٌ مقيما : كين في الدار.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٧-٨.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٨.

(٣) المقاصد الشافية ٣/٧.

(٤) المقاصد الشافية ٣/٧.

٣٤. القول في حذف مرفوع فعل المقاربة

قال الشاطبي:" ونقل عن الكسائي إجازة: جُعِلَ يُفْعَلَ، على إقامة ضمير المجهول مقام المرفوع، ونقل عن الفراء أنه بعد الحذف لم يقم مقامه شيء لاستغناء الكلام عنه، وهذا غير مرضي، لما تقدم من أن كل فعل لا بد له من فاعل أو ما يحل محله، إذ لا يستقيم كلام بغير مرفوع، وأيضاً لم يسمع لذلك نظير، فلا يعوّل عليه" (١)

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف مرفوع أفعال المقاربة، فيبنى الفعل للمجهول وينوب عن المحذوف منصوبها وهو الجملة، لأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً، نحو: كاد زيدٌ يقوم، فمذهب الفراء جواز الحذف، وقد عارضه الشاطبي بقوله "وهذا غير مرضيّ".

أما البصريون فذهبوا إلى عدم جواز ذلك قياساً على عدم الجواز في (كان)، حيث قال الشاطبي:" وأما مرفوع فعل المقاربة مع منصوبه فمذهب البصريين على أنه لا يحذف فينوب عنه المنصوب ولا غيره، لأن المرفوع مع المنصوب مبتدأ وخبر، كما لا يكون ذلك في (كان) لا يكون أيضاً في مثلها، وأيضاً فإن الخبر في باب المقاربة جملة، والجملة لا تنوب عن الفاعل ولا ما أشبه الفاعل"(٢)

---

(١) المقاصد الشافية ٣/١٠.

(٢) المقاصد الشافية ٣/١٠.

٣٥. القول في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل

قال ابن مالك:

وَقَابِـلٌ مِــنْ ظَـرْفٍ أَوْ مِــنْ مَصْـدَرِ   أَوْ حَـــرْفِ جَـــرٍّ بِنِيَابَـــةً حَـــرِي

قال المرادي:" فإن قلت (أو حرف جر) يقتضي أن النائب حرف الجر، فيكون في محل رفع كما نقل عن الفراء، قلت: مذهب البصريين أن النائب إنما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع، ولما كان الحرف ملازماً للمجرور اكتفى بذكره، وظاهر كلامه في الكافية والتسهيل: أن النائب هو الجار والمجرور معاً"(١).

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء أن المفعول إن كان جاراً ومجروراً جاز أن ينوب حرف الجر عن الفاعل عند حذفه، ويكون حرف الجر في موضع رفع، كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع، ورأيه هذا مبني على أن حرف الجر في الأصل في موضع نصب وليس الجار والمجرور معاً، فإذا بني للمفعول كان حرف الجر في موضع رفع.

بينما ذهب البصريون إلى أن النائب إنما هو المجرور وليس حرف الجر، ولا الحرف والمجرور معاً، وهذا ما ذهب إليه المرادي، وخرج بيت ابن مالك على أنه قصد (بحرف جر) المجرور، واكتفى بذكر الحرف لأنه ملازم للمجرور، فدل عليه.

وقد أشار إلى الخلاف في تلك المسألة أبو حيان حيث قال:" مذهب جمهور البصريين وهو أن المجرور في موضع رفع بالفعل، كما أنك إذا قلت: ما قام مِنْ أحدٍ، فالمجرور بمِنْ في موضع رفع بالفعل، وسواء عندهم في ذلك أن يكون الجر بحرف زائد، نحو: ما ضُرب من أحدٍ، أو بحرف جرٍ غير زائد، نحو: سِيرَ بزيدٍ، ومذهب الكوفيين وبعض البصريين، وهو أن ذلك لا يجوز إلا فيما حرف الجر فيه زائد، نحو (أحد) في قولك: ما ضُرب من أحدٍ، وأما إذا كان غير زائد فلا يجوز ذلك"(٢)، وقد تعرض أبو حيان لاختلاف القائلين بنيابة حرف الجر في الذي يُقام مقام الفاعل إذا كان حرف الجر غير زائد في شرح مطول ومفصل(٣).

---

(١) توضيح المقاصد ٢٥٦/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٢٨/٦.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢٢٨/٦- ٢٣٣.

بَابُ تَعَدّيِ الْفِعْلِ وَلُزُومِه

٣٦. عامل النصب في المفعول

قال ابن مالك:

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ نَحْوَ: تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

وقال الشاطبي:" وذهب الفراء إلى أنه منصوب بالفعل والفاعل معاً"[١]

❒ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل معا، وهذا هو مذهب الكوفيين الذي أشار إليه ابن الأنباري في الإنصاف، حيث قال:" ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعاً، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً"[٢]، وحجتهم في ذلك أنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً وتقديراً، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد.

وقد أشار الشاطبي إلى اضطراب الكوفيين في عامل النصب في المفعول، حيث ذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعلُ، وذهب خلف الأحمر –من الكوفيين– إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

وقد خالف ابنُ مالك مذهب الكوفيين، حيث أشار في بيته إلى أن المفعول منصوب بفعله الذي تعدّى له، فالضمير في (به) عائد على الفعل، أي: انصِبْ بالفعل مفعوله، وهذا هو مذهب البصريين، قال ابن الأنباري:" وذهب البصريون إلى أن العاملَ الفعلُ وحده، عمل في الفاعل والمفعول جميعاً"[٣].

---

[١] المقاصد الشافية ١٣٢/٣.

[٢] الإنصاف ٨٢/١ مسألة ١١.

[٣] الإنصاف ٨٢/١ مسألة ١١.

بَابُ التَّنَازُعِ فِي الْعَمَلِ

٣٧. تنازع العاملان في طلب المعمول

قال ابن مالك:

إنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

قال المرادي:" وذهب الفراء في نحو: قام وقعد زيد، إلى أن العمل لكليهما، فزيدٌ مرفوع بالفعلين معا، والصحيح أنه لأحدهما"[١]

وقال ابن هشام:" والفراء يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو: قام وقعد أخواك، وإن اختلفا أضمرته مؤخراً، كـ: ضربني وضربْتُ زيداً هو"[٢]

وقال ابن قيم الجوزية:" وإذا وجد شرط التنازع فالعمل لواحدٍ خاصة، وعند بعضهم أنه لهما مطلقاً، إذا اتحدت جهة طلبهما، وليس ببعيد، وخصص ذلك الفراء بطالبي الرفع، والجمهور على الأول"[٣]

وقال ابن عقيل:" وأجازه الفراء على توجه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منه على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني، فلا تقول: يحسنان ويسيء ابناك"[٤]

وقال ابن جابر:" فإن أعطيت الاسم الظاهر لعامل الأول فالمسائل كلها جائزة باتفاق النحويين، وإن أعطيت الاسم الظاهر للعامل الثاني فجميع النحويين يجيز المسائل كلها إلا الفراء، فإنه يمنع ذلك فيما كان الأول فيه يطلب مرفوعاً، فيمتنع عنده في المسألة الثانية والرابعة، وذلك إذا أعملنا الثاني وكان الأول يطلب مرفوعاً، فنحن نضمره ونعيده إلى ما بعد، والكسائي يحذفه، ويرى أن الحذف أولى من الإعادة إلى ما بعد، ودلالة الاسم الظاهر عليه كافية، والفراء يمنع، ويقول: لا حذف الفاعل يجوز، ولا إعادة الضمير إلى ما بعد يجوز، وقوله مردود بالسماع عن العرب"[٥]

وقال الشاطبي:" أن العامل فيه أحدُهما لا كلاهما، وهو ما ذكره الناظم، ونكّت بذلك على الفراء القائل بأن العاملين معاً هما الرافعان، بناءً على أن الإضمارَ قبل الذكر ممنوع"[٦]

---

(١) توضيح المقاصد ٢٧٦/١.

(٢) أوضح المسالك ١٧٠/٢.

(٣) إرشاد السالك ٤٢٩/١.

(٤) شرح ابن عقيل ١٦٢/٢.

(٥) شرح ابن جابر ١٩٠/٢.

(٦) المقاصد الشافية ١٨٤/٣.

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى أنه إن تنازع عاملان في طلب المعمول واستويا في الطلب –أي طلب كل منهما المعمول مرفوعاً أو طلباه منصوبا– فالعمل لهما معاً، نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، فعامل الرفع في زيد هما الفعلان معاً ، وهذا بخلاف ما ذهب إليه كلٌ من البصريين والكوفيين، حيث عارض الفراءُ كِلَا الفريقين، قال ابن الأنباري في الإنصاف:" ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: أكرمني وأكرمتُ زيداً، وأكرمتُ وأكرمني زيداً إلى أن الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى"[1]

ومذهب الفراء هذا في حال استواء العاملين في طلب المرفوع، أما إن اختلفا: فطلبه أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً فقد أشار إلى ذلك ابن هشام إلى إضمار الثاني مؤخراً "ك: ضربني وضربْتُ زيداً هو"، وإذا أعمل الثاني منع الإضمار في الأول كما أشار ابن عقيل، فلا نقول على مذهبه: يحسنان ويسيء ابناك

وقد أشار ابن جابر إلى حالات التنازع في طلب المعمول، على أربع حالات:

١. فإما يطلباه معاً منصوبا، مثل: أكرمتُ وأهنتُ زيداً.
٢. وإما أن يطلباه معاً مرفوعاً، مثل: قام وقعد زيدٌ.
٣. وإما أن يطلب الأول منصوباً والثاني مرفوعاً، مثل: أكرمْتُ وأكرمني زيد.
٤. وإما أن يطلب الأول مرفوعاً والثاني منصوباً، مثل: أعطاني وأعطيت زيد.

فالفراء يمنع إعمال الثاني في الاسم الظاهر إذا طلب الأول مرفوعاً، فلا يجوز عنده في المسألة الثانية والرابعة إعمال (قعد ، وأعطيت) في زيد، لأن الأول يطلب زيداً مرفوعاً، ولا يجيز إضمار الأول وإعادته إلى ما بعد كما يرى ابن جابر، ولا يجيز حذف الفاعل على رأي الكسائي، يقول ابن جابر:" والفراء يمنع ويقول: لا حذف الفاعل يجوز، ولا إعادة الضمير إلى ما بعد يجوز"، قال الشاطبي:" وأما الفراء فإنه يمنع المسألة، فلا يجوز أن تقول: يحسنان ويسيء ابناك، ولا ضرباني وضربت الزيدين، للزوم الإضمار قبل الذكر، وهم لا يجيزونه إلا ندوراً"[2]

وقد نقل ابن مالك عن الفراء في شرح الكافية جواز تأخير الضمير فيفصل ويؤتى به بعد الظاهر، قال ابن مالك:" والفراء يمنع ذلك في الإثبات، ومع الحذف، فلوْ جيءَ بضمير الفاعل

---

(١) الإنصاف ٨٦/١ مسألة ١٣.

(٢) المقاصد الشافية ١٩٥/٣.

مؤخراً صحت المسألة عنده "[١]، وهذا ما أشار إليه المرادي في شرحه بالقول:" وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول، وأجاز الفراء إعماله بشرط تأخر فاعل الأول، فتقول على مذهب الكسائي: يحسنُ ويسيءُ ابناك، وضربني وضربتُ الزيدين، وعلى مذهبه الفراء: يحسن ويسيء ابناك هما، وضربني وضربت الزيدين هما"[٢]

ويتضح مما سبق أن شراح الألفية مما ذكروا المسألة عارضوا مذهب الفراء، كما ذهب إلى ذلك ابن مالك أيضاً، حيث قال الشاطبي في قول ابن مالك (والتزم ما التزما) :" تنكيت منه على الكسائي والفراء"[٣]، ونجد أن الفراء ذهب مذهباً لوحده في تلك المسألة مخالفاً مذهب البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة.

---

[١] شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢.

[٢] توضيح المقاصد والمسالك ٢٧٨/١.

[٣] المقاصد الشافية ١٩٦/٣.

بَابُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

٣٨. حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عنه

قال ابن مالك:

وَالْحَـــذْفُ حَـــتْمٌ مَـــعَ آتٍ بَـــدَلَا   مِـــنْ فِعْلِـــهِ كَـــ(نَدْلاً) اللّـــذْ كـــ(انْدُلَا)

وقال الشاطبي:" وقد زعم في الشرح أن مثل هذا عند سيبويه غير مقيس على كثرته، وأنه عند الأخفش والفراء مقيس بشرط أن يكون مصدراً مفرداً منكراً، نحو: سقياً، ورعياً، وما أشبه ذلك، ووجه القياس ظاهرٌ، لكثرة ما جاء من ذلك في الأمر والدعاء"(١).

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى وجوب حذف عامل المصدر إذا جاء مع مصدرٍ في الكلام بدلاً من ذلك العامل، بشرط أن يكون المصدر مفرداً ومنكراً، والمفرد مثل: رعياً وسقياً، بخلاف المضاف مثل: غفرانك وضرب الرقاب، وهذا الذي قصده بقوله "غير مقيس على كثرته" حيث قال ابن مالك في شرح التسهيل:" والمحذوف العامل وجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلبٍ، منه مضاف، نحو: غفرانك، وضرب الرقاب، ومنه مفرد وهو أكثر من المضاف"(٢).

وقد أشار إلى ذلك الشاطبي في شرحه لبيت ابن مالك إلى أن حذف المصدر هنا على قسمين:

أحدهما: ما لم يكثُر، حتى يصير قياساً، بل هو موقوف على السماع، كالمصادر المثناة، نحو: حنانيك، ولبيك، وسعديك.

والثاني: ما كثُر حتى صار قياساً، ويدخل تحته ما كان في معنى الأمر، وذلك الدعاء، نحو: سقياً، ورعياً، وجَدْعاً، تقول: سقياً لزيدٍ، أي: سقاه الله سقياً، ويقصد بها المفردة.

قال الشاطبي:" وكأن هذا النوع –الثاني– مختص بما كان متعدياً من الأفعال، فإذا قلت: سيراً، بمعنى: سر سيراً، أو معنى: سِرْتُ سيراً، إذا أريد به الدعاء فلا يلزمُ إضمار الفعل، بل يجوز أن تظهر بخلاف: ضرباً زيداً، وسقياً لزيدٍ، وأشباههما، فإنك لا تقول: اضرب ضرباً زيداً، ولا سقى الله زيداً له، ولا ما أشبه ذلك... اللهم إلا أن يكون ثَمَّ تكريرٌ، فإن الإضمار يلتزم حسب ما يذكره"(٣).

---

(١) المقاصد الشافية ٢٤٢/٣.

(٢) شرح التسهيل ١١٦/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٢٤٢/٣.

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَه

٣٩. القول في التالي للواو عند امتناع العطف والمفعول معه

قال ابن هشام في قول الشاعر:

عَلَفْتُهَــا تِبْنَــاً وَمَــاءً بَــارِدَاً   حَتَّــى شَــتَتْ هَمَّالَــةً عَيْنَاهَــا[١]

وقول آخر:

إِذَا مَــا الْغَانِيَــاتُ بَــرَزْنَ يَوْمَــاً   وَزَجَّجْــنَ الْحَوَاجِــبَ وَالْعُيُونَــا[٢]

قال:" أما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة، وأما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في الأول، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني، ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به، أي: وسقيتها ماءً، وكحّلن العيونا، هذا قول الفارسي والفراء ومن تبعهما، وذهب الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي إلا أنه لا حذفَ، وأن ما بعد الواو معطوف، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما، فيؤول زجّجْن بحسّنَّ، وعلفتُها بأنلتُها"[٣].

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما إلى أنه إذا عطف مفرد على مفرد وكان العامل في المفرد المعطوف عليه مما لا يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف؛ فعندئذٍ نقدر فعلاً محذوفاً، ففي قول الشاعر (علفتها تبناً وماءً باردا) لا يجوز على مذهب الفراء أن نقول: وعلفتها ماءً بارداً، لأن العلف خاص بما يطعم، والماء لا يعلف، وكذلك في قول الآخر (زججن الحواجب والعيون) فإن الفعل المذكور لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقائه على معناه الأصلي، فلا يجوز أن نقول: زججن الحواجب والعيون، وإنما نقدر فعلاً محذوفاً يصح أن يتعدى إليه، فالتقدير في البيتين: علفتها تبناً وأسقيتها ماءً بارداً، وزججن الحواجب وكحلن العيونا، وتكون الواو في هذه الحالة قد عطفت جملة على جملة.

قال الفراء في قوله تعالى:﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ. بِأَكْوابٍ وَأَبارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ. لا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلا يُنزِفُونَ. وَفاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ. وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ. وَحُورٌ عِينٌ﴾[٤] قال:"

---

[١] البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٥/١ و٨٤٠/٢ والخصائص ٤٣١/٢ والكشاف ١٠٣/٢ وخزانة الأدب ١٣٢/٣.

[٢] البيت من الوافر، وهو للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩.

[٣] أوضح المسالك ٢٠٩/٢.

[٤] سورة الواقعة ١٧/٥٦-٢٢.

فخفض بعض القراء ، ورفع بعضهم الحور العين، قال الذين رفعوا: الحور العين لا يطاف بهنّ، فرفعوا على معنى قولهم: وعندهم حور عين، أو مع ذلك حور عين، فقيل: الفاكهة واللحم لا يطاف بهما، إنما يطاف بالخمر وحدها -واللّه أعلم- ثم أتبع آخر الكلام أوّله، وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم ، وأنشدني بعض بنى أسد يصف فرسه :

عَلَفْتُهَـــا تِبْنـــاً وَمَـــاءً بَـــارِداً حَتَّـــى شَــتَتَ هَمَّالَـــة عَيْنَاهَـــا

والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر، وأمّا ما لا يحسن فيه الضمير لقلّة اجتماعه فقولك: قد أعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا، وأنت تريد: واشتريت آخر اليوم، لأن هذا مختلف، لا يعرف أنك أردت: ابتعت، ولا يجوز أن تقول: ضربت فلانا وفلانا، وأنت تريد بالآخر: وقتلت فلانا، لأنه ليس هاهنا دليل، ففي هذين الوجهين ما تعرف به ما ورد عليك إن شاء اللّه"[١].

وقال في موضع آخر:" أنشدني بعض العرب:

إِذَا مَـــا الْغَانِيَـــاتُ بَـــرَزْنَ يَوْمَـــاً وَزَجَّجْـــنَ الْحَوَاجِـــبَ وِالْعُيُونَـــا

فالعين لا تزجج إنما تكحّل، فردّها على الحواجب، لأن المعنى يعرف، وأنشدني آخر:

وَلَقِيـــتُ زَوْجَـــكِ فِـــي الـــوَغَى مُتَقَلِّـــداً سَـــيْفاً وَرُمْحـــا[٢]

والرمح لا يتقلد ، فردّه على السيف، وقال آخر:

تَسْـــمَعُ لِلْأَحْشَـــاءِ مِنْـــهُ لغطـــا وَلِلْيَـــدَيْنِ جُسْـــأَةً وَبَـــدَدَا[٣]

وأنشدني بعض بنى دبير:

عَلَفْتُهَـــا تِبْنـــاً وَمَـــاءً بَـــارِداً حَتَّـــى شَــتَتَ هَمَّالَـــة عَيْنَاهَـــا

والماء لا يعتلف إنما يشرب ، فجعله تابعا للتبن"[٤]

أما الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي فذهبوا إلى أنه لا يوجد حذف في الجملة، وما بعد الواو معطوف على ما قبله، وإنما يقع التأويل على العامل المذكور بما يتناسب مع المعمول المذكور، فيؤول زججن بحسنّ أو جملنّ أو ما أشبه ذلك، وفي المثال الأول أن يكون (ماء) معطوفاً على (تبناً) بعد التأويل في العامل، فلا يبقى معنى (علفتها) أطعمتها، وإنما: قَدَّمْتُ لَهَا، أو: أَنَلْتُهَا، أَو: أَعْطَيْتُهَا.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٢٥-٣٠.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، ولم أقف على تخريجه.

(٣) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الزاهر ١/٥٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٨٤٠.

بَابُ الْاِسْتِثْنَاء

٤٠. القول في حاشا

قال المرادي:" أن الفراء ذهب إلى أن (حاشا) فعل، ولا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا)"[١]

وقال ابن عقيل:" وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني النصب بها، ومنه (اللهم اغفر لي ولمن سمع، حاشا الشيطان وأبا الإصبع)" [٢]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل ماضٍ، وقد أشار المرادي إلى أن الفراء عدها فعلاً ولا فاعل لها، وأن النصب بعدها إنما هو نصب على الاستثناء.

غير أني وجدت في شرح التسهيل أن ابن مالك نقل أن الفراء أجاز النصب بها وأجاز كذلك الجر، حيث قال:" وأجاز الفراء نصب المستثنى بـ(حاشا) وخفضه، وقال: من نصب بـ(حاشا) قال: حاشاني، ومن خفض قال: حاشايَ، وهذا نصه"[٣]، ولا أدري علام اعتمد ابن مالك في ذلك، وقد وجدت الرضي وهو أقرب إلى الفراء منه يقول:" وزعم الفراء: أنه فعل ولا فاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به، محذوفة لكثرة الاستعمال، وهو بعيد لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل، وهو غير موجود، وجرٌ بحرف جرٍ مقدر وهو نادر"[٤].

وقد أشار ابن عقيل إلى مذهب آخر، في اعتبارها فعلاً حيناً، وحرفَ جرٍ حيناً آخر، حيث قال:" وذهب الأخفش والمازني والمبرد وجماعة –منهم المصنف– إلى أنها مثل (خلا) تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها، فتقول: قام القوم حاشاً زيداً، وحاشا زيدٍ"[٥]، وقال ابن مالك في شرح التسهيل:" وكون (حاشا) حرفاً جاراً هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيبويه لفعليتها، والنصب بها، إلا أن ذلك ثابتٌ بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: اللهم اغفر لي ولمن سمعني، حاشا الشيطان وأبا الأصبغ"[٦].

---

[١] توضيح المقاصد ٣١٣/١.

[٢] شرح ابن عقيل ٢٣٩/٢.

[٣] شرح التسهيل ٢٢٦/٢.

[٤] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٧٧٥/٢.

[٥] شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢.

[٦] شرح التسهيل ٢٢٥/٢.

وقد ذهب الكوفيون إلى أنها فعل، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وقد أشار إلى ذلك ابن الأنباري في الإنصاف بقوله:" ذهب الكوفيون إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعلٌ ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استُعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر"(١)

٤١. القول في (سوى)

قال ابن هشام:" والمستثنى بـ(سوى) كالمستثنى بغير، في وجوب الخفض، ثم قال الزجاجي وابن مالك: سوى كغير معنى وإعراباً، ويؤيد حكايتهما الفراء: أتاني سواك، وقال سيبويه والجمهور: هي ظرف بدليل وصل الموصول بها، كـ: جاء الذي سواك، قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ ... دِنَّاهُم كَمَا دَانُوا(٢)

وقال الرماني والعكبري: تستعمل ظرفاً غالباً، وكـ(غير) قليلاً، وإلى هذا أذهب"(٣)

وقال ابن عقيل:" ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً، فإذا قلت: قام القومُ سوى زيدٍ، فسوى عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مُشْعرةٌ بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر"(٤)، وقال في موضع آخر:" ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، وما استُشْهِدَ به على خلاف ذلك يحتمل التأويل"(٥)

وقال ابن جابر:" وقد جاء فاعلاً في قولهم: أتاني سواك، حكاه الفراء"(٦)

❑ التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في خروج (سوى) عن النصب على الظرفية، إلى مذاهب عدة:

- فقد ذهب سيبويه والفراء وغيرهما إلى أن (سوى) لا تكون إلا ظرفاً، نحو قولهم: مررت بالذي سواك، فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها، فإن ورد من كلام العرب شيء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية فلا يقاس عليه، وهو مؤول إن أمكن تأويله، وهو شاذ إن

---

(١) الإنصاف ٢٣٩/١ مسألة ٣٧.

(٢) البيت من الهزج، وهو للفند الزمّاني في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٨/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٤٣/٢.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢.

(٥) شرح ابن عقيل ٢٣٠/٢.

(٦) شرح ابن جابر ٢٨١/٢.

تعذر التأويل. وهذا ما ذهب إليه البصريون، قال ابن الأنباري:" وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا"[١].

- أما ابن مالك فقد ذهب في ألفيته إلى أن (سوى) تستعمل ظرفاً وتستعمل اسماً غير ظرفٍ، وأن الاستعمالين سواء، لا يتعلق ذكر أحدهما بضرورة شعرٍ ولا شذوذ، قال أبو حيان:" وقوله: والأصح عدم ظرفيته، ولزومه النصب يعني أنه لا يكون ظرفاً البتة، ولا يلتزم فيه النصب، يعني أنه مرادف لغير أبداً، فكما أن غيراً لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النصب، فكذلك سوى"[٢]، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون، قال الرضي في شرح كافية ابن الحاجب:" وعند الكوفيين يجوز في السعة خروجها عن الظرفية، والتصرفُ فيها رفعاً ونصباً وجراً كغير، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء"[٣].
- وقد ذهب الرماني والعكبري إلى أنها تستعمل ظرفاً في الغالب، وتستعمل في غير الظرفية قليلاً، وإلى هذا ذهب ابن هشام بقوله "وإلى هذا أذهب"، معارضاً مذهب الفراء وغيره من النحاة.

٤٢. القول بأن الاستثناء من العامل لا من الاسم

قال الشاطبي:" مذهب الفراء الذي يجعل الاستثناء من العامل لا من الاسم، فإذا قلت: ما رأيت أحداً إلا حماراً، فالحمار مستثنى من الرؤية لا من أحد"[٤].

❑ **التوضيح والتحليل:**

يتضح من كلام الشاطبي أن الفراء جعل المستثنى مخرجاً من العامل لا من الاسم، قال الفراء في معانيه:" وإذا لم ترَ قبل (إلا) اسماً فأعْمِلْ ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قام إلا زيد، رفعت (زيداً) لإعمالك (قام)، إذ لم تجد(قام) اسماً بعدها، وكذلك: ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك"[٥].

---

[١] الإنصاف ٢٥٢/١ مسألة ٣٩.

[٢] التذييل والتكميل ٣٥١/٨.

[٣] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٧٨٨/٢.

[٤] المقاصد الشافية ٣٤٦/٣.

[٥] معاني القرآن للفراء ١٣٤/١.

٤٣. إعراب المستثنى الواقع بعد النفي أو شبهه

يقول ابن مالك:

مَـا اسْـتَثْنَتِ (إِلَّا) مَـعْ تَمَـامٍ يَنْتَصِـبْ وَبَعْـــدَ نَفْـــيٍ أَوْ كَنَفْـــيٍ انْتُخِـــبْ

اتباع ما اتصل ... ...

قال الشاطبي:" أن إطلاقه في جواز الوجهين دليل على مخالفته للفراء القائل بأن المستثنى منه إن كان معرفة فالوجهان، وإن كان نكرة فلا يجوز النصب، فقوله تعالى﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(١) لما كان معرفة جاز الوجهان، ولما كان نكرة في قوله﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾(٢) لم يقرأ إلا بالاتباع، قال المؤلف: ولا حجة له، لأن النصب هو الأصل، والاتباع داخل فيه" (٣).

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن المستثنى الواقع بعد نفي أو شبهه لا يجوز نصبه على الاستثناء وإنما يكون تابعاً لما قبلها، قال الفراء في معانيه:" فإذا كان ما قبل (إلا) فيه جحدٌ جَعَلتَ ما بعدها تابعاً لما قبلها، معرفة كان أو نكرة، فأما المعرفة فقولك: ما ذهب الناس إلا زيدٌ، وأما النكرة فقولك: ما فيها أحدٌ إلا غلامُك، لم يأت هذا عن العرب إلا باتباع ما بعد (إلا) ما قبلها، وقال الله تبارك وتعالى ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(٤) لأن في (فعلوه) اسماً معرفة، فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم، ويثبته لما بعد (إلا)" (٥).

وقد بين الشاطبي معارضة ابن مالك للفراء، فابن مالك ذهب إلى جواز الوجهين بدليل قوله (انتخب) أي جائز اختيار أي منهما، وختم حديثه بالقول:" ولا حجة له، لأن النصب هو الأصل، والاتباع داخل فيه"، وعلى ما ذكر الشاطبي فإن كان المستثنى معرفة جاز الوجهان في المستثنى: النصب والاتباع، وإن كان نكرة لم يقرأ إلا بالاتباع.

ورأي الفراء هذا واقع على المستثنى المفرد، حيث قال الشاطبي:" أنه باطلاقه أن الاتباع جائز كان المستثنى منه مفرداً أو جمعا، خلافاً للفراء، حيث أجازه إذا كان المستثنى منه مفرداً، نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، ولم يجزه إذا كان جميعاً، نحو: ما قام القومُ إلا زيداً، بل ألزم النصب لأنه

---

(١) سورة النساء ٤/٦٦.

(٢) سورة النور ٢٤/٦.

(٣) المقاصد الشافية ٣/٣٥٦.

(٤) سورة النساء ٤/٦٦.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٣٣-١٣٤.

راعى في البدل اللفظ"[١]، وقد عارضه الشاطبي بقول سيبويه:" بأنه إن كان وجوب النصب لأن الذي قبل (إلا) الجمع فقد قال الله تعالى" ولم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسُهم" فقد وقع الجمع قبل (إلا)، والفراء على الاتباع"[٢].

٤٤. القول في المستثنيات المكررة لغير التوكيد

ينقسم الاستثناء المكرر إلى قسمين: إما ألا يمكن استثناء بعضها من بعض، وإما أن يمكن، فمثال ما لم يكن: عندي عشرة إلا واحدة إلا أربعة، فالمستثنى الثاني لا يصح استثناؤه من الأول، لأن الأربعة لا يصح استثناؤها من الواحد، ومثال ما يمكن استثناء بعضها من بعض: عندي مائة إلا عشرة إلا اثنين.

قال ابن جابر فيما لم يمكن استثناء بعضها من بعض:" مذهب الفراء أن تجعل الاستثناء الثاني منقطعاً مقراً به مع الأول، فتقدير كلامه: عندي عشرة إلا واحداً سوى الأربعة التي له، فيكون قد أقر بثلاثة عشر، لأنك تخرج الواحد من العشرة تبقى التسعة، وتزيد الأربعة على التسعة تصير ثلاثة عشر"[٣].

وقال الشاطبي:" والقائل: له عندي عشرة إلا اثنين إلا ثلاثة مقرٌ بخمسةٍ، والقائل: إلا ثلاثة إلا أربعة مقر بثلاثة، وذهب الفراء إلى أنهما ليستا بمستثنين من العشرة، فيكون قد أقر بخمسة أو بثلاثة، بل يحكم بأنه قد أقر بأحد عشر، لأنه عنده في تقدير: له عندي عشرة إلا اثنين، فليسا له عندي إلا الثلاثة التي له عندي، فكذلك الأخرى في تقدير: له عندي عشرة إلا ثلاثة فليست له عندي سوى الأربعة التي له عندي"[٤].

وقال فيما يمكن استثناؤه:" أن تجعل الأخير استثناءً منقطعاً، وهو مذهب الفراء، فيكون الإقرار باثنين وتسعين، لأنك تخرج العشرة من المائة وتزيد الاثنين، فيكون المقرّ به اثنين وتسعين، فيكون التقدير: له عندي مائة إلا عشرة سوى الاثنين الذين له عندي"[٥].

وقد خالف الفراء بذلك مذهب الجمهور الذي أشار إليه ابن جابر بقوله:" مذهب الجمهور أن يخرج المستثنى الأول والثاني من المستثنى منه"[٦]. فيكون المقر به في المثال الأول –على رأي الجمهور– خمسة (١+٤)، وفي المثال الثاني ثمانية وثمانون (١٠٠–١٠–٢).

---

[١] المقاصد الشافية ٣/٣٥٧.

[٢] المقاصد الشافية ٣/٣٥٧.

[٣] شرح ابن جابر ٢/٢٧٤.

[٤] المقاصد الشافية ٣/٣٨٨.

[٥] شرح ابن جابر ٢/٢٧٥.

[٦] شرح ابن جابر ٢/٢٧٤.

بَابُ الْحَالِ

٤٥. القول في أنواع الحال

قال المرادي:" الحال نوعان: مبنية ومؤكدة، خلافاً للفراء والمبرد والسهيلي في إنكار المؤكدة"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب المراديُ إلى أن الحال نوعان: مبينة ومؤكدة، وقد ذهب الفراء إلى إنكار المؤكدة، وقد خالفه ابن مالك في ألفيته بإقرار المؤكدة بقوله:

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا ... فِي نَحْوِ: لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدَا

وقد ذهب الجمهور إلى إثباتها، حيث قال أبو حيان:" وفي المؤكدة خلاف: ذهب الجمهور إلى إثباتها، وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى إنكارها"[٢]، وقال السيوطي:" ومؤكدة: وهي التي يستفاد معناها بدونها، وإثباتها مذهب الجمهور"[٣]

وقد نقل أبو حيان عن الفراء قوله:" قال الفراء: الحال لا تكون إلا مبيِّنة، ولا يدل عليها ما قبلها، ولا تخلو من تجدد فائدةٍ عند ذكرها، كقولهم: عبد الله عندك قائماً، ومحمد خلفَك جالساً، لأنه ليس في عندك وخلفَك دليل على جلوسٍ ولا قيام"[٤]

غير أني وجدت المبرد لم ينكر وجود الحال المؤكدة، فقد عقد باباً في كتابه المقتضب بعنوان: هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة[٥]، حيث يقول في أوله:" تقول: زيد أبوك حقاً، وهو زيدٌ معروفاً، وأنا عبد الله أمراً واضحاً، وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ..."[٦]

---

[١] توضيح المقاصد ٣٣١/١.

[٢] التذييل والتكميل ١٥٣/٩.

[٣] همع الهوامع ٣٩/٤.

[٤] التذييل والتكميل ١٥٣/٩.

[٥] انظر: المقتضب ٣١٠/٤-٣١١.

[٦] المقتضب ٣١٠/٤.

٤٦. القول في مجيء جملة الحال اسمية مقرونٌ ضميرُها بالواو

قال ابن جابر:" أن تكون الجملة اسمية مثبتة، فالوجوه الثلاثة جائزة، وزعم الزمخشري والفراء أن الواو مع الضمير لازمة، وأن قولهم: كَلّمْتُه فوه إلى فيّ، نادرٌ، وقولهما مردودٌ بكثرة ما سمع من ذلك، فتقول: جاء زيد وأبوه قائم، بالواو والضمير معاً، أو: أبوه قائم، بالواو دون الضمير، وهو كثير شائع، فإن لم يكن ضميراً أتيت بالواو، فتقول: جاء زيدٌ والشمس طالعةٌ"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

تحدث ابن جابر في معرض حديثه عن أقسام جملة الحال: عن مجيء جملة الحال اسمية مثبتة، بشرط اقترانها بأحد الأمور الثلاثة: الضمير والواو معا، أو الضمير فقط، أو الواو فقط.

وقد ذهب الفراء في مجيء الجملة الاسمية مثبتة حالاً إلى وجوب اقتران الواو بالضمير، مثل: جاء زيد وأبوه قائم، ولا يجوز على مذهبه: جاء زيدٌ أبوه قائم، وقد عارضه ابن جابر بكثرة ما سمع عن العرب.

٤٧. القول في توسط الحال بين المبتدأِ والخبر إذا كان ظرفاً أو شبهه

قال المرادي:" وفيه مذاهب: المنع مطلقاً، وبه قال جمهور البصريين، والجواز مطلقاً، وإليه ذهب الفراء والأخفش في أحد قوليه، والجواز بقوة إن كان الحال ظرفاً أو حرف جر، ويضعف إن كان غيرهما، وهو مذهبه في التسهيل، والجواز إن كانت من مضمر نحو: أنت قائم في الدار، وهو مذهب الكوفيين"[٢]

❑ التوضيح والتحليل:

أشار المرادي في شرحه لقول ابن مالك

**كَتِلْـــكَ لَيْـــتَ وَكَـــأَنَّ وَنَـــدَرْ		نَحْـــوُ سَـــعِيدٌ مُسْـــتَقِرّاً فِـــي هَجَـــرْ**

إلى اختلاف النحاة على مذاهب أربعة في توسط الحال إن كان ظرفاً أو شبهه بين المبتدأ المقدم والخبر المؤخر، وقد ذهب الفراء إلى جواز توسط الحال مطلقاً دون أي شروط، مخالفاً بذلك مذهب الكوفيين الذين أجازوا ذلك من مضمر، وكذلك خالف جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى المنع مطلقاً

---

[١] توضيح المقاصد ٣٢٩/١.

[٢] توضيح المقاصد ٣٢٩/١.

٤٨. القول في اقتران الحال الماضي بـ(قد)

قال المرادي:" وذهب قوم منهم الفراء والمبرد وأبو علي إلى اشتراط (قد) مع الماضي ظاهرة أو مقدرة، والمختار أنه لا يحتاج إلى تقدير، لكثرة ما ورد من ذلك"[١]

يتضح من قول المرادي أن الفراء ومن معه قد اشترطوا (قد) مع الماضي، نحو قولنا: جاء زيد قد قام أبوه، وقد عارضه المرادي مستشهداً بكثرة ما ورد عن العرب، دون أن يذكر أدلة على ذلك خوف الإطالةِ.

بَابُ التَّمْيِيز

٤٩. القول في تقديم التمييز على عامله إذا قصد التشبيه

قال ابن جابر:" وقد شذّ تقديم التمييز المنصوب عن تمام الاسم على الاسم العامل فيه، كقول الراجز:

ونارُنَــا لَــمْ يُــرَ نَــاراً مِثْلُهَــا

قَــدْ عَلِمَــتْ ذَاكَ مَعْــدٌ كُلُّهَــا[٢]

(فمثلها) مرفوع بـ(يرى) بالنيابة عن الفاعل، و(ناراً) تمييز مقدم على الاسم العامل فيه، وهو (مثل)، والفراء ذهب إلى جواز مثل هذا إذا كان القصد به التشبيه، فيصح عنده: زيدٌ حسناً القمر، ولا يجوز عنده أن يتقدم على الجملة جميعاً، فلا يصح عنده أن تقول: حسناً زيد القمر، وإنما يجوز ذلك عنده مع توسط التمييز بين الاسم العامل وما قبله مستشهداً بالبيت المذكور"[٣]

٥٠. تقديم التمييز إن كان فعلاً متصرفاً على عامله

قال المرادي:" وإن كان فعلاً متصرفاً فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه"[٤]

❑ **التوضيح والتحليل:**

---

[١] توضيح المقاصد ٣٣٧/١.

[٢] الشاهد من الرجز، ولم أقف على صاحبه.

[٣] شرح ابن جابر ١٦/٣-١٧.

[٤] توضيح المقاصد ٣٤٤/١.

ذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى أن عامل التمييز إن كان فعلاً متصرفاً لم يجز تقديم التمييز عليه، فتقول: نفساً طاب زيدٌ، وشيباً اشتعل رأسي، وهذا بخلاف ما ذهب إليه ابن مالك، حيث عد تقديم التمييز على عامله المتصرف نزراً وقليلاً لا يقاس عليه، حيث قال:

وَعَامِـــلَ التَّمْيِيـــزِ قَـــدِّمْ مُطْلَقـــاً وَالْفِعْـــلُ ذُو التَّصْـــرِيفِ نَـــزْراً سُـــبِقَا

وقال في شرح التسهيل:" ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً"[١] فقد دل ذلك على جوازه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ورد مذهب سيبويه ومن تبعه بعدم الجواز لست اعتبارات ذكرها في شرح التسهيل[٢]، ختم فيها قوله:" فثبت بما بيّنتُه أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً جائز"[٣]

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

٥١. القول في أن (لات) قد تجر الزمان

قال المرادي:" وذكر الفراء أن (لات) قد تجر الزمان، وقرئ ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾[٤] بالجر"[٥].

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر المرادي أن الفراء أجاز أن تجر (لات) الزمان، ولكنه لم يجزه على الإطلاق، وإنما عد الأصل النصب بها، حيث قال الفراء في معانيه:" ومن العرب من يضيف لات فيخفض، أنشدوني: لات ساعةِ مندم، والكلام أن ينصب بها لأنها في معنى ليس"[٦].

وقد عد ابن جني ذلك لغة شاذة، حيث قال في البيت الذي أنشده أبو زبيد:

طَلَبُـــــوا صُـــــلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَـــا أَنْ لَـــيْسَ حِـــينَ بَقَـــاءِ[٧]

قال:" وأما الجماعة فعندها أن (أوان) مجرورة بلات، وأن ذلك لغة شاذة"[٨]، كما أشار إلى مذهب أبي العباس المبرد في ذلك حيث قال:" ذهب إلى أن كسرة أوانٍ ليست إعراباً، ولا علماً

---

[١] شرح التسهيل ٣٠٢/٢.

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٠٣/٢-٣٠٥.

[٣] شرح التسهيل ٣٠٤/٢.

[٤] سورة ص ٣/٣٨.

[٥] الجنى الداني ٤٨٧.

[٦] معاني القرآن للفراء ٧٠٣/٢.

[٧] البيت من الوافر، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠.

[٨] سر صناعة الإعراب ٥١١/٢.

للجر، ولا أن التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنما تقديره عنده أن أوانٍ بمنزلة إذْ في أن حكمه أن يضاف إلى الجملة، نحو قولك: جئتك أوانَ قام زيد، أي: إذْ ذاك كذاك"[١].

وعلق الزمخشري على الجر بها بقوله:" فإن قلت: ما وجه الكسر في أوان؟ قلت: شبه بـ(إذْ) في قوله: وأنت إذْ صحيح؛ في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض التنوين؛ لأن الأصل: ولات أوان صلح"[٢].

كما نقل المرادي في الجنى الداني اختلاف النحاة في (ليت) حيث قال:" تعمل عمل (إنّ) وهو مذهب الأخفش، وهي عنده (لا) النافية للجنس، زيدت عليها التاء، و(حينَ مناص) اسمها، والخبر محذوف، وقال سيبويه ومن وافقه: تعمل عمل (ليس)، وهي على هذا (لا) المشبهة بـ(ليس) زيدت عليها التاء"[٣]

٥٢. القول في (حتى)

قال المرادي:" واختلف في المجرور بـ(حتى)، فقيل الانتهاء به، فلا يدخل فيما قبلها إلا بقرينة، وإليه ذهب المغاربة، وذهب المصنف إلى أن الانتهاء قد يكون به فيدخل، وقد يكون عنده فلا يدخل، وزعم أن سيبويه والفراء أشارا إلى ذلك، وحكى عن ثعلب أن (حتى) للغاية، والغاية قد تدخل وتخرج، وقال في الإفصاح: وذهب المبرد وأبو بكر وأبو علي إلى أنه داخل، وقال الفراء والرماني: يدخل ما لم يكن غير جزء، نحو: إنه لينام الليل حتى الصباح"[٤].

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب سيبويه والفراء إلى أن المجرور بـ(حتى) قد يكون الانتهاء به فيدخل، فتجر (حتى) ما بعدها، أو يكون الانتهاء عنده فلا يدخل، فلا تجر (حتى) ما بعدها، قال ابن مالك في شرح التسهيل:" أن يكون ما بعدها جزءاً لما قبلها من دليل جمع مصرح بذكره، نحو: ضربت القوم حتى زيد، فزيد جزء ما قبله، وما قبله دليل جمع مصرح بذكره، وهو مضروب انتهى الضرب به، ويجوز أن يكون غير مضروب لكن انتهى الضرب عنده"[٥].

---

[١] سر صناعة الإعراب ٥٠٩/٢.

[٢] الكشاف ٢٤٢/٥.

[٣] المقاصد الشافية ٥٦٦/٣.

[٤] توضيح المقاصد ٣٥٤/١.

[٥] شرح التسهيل ٣٥/٣.

٥٣. القول في (عن، وعلى) إذا دخل عليهما حرف الجر

قال المرادي:" وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن (عن، وعلى) إذا دخل عليهما حرف الجر باقيان على حرفيتهما"[١].

❑ التوضيح والتحليل:

وقع الاختلاف في (عن) لأنها من الألفاظ المشتركة التي تكون اسماً وحرفاً، كما أشار المرادي في الجنى الداني، حيث يقول:" (عن) لفظ مشترك؛ تكون اسماً وتكون حرفاً، فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجر، ولا تجر بغير (من) وهي حينئذ اسم بمعنى: جانب"[٢]

وهذا بخلاف الفراء ومن وافقه من الكوفيين؛ حيث ذهبوا إلى أن (عن) إذا دخل عليها حرف الجر (مِن) فإنها باقيةٌ على حرفيتها، ولا تُعَدُّ اسماً.

٥٤. القول في (لعل)

قال ابن جابر:" فأما (لعل) فالجر بها على لغة عقيل، حكاه أبو زيد، وحكى الجر بها أيضاً الفراء وغيره، ومنه قول الشاعر:

لَعَــــــلَّ اللهَ فَضَّـــــــلَكُمْ عَلَيْنَـــــا   بِشَـــــــيْءٍ أَنَّ أُمَّكُـــــــمُ شَـــــــرِيم"[٣]

وقال الشاطبي أيضاً:" و(لعلّ) حرف جر عند بني عقيل، سمعه أبو زيد من بني عُقيل، وروى الجرَّ بها أيضاً الفراءُ وغيرُه،... وروى الفراءُ الجرَّ بـ(علّ) وأنشد:

عَـــلَّ صُـــرُوفَ الـــدَّهْرِ أَوْ دولَاتِهَـــا
يُـــدْنِينَنَا اللمَّـــةَ مِـــنْ لَمَّاتِهَـــا"[٤]

---

[١] توضيح المقاصد ٣٦٣/١.

[٢] الجنى الداني ٢٤٢.

[٣] شرح ابن جابر ٢٢/٣.

والبيت من الوافر، وهو بلا نسبة في شرح قطر الندى٢٤٩ وأوضح المسالك ٧/١ وخزانة الأدب ٤٥٠/١٠.

[٤] المقاصد الشافية ٥٦٢/٣-٥٦٣.

هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١ والإنصاف ١٩٤/١ والزاهر ٢٩٣/٢.

❒ **التوضيح والتحليل:**

نقل ابن جابر والشاطبي عن الفراء حكايته في (لعل) أنها تأتي حرف جر، في لغة عُقيل، يقولون: لعلّ زيد قائمٌ، غير أني عندما رجعت إلى معاني القرآن للفراء لم أجد رواية الفراء للبيت بالجر بلعل، حيث روى البيت مرتين في المعاني بنصب كلمة (صروف) وليس بجرها، حيث قال في موضع:" وأنشدني بعض العرب: لعل صروفَ الدهر ... فنصب على الجواب بلعلَّ"[١]، وقال في موضع آخر تعقيباً على قوله تعالى﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعهُ الذِّكْرَى﴾[٢] قال:" وقد اجتمع القراء على ﴿فَتَنفَعُهُ الذِّكْرَى﴾ بالرفع، ولو كان نصباً على جواب الفاء للعل كان صواباً"[٣] وأنشد البيت بنصب (صروف)

---

[١] معاني القرآن للفراء ٢/٧٣٠-٧٣١.

[٢] سورة عبس ٨٠/٣-٤.

[٣] معاني القرآن للفراء ٢/٩٥٠.

٥٥. القول بأن الضمائر بعد (لولا) في موضع رفع

قال الشاطبي:" ويحتمل أن يكون مذهبه هنا مذهب الأخفش والفراء القائلين بأن هذه الضمائر بعد لولا في موضع رفع، كأنه من وضع الضمير المتصل موضع المنفصل"[١]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذكر الشاطبي أن ابن مالك لم يذكر في ألفيته ضمن حروف الجر (لولا)، وذلك إذا جاء بعدها الضمير المتصل، نحو: لولاك، وقد أشار إلى مذهب الفراء والأخفش وتبعهم ابن مالك أن الضمير بعدها في موضع رفع، حيث قال ابن مالك:

لَــــوْلَا وَلَوْمَــــا يَلْزَمَــــانِ الِابْتِــــدَا   إِذَا امْتِنَاعَــــــاً بِوُجُــــــودٍ عَقَــــــدَا

قال المرادي:" وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن (لولا) في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل"[٢]، وقد اختار صاحب رصف المباني مذهب الفراء حيث قال:" والحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى أن يُحكم عليها بالبقاء على كونها حرفَ ابتداءٍ"[٣]

وقد أشار الشاطبي إلى مذهب سيبويه في ذلك حيث يعتبرها جارة، قال الشاطبي:" وإن كان مذهب سيبويه أنها في تلك الحال جارةٌ،... ويكون قوله (يلزمان الابتداء) نفياً لرأي سيبويه فيها، فلا تكون من حروف الجر أصلاً"[٤]

---

[١] المقاصد الشافية ٣/٥٦٦.

[٢] معاني القرآن للفراء ٢/٧٣٠-٧٣١.

[٣] رصف المباني ٣٦٥.

[٤] الجنى الداني ٦٠٤.

٥٦. مجيء حرف الكاف شرطاً

قال الشاطبي:" كلام الفراء فيها إذ قال: الكاف تكون شرطاً، تقول: كما أحسنتُ إليك فأحْسِنْ، لأنها يدخلها معنى (إذْ)، ولذلك دخلت الفاء"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر الشاطبي رأي الفراء ذلك في تعقيبه على الكاف في قوله تعالى:﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾[٢] حيث قال الفراء في معانيه:" ألا ترى أنه قد جعل لقوله ﴿فَاذْكُرُونِي﴾[٣] جواباً مجزوماً، فكان في ذلك دليلٌ على أن الكاف التي في "كما" لما قبلها، لأنك تقول في الكلام: كما أحسنتُ فأحْسِنْ، ولا تحتاج إلى أن تشترط لأحسِنْ، لأن الكاف شرط، معناه: افعل كما فعلت، وهو في العربية أنفذ"[٤]

٥٧. مجيء حرف الكاف زائد للتوكيد

قال ابن عقيل:" وتأتي زائدة للتوكيد، وجُعل منه قوله تعالى:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٥] أي مثله شيء،... وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقِطَ؟ فقال: كَهَيِّنٍ، أي: هينا"[٦].

وقال الشاطبي:" وحكى الفراء: قال: قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقِطَ؟ قال: كهيِّن، يريد: هيناً، فزاد الكاف"[٧].

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن حرف الجر الكاف قد يأتي زائدة للتوكيد، حيث قال في معانيه:" وقال بعض العرب في كلامه وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كَمُذْ أخذتَ في حديثك، فردُّه الكافَ في (مُذْ) يدل على أن الكاف في (كم) زائدة، وإنهم ليقولون: كيف أصبحت؟ فيقول: كالخير، وكخير، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقِطَ؟ فقال: كهيّن"[٨]

---

[١] المقاصد الشافية ٦٦٢/٣.

[٢] سورة البقرة ١٥١/٢.

[٣] سورة البقرة ١٥٢/٢.

[٤] معاني القرآن للفراء ٨١/١.

[٥] سورة الشورى ١١/٤٢.

[٦] شرح ابن عقيل ٢٦/٣.

[٧] المقاصد الشافية ٦٦٣/٣.

[٨] معاني القرآن للفراء ٣٤٩/١.

بَابُ الْإِضَافَةِ

٥٨. حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله

قال ابن مالك:

وَيُحْـــذَفُ الثَّـــانِي فَيَبْقَـــى الْأَوَّلُ كَحَالِـــــهِ إِذَا بِـــــهِ يَتَّصِـــــلُ

بِشَـــرْطِ عَطْـــفٍ وَإِضَـــافَةٍ إِلَـــى مِثْـــلَ الَّـــذِي لَـــهُ أَضَـــفْتَ الْأَوَّلَا

قال المرادي:" وقال الفراء: لا يجوز ذلك إلا في المصطحبين كاليد والرجل، والنصف والربع، وقبل وبعد، فأما نحو: دار وغلام، فلا يجوز ذلك فيهما"[١]

قـال ابـن قـيم الجوزيـة:" والفـراء يجيـز: مـررت بالضـارب زيـدٍ، ولـيس ذلـك بمرضـي عنـد المصنف"[٢]

وقال ابن عقيل:" قال بعض شراح الكتاب: وعند الفراء يكون الاسمان مضافيْن إلى (من قالها) ولا حذف في الكلام، لا من الأول ولا من الثاني"[٣]

وقـال الشـاطبي:" أن يكـون حـذف المضـاف إليـه موجـوداً فـي المعطـوف عليـه، ودل علـى المحذوف المضاف إليه في المعطوف، كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، حكاه الفراء، أراد: يد من قالها ورجل من قالها"[٤]

❑ التوضيح والتحليل:

أشار ابن عقيل في شرحه لأبيات ابن مالك إلى أن المضاف إليه يحذف ويبقى المضاف على حاله ويحذف تنوينه، وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المحذوف من الاسم الأول، مثل: قطع الله يد ورجل من قالها.

فقد ذهب الفراء إلى جواز عطف مضافين على مضاف إليه دون تأويل حذف المضاف إليه من أحدهما، وقد خص الفراء جواز ذلك بلفظين يكثر استعمالهما متلازمان، كاليد والرجل، والربع والنصـف، بخـلاف لفظين لا يكثـر استعمالهما متلازمـان، قـال الفراء:" وسمعت أبـا ثَـروان العُكلـيّ يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله، وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان؛ مثل اليد والرجل، ومثـل قولـه: عنـدي نصـفُ أو ربـعُ درهـمٍ، وجئتـك قبـلَ أو بعـدَ العصـر، ولا يجـوز فـي الشـيئين

---

[١] توضيح المقاصد ١/٤٠٤.

[٢] إرشاد السالك ٢/٧٦٥.

[٣] شرح ابن عقيل ٣/٨١.

[٤] المقاصد الشافية ٤/١٦٦.

يتباعدان؛ مثل الدار والغلام، فلا تُجِيزَنَّ: اشتريتُ دارَ أو غلامَ زيدٍ، ولكن: عبدَ أو أمةَ زيدٍ، وعينَ أو أذن، ويد ورجل، وما أشبهه"[١]

وقد ذهب سيبويه إلى أن حذف المضاف إليه في مثل ذلك يكون من المضاف الثاني وليس من الأول، على عكس المبرد الذي قال بحذف المضاف إليه المضاف إلى الأول، قال ابن عقيل:" ومذهب سيبويه أن الأصل: قطعَ اللهُ يدَ من قالها ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إلى (رِجل) فصار: قطع الله يد من قالها ورجل، ثم أُقحم قوله: ورجل بين المضاف وهو (يد) والمضاف إليه الذي هو (مَنْ قالها) فصار: قطع الله يد ورجل من قالها، فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرد بالعكس"[٢]

٥٩. القول في دخول الألف واللام على المضاف

قال ابن مالك:

وَوَصْـلَ (أَلْ) بِـذِي الْمُضَـافِ مُغْتَفَـرْ ... إنْ وُصِـلَتْ بالثَّـانِ كَالْجَعْـدِ الشَّـعَر

أَوْ بِالَّـذِي لَـهُ أُضِـيفَ الثَّـانِي ... كَـ(زَيدٌ الضَّـارِبُ رَأْسِ الْجَـانِي)

قال ابن الوردي:" ومن ثم امتنع (الضاربِ زيدٍ) خلافاً للفراء"[٣]

وقال ابن هشام:" وجوّز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها، كـ(الضارب زيدٍ)، والضارب هذا، بخلاف: الضارب رجلٍ"[٤]

وقال ابن جابر:" وأجاز الفراء إضافة المعرف بالألف واللام مطلقاً، فيجوز عنده: أنا الضارب زيدٍ، والضاربُ رجلٍ، والضاربُ هذا، على الإضافة، ولا يشهد له بذلك سماع، لا في نثر ولا نظم، ولا يوافقه أحد على ذلك"[٥]

وقال الشاطبي:" أن يكون معرفة لا نكرة فإن كان معرفة لم تلحقه الألف واللام البتّة، فلا تقول: مررتُ بزيدٍ الضاربِ غلامٍ، ولا بالرجل الحسنِ وجْهٍ، خلافاً للفراء في المسألة الأولى لأن المضاف إليه معاقِبٌ للتنوين، والتنوين مع وجود الألف واللام غيرُ مقدرٍ، فلا يصح تقدير حذفه، فتكون الإضافة معاقبة له، وجاز ذلك في الضاربِ الرجلِ، والحسنِ الوجه"[٦].

---

[١] معاني القرآن للفراء ٦٣٣/١.

[٢] شرح ابن عقيل ٨١/٣.

[٣] تحرير الخصاصة ٣٨٢/٢.

[٤] أوضح المسالك ٨٣/٣-٨٤.

[٥] شرح ابن جابر ٧٨/٣.

[٦] المقاصد الشافية ٣٧/٤-٣٨.

وقال في موضع آخر:" فأما مسألة الضارب زيدٍ، ونحوه، من المضاف إلى المعرفة ما عدا المستثنى فإن الجمهور على ما أشار إليه من المنع، ورأى الفراء جواز ذلك، والأصح المنع"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر شراح الألفية ممن تعرضوا لمسألة دخول الألف واللام على المضاف، إلى جواز إضافة (أل) إلى المضاف بشرط كونه: مضافاً إلى ما فيه (أل)، نحو: الجعْد الشعر، وإما مضافاً إلى مضافٍ إلى ما فيه (أل)، نحو: الضارب رأس الجاني، أو يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل)، نحو: المستَحقَّةُ صَفْوِه، وإما مثنى أو مجموعاً على حدّه، نحو: الضاربا زيدٍ، والمكرمو عمروٍ، ولذلك امتُنع إضافة الألف واللام إلى المضاف إلى العلم.

وقد ذهب الفراء إلى جواز دخول الألف واللام على المضاف إلى المعارف كلها، سواء أكان المضاف إليه علماً، نحو: الضارب زيدٍ، أم كان اسم إشارة، نحو: الضارب هذا، أم كان اسماً موصولاً، نحو: الضارب الذي كان عندنا أمس، أم كان ضميراً، نحو: الضاربك، أم كان مضافاً إلى معرفة نحو: الضاربك غلامك.

ولذلك خرّج شراح الألفية كلمة (بشر) بدلاً على مذهب الفراء في قول الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ الْبَكْـرِيِّ بِشْـرٍ ... عَلَيْـهِ الطَّيْـرُ تَرْقُبُـهُ وُقُوعَـا[٢]

لجوازه إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم، وهذا ما عبر عنه ابن هشام في قوله:" وتجوز البدلية في هذا عند الفراء لإجازته: الضاربُ زيدٍ"[٣]، وقد عد ابن جابر قول ابن مالك (وليس بمرضيّ) في بيته:

وَنَحْـوَ بِشْـرٍ تَـابِعِ الْبِكْـرِيِّ ... وَلَـيْسَ أَنْ يُبْـدَلَ بِالْمَرْضِـيِّ

عد تنكيت على مذهب الفراء ومعارضة له، حيث قال:" تنكيت على مذهب الفراء في تجويز الإضافة في مثل هذه المسألة"[٤]، وقصر ابن الوردي جوازها عند الفراء فقط حيث قال:" ليست بدليّته بمرضية إلا عند الفراء"[٥]، وقد عارضه ابن الوردي بقوله:" و(التارك) لا يصح أن يضاف

---

(١) المقاصد الشافية ٣٨/٤.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمُرَّار بن سعيد الفقعسي في الحماسة البصرية ٥/١، وبلا نسبة في الأصول في النحو ١٣٥/١ وشرح قطر الندى ٢٩٩ وشرح شذور الذهب ٤٤٠ وخزانة الأدب ٢٦٥/٤

(٣) أوضح المسالك ٣٠١/٣.

(٤) شرح ابن جابر ٢٦٤/٣.

(٥) تحرير الخصاصة ٤٩٧/٢.

إلى (بشر) لأنا قدمنا أن الصفة المقرونة بأل لا تضاف إلى عارٍ منها، ومن إضافة المقرون بها إلا عند الفراء"[1]

وقد عارضه ابن جابر والشاطبي بحجة عدم ورود ذلك عن العرب لا في شعر ولا في نثر، وقد استندوا في منع ذلك إلى أن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف نفسه معرفة فلم تكن به حاجةٌ إلى التعريف.

٦٠. القول في اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث

قال ابن مالك:

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْلَا … تَأْنِيثَاً إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلَا

قال الشاطبي:" وأنشد الفراء:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ قَامَ سَيِّدٌ … وَدَانَتْ لَهُ أَهْلُ الْقُرَى وَالكَنَائِس"[2]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز أن يلفظ بالمضاف إليه، وهو يؤدي معنى المضاف، فهذا الذي يعامل فيه المضاف معاملة المضاف إليه.

قال الفراء:" والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث، وهو فعل له، أو هو بعض له، قالوا فيه التأنيث والتذكير ... وإنما جاز هذا كله لأن الثاني يكفي من الأول"[3]

---

(1) تحرير الخصاصة ٢/٤٩٧-٤٩٨.

(2) المقاصد الشافية ٤/٤٨.

والبيت من الطويل، وهو لأبي العباس الأعمى في البيان والتبيين ١٢٩، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦.

(3) معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦.

٦١. انقطاع (غير) عن الإضافة

قال ابن مالك:

وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيراً إِنْ عَدِمَتْ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيَاً مَا عُدِمَا

قال ابن قيم الجوزية:" ولم يسمع قطعها عن الإضافة لفظاً إلا بعد ليس، حكى الفراء: قبضت عشرة ليس غير"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

(غير) من الأسماء اللازمة الإضافة، إما لفظاً، وإما معنى، وقد حكى الفراء عن العرب مجيئها مقطوعة لفظاً بعد ليس.

٦٢. القول في إضافة الشيء إلى معناه

قال المرادي:" وأجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه، لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره، ونقله في النهاية عن الكوفيين"[٢]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز إضافة الشيء إلى معناه إذا اختلف لفظه، قال في معاني القرآن تعقيباً على قوله تعالى﴿وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ﴾[٣] قال:" أضيفت الدار إلى الآخرة، وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كقوله﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾[٤] والحق هو اليقين، وجمع الأيام تضاف إلى أنفسها، لاختلاف لفظها"[٥]

---

(١) إرشاد السالك ٦١٦/١.

(٢) توضيح المقاصد ٣٨٦/١.

(٣) سورة يوسف ١٠٩/١٢.

(٤) سورة الواقعة ٩٥/٥٦.

(٥) معاني القرآن للفراء ٤٠١/١.

٦٣. القول في إضافة (كل)

قال المرادي:" لـ(كل) موضعان تلزم فيهما الإضافة لفظاً ومعنى، أحدهما: إذا وقعت نعتاً، والآخر: إذا وقعت توكيداً، خلافاً للزمخشري والفراء في التوكيد"[١]

٦٤. إضافة (قبل، وبعد) وأخواتها

قال المرادي:" حكى الفراء في معانيه أن من العرب من يقول: من قبلِ، بالخفض وحذف التنوين للإضافة"[٢].

وقال الشاطبي:" وأنشد الفراء والأخفش وغيرهما:

إِذَا أَنَـا لَـمْ أُومَـنْ عَلَيْـكَ وَلَـمْ يَكُـنْ   لِقَـــاؤُكَ إِلَّا مِـــنْ وَرَاءِ وَرَاءِ"[٣]

☐ التوضيح والتحليل:

ذكر ابن مالك (قبل) وأخواتها في بيته قائلاً:

قبـلُ كغيـرُ، بعـدُ، حسْـبُ، أولُ   ودون، والجهـات أيضـاً، وعـلُ

وقد ذكر النحاة[٤] شرطين لبناء هذه الأسماء على الضم: أن يكون المضاف إليه غير مذكور معها في اللفظ، وأن يكون منوي الذكر مقدر الظهور.

وقد ذهب الفراء إلى جواز بناءها على الضم إذا أضيفت إلى مقدرٍ، قال في معاني القرآن:" وقوله ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[٥] القراءة بالرفع بغير تنوين، لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدّتا عن معنى ما أضيفتا إليه وَسَمُوهُمَا بالرفع وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط من إضافتهما إليه، وكذلك ما أشبههما"[٦]

---

[١] توضيح المقاصد ٣٨٦/١-٣٨٧.

[٢] توضيح المقاصد ٤٠٠/١.

[٣] المقاصد الشافية ١٣٥/٤.

والبيت من الطويل، وهو لعيي ابن مالك العقيلي في العقد الفريد ٢٩٨/٢، وبلا نسبة في الزاهر ٣٤٩/٢ وشرح شذور الذهب ١٣٧

[٤] انظر: المقاصد الشافية ١٣٥/٤.

[٥] سورة الروم ٤/٣٠.

[٦] معاني القرآن للفراء ٦٣١/١.

٦٥. حذف تاء التأنيث من المضاف عند الإضافة

قال الشاطبي:" إنْ رأى الناظم في نحو: إقام الصلاة، أن تكون التاء حذفت لغير الإضافة، فإنه لا يستقيم الاستدلال بالآية إلا على ذلك، فأما من جعل حذفها من باب قوله أنشده الفراء: وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا، فلا يستقيم الاستشهاد بها، إذ مذهبه في التسهيل جواز حذف التاء للإضافة على قلة"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز حذف التاء في (إقامة) إذا أضيفت، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الواحد، قال الفراء:" وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ [٢] لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الواحد، فلذلك أسقطوها في الإضافة، وقال الشاعر:

إنّ الخَلِيطَ أَجَدُّوا البينِ فَانْجَرَدُوا   وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا[٣]

يريد: عدة الأمر، فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها"[٤]

أما ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل وشرحه فقد أجاز حذف التاء إن لم يوقع حذفُها التباساً، ولم يجزه في قلة، فقط كما أشار الشاطبي، قال ابن مالك:" وقد يحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث، كحذف تاء ابنة، أو مفرد يجمع كحذف تاء تمرة، ... وسهّل حذف التاء من هذه الأسماء أن حذفها لا يوقع التباساً؛ لأنه لا يقال في العُدَّة: عدّ، ولا في النية: نيّ، ولا في العِدة: عِدْ، ولا في الحياة: حيا، ولا في العيادة: عياد، ولا في البسالة: بسال، ولا في المعرفة: معرف، وجعل الفراء من هذا القبيل ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[٥] و ﴿وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾[٦] بناء على أنه لا يقال دون إضافة في الإقامة: إقام، ولا في الغلبة: غلب"[٧] انتهى.

---

[١] المقاصد الشافية ٣٤٩/٤-٣٥٠.

[٢] سورة الأنبياء ٧٣/٢١.

[٣] البيت من البسيط، وهو للفضل بن عباس بن عتبة اللهبي في لسان العرب ٦٥١/١، وبلا نسبة في المخصص ٣١٥/٤.

[٤] معاني القرآن للفراء ٥٧٣/١.

[٥] سورة الأنبياء ٧٣/٢١.

[٦] سورة الروم ٣/٣٠.

[٧] شرح التسهيل ٩٠/٣-٩١.

بَابُ التَّعَجُّبِ

٦٦. القول في المنصوب بعد (ما أفْعَلَ)

قال المرادي:" مذهب البصريين أنه مفعول به، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو: زيدٌ كريمٌ الأبَ"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء والكوفيون إلى أنّ (أفْعَل) في نحو: ما أوفى الرجلَ، أنها اسم، وقد ذهب البصريون إلى أنها فعل تنصب مفعولاً، وقد نقل ذلك الخلاف الأنباريُ في الإنصاف حيث قال:" ذهب الكوفيون إلى أنّ أفْعَلَ في التعجب نحو: ما أحْسَنَ زيداً اسمٌ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين"[٢]، موضحاً أدلة احتجاج كل فريق، حيث يرى الكوفيون أنه اسم لأنه جامد لا يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، كما أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، إلى غير ذلك من حجج الكوفيين.

وقد ذهب ابن مالك مذهب البصريين في أن (أفْعَلَ) فعلٌ ينصب مفعولاً، حيث قال في ألفيته:

وَتِلْوَ (أَفْعَلَ) انْصِبَنَّه كـ(ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وأَصْدِق بِهِمَا)[٣]

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٤١.

[٢] الإنصاف ١/١٢٠ مسألة ١٥.

[٣] ألفية ابن مالك ١٢٨.

٦٧. القول في (ما) التعجبية أنها استفهامية

قال المرادي:" وذهب الفراء وابن درستويه إلى أنها استفهامية"[١]

وقال الشاطبي:" واختلف فيها، فقيل: نكرة، بمعنى شيء، وهو مذهب الخليل وسيبويه والجمهور من البصريين، وقيل: موصولة بمعنى الذي، وهو رأي الأخفش، وقيل: استفهامية، وإليه مال الفراء"[٢].

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أنّ (ما) التعجبية في (ما أفْعَلَه) أنها استفهامية، حيث قال في معانيه:" وقوله عز وجل ﴿مَا أَكْفَرَهُ﴾[٣] يكون تعجباً، ويكون: ما الذي أكفره؟ وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير "[٤].

وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الكوفيين، كما أشار إلى ذلك ابن مالك معترضاً عليهم في شرح التسهيل، حيث قال:" وأما كونها استفهامية وهو قول الكوفيين فليس بصحيح، لأن قائل ذلك إما أن يدعي تجردها للاستفهام، وإما أن يدعي كونها للاستفهام والتعجب معاً، كما هي في قوله تعالى:" فأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين" فالأول باطل، لأن اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، وما أفعله صالح لذلك، فلم يكن لمجرد الاستفهام، والثاني أيضاً باطل، لأن الاستفهام المشوب بتعجبٍ لا يليه غالباً إلا الأسماء، نحو:﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[٥] ، ﴿ الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾[٦] ... و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاماً"[٧]، وقد ذهب ابن مالك إلى أنها اسم مبتدأ بمعنى شيء، وهو مذهب البصريين[٨].

وقد عارض المراديُ الفراءَ أيضاً بقوله:" والاستفهام زيادة لا دليل عليها، فلا يلتفت إليها"[٩].

---

[١] توضيح المقاصد ٤٢/٢.

[٢] المقاصد الشافية ٤٣٦/٤.

[٣] سورة عبس ١٧/٨٠.

[٤] معاني القرآن للفراء ٩٥٢/٢.

[٥] سورة الحاقة ١/٦٩-٢.

[٦] سورة القارعة ١/١٠١-٢.

[٧] شرح التسهيل ٣٦٤/٢.

[٨] انظر: شرح التسهيل ٣٦٣/٢.

[٩] توضيح المقاصد ٤٢/٢.

٦٨. باب القول في صيغة التعجب (أَفْعِلْ بِه)

قال المرادي:" وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنه أمر باستدعاء التعجب من المخاطب مسنداً إلى ضميره"[١]

وقال ابن هشام:" وقال الفراء والزمخشري وابن كيسان وابن خروف: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية"[٢]

قال الشاطبي:" أفْعِلْ به أصلُه الأمر، كأكرمْ زيداً وأعْلمه، ثمّ لمّا استعمل في التعجب ذهب معنى الأمر منه على مذهب الجمهور"[٣]، ثم تابع مبيناً رأي الفراء بالقول:" وأما على مذهب الفراء ومن تبعه على القول ببقاء معنى الأمر مع التعجب فلا إشكال"[٤]، وقال في موضع آخر:" والجمهور أن معناه معنى الخبر، وإن كان لفظه الأمر فليس بفعلِ أمرٍ، وذهب الفراء إلى أنه بمعنى الأمر على ظاهره، ومال إليه الزمخشري، وقوّاه ابن خروف"[٥].

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر شراح الألفية ممن تعرضوا لتلك المسألة إجماع النحاة على فعلية (أفْعِلْ) بقطع الهمزة المفتوحة وكسر عين فعل، نحو: أحْسِنْ بزيدٍ، واختلفوا فيما وراء ذلك[٦].

فقد ذهب البصريون إلى أن لفظه لفظ الأمر، ومعناه معنى الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أفْعَلَ، بمعنى صار ذا كذا، كـ(أَغدَّ البعيرُ) أي: صار ذا غُدَّةٍ، ثم غُيِّرتْ الصيغة فقبُحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل، لإزالة القبح، ومثله: أحسِنْ بزيدٍ، أي: صار ذا حسن، وأورق الشجر، أي: صار ذا ورقٍ.

وذهب الفراء ومن تبعه إلى أن (أفْعِلْ) فعل أمر لفظاً ومعنى، يحمل معنى التعجب، وفيه ضمير مستتر على أنه فاعل، كما في أفعال الأمر، والباء الداخلة عليه هي للدلالة على التعدية.
وقد رجح ابن مالك مذهب البصريين، ورد على الفراء في شرح التسهيل من أربعة أوجه[٧]:

- أحدهما: أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً، أي: آمراً نفسه بالتعجب، بل يكون آمراً غيره بالتعجب.

---

[١] توضيح المقاصد ٤٣/٢.
[٢] أوضح المسالك ٢١٩/٣.
[٣] المقاصد الشافية ٦٢/١ .
[٤] المقاصد الشافية ٦٢/١ .
[٥] المقاصد الشافية ٤٣٦/٤-٤٣٧.
[٦] انظر: أوضح المسالك ٢١٧/٣-٢١٩.
[٧] انظر: شرح التسهيل: ٣٦٥/٢-٣٦٦.

- أنه لو كان أمراً مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر.
- أن أفْعِلْ المذكور لو كان أمراً مسنداً إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب نحو: أحْسِنْ بك، لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين: فاعل ومفعول لمسى واحد
- أن أفْعِلْ المشار إليه لو كان بمعنى الأمر لا بمعنى أفَعَلَ تالي (ما) لوجب له الإعلال، إذ كانت عينه ياءً أو واواً ما وجب لأبن وأقم ونحوهما، ولم يقل: أبْيِنْ وأقوِم.

وقد ذهب المرادي إلى مخالفة الفراء بقوله:" والصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين"[١]، في حين لم يعارض الشاطبيُ الفراءَ، بدليل قوله:" (فلا إشكال).

٦٩. القول في المجرور في (أَفْعِلْ به)

قال الشاطبي:" فالقائل بأنه فعل أمر يجعله في موضع نصب، والقائل بأنه خبر يجعله في موضع رفع بالفاعلية، وعلى هذا الثاني لا يكون في أَفْعِلْ ضمير، وعلى الأول لا بد فيه من ضمير، وهو نص الفراء"[٢]

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء –كما أشرت في المسألة السابقة– إلى أن أفْعِلْ فعل أمر لفظاً ومعنى، وعلى ذلك فقد ذهب إلى أن المجرور به في موضع نصب على المفعولية، نحو: أحْسِنْ بزيدٍ، فزيدٌ مجرور لفظاً، منصوب على المفعولية محلاً على مذهب الفراء، وعليه فلا بد لأفْعِلْ من ضمير يعود على الفاعل.

وعلى رأي من ذهب أنه خبر فيكون المجرور به مرفوع على الفاعلية، أحْسِنْ بزيدٍ، أي: حَسُنَ زيدٌ، ولا حاجة لأفْعِلْ إلى ضمير.

---

[١] توضيح المقاصد ٤٣/٢.

[٢] توضيح المقاصد ٥٢/٢–٥٣.

٧٠. القول في المتعجب منه بعد (أَفْعِلْ بِهِ) عند حذف الباء

قال المرادي:" قال في شرح التسهيل: لو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير (أن) لزمه أن يرفع، وعلى قول الفراء يلزم النصب".

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن الباء الجارة المصاحبة لـ(أفْعِلْ) إذا حذفت غير مصاحبة لـ(أنْ) والفعل، فإنه يلزم النصب بعدها.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل:" والباء الجارة ما بعد (أفْعِلْ) لا تحذف إلا إذا كان مصحوبها (أنْ) والفعل، كقوله:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا"[١]

وقد عارض ابنُ مالك الفراءَ، حيث قال:" ولا حجة له في قول الشاعر:

أَلَا طَرَقَتْ رِحَالَ الْقَوْمِ لَيْلَى فَأَبْعِدْ دارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارُ[٢]

لإمكان جعل أبْعِدْ دعاء على معنى: أبْعَدَ الله دارَ مرتحل عن مزار محبوبته"[٣]

٧١. الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور

قال المرادي:" وأما الظرف والمجرور ففيهما خلاف مشهور: ... والجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني والفارسي وابن خروف والشلوبين، وإلى المنع ذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين"[٤]

وقال ابن القيم:" وأما الفصل بالظرف والجار والمجرور فمستعملٌ، فمن كلامهم: ما أحْسَنَ بالرجلِ أنْ يصدق، وما أقْبَحَ به أن يكذب،... ولذلك صحح المصنف جوازه موافقة للفراء والفارسي، مع مخالفة أكثر البصريين"[٥].

---

[١] البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٢.

[٢] البيت من الوافر، ولم أقف على صاحبه.

[٣] شرح التسهيل ٢/٣٦٧.

[٤] توضيح المقاصد ٢/٥٢-٥٣.

[٥] إرشاد السالك ١/٦٩٩.

وقال الشاطبي:" وذكر في التسهيل وشرحه: أن الجواز مذهب الفراء والجرمي والمازني وابن خروف والشلوبين، ومن المجيزين أيضاً الزجاج والسيرافي، وممن نقل عنهم المنع: الأخفش، ونقل السيرافيُّ عن المبردِ المنعَ"(١)

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف أو الجار والمجرور، نحو قول عمرو بن معديكرب:" لله درّ بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، وأكْرَمَ في اللَّزْبات عطاءَها، وما أثْبَتَ في المكرُمات بقاءها".

وهذا الذي دفع ابن مالك إلى تجويز ذلك المذهب، حيث قال في شرح التسهيل:" لم يُمْتَنَعْ ولم يُضَعَّفْ؛ لثبوت ذلك نثراً ونظماً وقياساً"(٢)، وقال في شرح الكافية:" والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب"(٣).

---

(١) المقاصد الشافية ٥٠٣/٤.

(٢) شرح التسهيل ٣٧٢/٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/١.

بَابُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

٧٢. القول في (نعم وبئس)

قال المرادي:" وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر، في قوله: ما هي بنعم الولدُ، ونعم السيرُ على بئسَ العَيْرُ، ويؤول على: بمقول فيها: نعم الولد، وعلى مقول فيها بئس العير"[١]

وقال ابن عقيل:" وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفراء إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر في قول بعضهم: نعم السيرُ على بئس العَيْرُ، وقول الآخر: والله ما هي بنعم الولدُ، نصرُها بكاء وبرها سرقة"[٢]

وقال ابن جابر:" وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى إسميتهما، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما"[٣].

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن (نعم وبئس) اسمان، وليسا فعلين كما ذهب البصريون، وخُرّجا على جعلهما مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف لنعم وبئس، كما أشار إلى ذلك المرادي بقوله:" وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك: نعم الرجل زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرو، رجلٌ نعم الرجلُ زيدٌ، ورجل بئس الرجلُ عمرو، فحذف الموصوف الذي هو (رجل) وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وفاعلها وبئس وفاعلها مقامه، فحكم لها بحكمه"[٤]، فنعم الرجل، وبئس الرجل عنده رافعان لزيدٍ وعمروٍ.

وقد استدل الفراء ومن تبعه من الكوفيين على إسميتهما بدليل دخول حرف الجر عليهما، وحروف الجر مختصة بالأسماء دون الأفعال، وأنهما لا يتصرفان، قال ابن يعيش:" وحكى الفراء أن أعرابياً بُشّر بمولودة، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة"[٥]

أما البصريون فاستدلوا على أنهما فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، وهي مختصة بالأفعال دون الأسماء، قال ابن الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٥٤.

[٢] شرح ابن عقيل ٣/١٦١.

[٣] شرح ابن عقيل ٣/١٦٠

[٤] توضيح المقاصد ٢/٥٤.

[٥] شرح المفصل لابن يعيش٣/٤٠٨.

مبتدآن، وذهب البصريون إلى أنهما فعلان لا يتصرفان"[١]، وقد نقل ابن عقيل مذهب الجمهور بقوله:" مذهب جمهور النحاة أن (نعم وبئس) فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نعمت المرأة هند، وبئس المرأة دعد"[٢]، وقال الشاطبي:" فأما أهل البصرة فرأوا أنهما فعلان وهو رأي الناظم"[٣]

وقد ذهب ابن مالك إلى مخالفة الفراء والكوفيين مؤيداً ما ذهب إليه البصريون في أنهما فعلان، حيث قال:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ   نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

كما اعترض ابن القيم على مذهبهم بقوله:" ولا دليل للكوفيين على اسميتهما باتصالهما بحرف الجر في نحو: بئس السير على بئس العير، و: ما هي بنعم الولد، لتأوله بدخول حرف الجر على موصوف محذوف، تقديره: على عير بئس العير، وبمولود نعم الولد"[٤]

٧٣. القول في الموصول بنعم وبئس

قال المرادي:" وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة، كقوله:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ   وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بن عَفَّانَا

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة النحويين بالضرورة"[٥]

وقال ابن الوردي:" وقد يكون فاعل نعم وبئس نكرة مختصة، أجازه الأخفش والفراء، كقوله:

بِئْسَ قَرِينَا يَفَنٍ هَالِكٍ   أُمُّ عُبَيْدٍ وأَبُو مَالِكِ "[٦]

---

(١) الإنصاف ٩٧/١ مسألة ١٤.

(٢) توضيح المقاصد ٥٢/٢-٥٣.

(٣) المقاصد الشافية ٥٠٧/٤.

(٤) إرشاد السالك ٧٠١/١.

(٥) توضيح المقاصد ٥٦/٢-٥٧.

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية ٢٥٣/٤ وخزانة الأدب ٤١٥/٩ وهمع الهوامع ٨٦/٢.

(٦) تحرير الخصاصة ٤٥٩/٢-٤٦٠.

والبيت من البحر السريع، وهو بلا نسبة في أمالي القالي ١٨٣/٢ والدرر٥/ ٢١٢ وشرح عمدة الحافظ ٧٨٩؛ ولسان العرب ٤٩٦/١٠ وهمع الهوامع٥/٣٦؛ والمخصص١١٣/١٠ ، ١٧٦/١٣.

❑ **التوضيح والتحليل:**

لا أدري علام اعتمد كل من المرادي وابن الوردي في نقل هذا المذهب عن الفراء، في أنه ذهب إلى أن فاعل نعم وبئس يضاف إلى نكرة مختصة، فالفراء –كما ظهر في المسألة السابقة– ذهب إلى أنهما اسمان وليسا فعلين، ومن حيث كانا فعلين لا بد لهما من فاعل كسائر الأفعال، والصواب أن نقول: حكم الموصول بنعم وبئس.

فقد ذهب الفراء إلى أن نعم وبئس إن وصلا بنكرة يجوز دخول الألف واللام عليها ، وأضيفت تلك النكرة إلى نكرة، جاز فيها الرفعُ والنصبُ، أما إن وصلت بمعرفة فلا يجوز إلا الرفع، قال الفراء في معاني القرآن:" فإذا وصلتها بنكرة قد تكون معرفةً بحدوث ألِفٍ ولام فيها نصبت تلك النكرةَ، كقولك: بِئس رجلاً عمرو، ونِعم رجلاً عمرو، وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقَّتة، في سبيل النكرة، ألا ترى أنك ترفع فتقول: نِعم الرجلُ عمرو، وبِئس الرجلُ عمرو، فإن أضفت النكرة إلى نكرة رفعتَ ونصبتَ، كقولك: نِعم غلامُ سفر زيدٌ، وغلامَ سفر زيدٌ وإن أضفت إلى المعرفة شيئا رفعتَ، فقلت: نِعم سائسُ الخيل زيدٌ، ولا يجوز النّصب إلا أن يُضطرَّ إليه شاعرٌ، لأنهم حين أضافوا إلى النكرة رفعوا، فهم إذا أضافوا إلى المعرفة أَحْرى ألاّ يَنْصبوا"(١).

٧٤. القول في (ما) التي تلي (نِعْمَ وبئس)

قال المرادي:" وذكر بعضهم أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يكتفي بها وبصلتها، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والفاسي"(٢)

قال الشاطبي:" قال الفراء: إن (ما) تلي (نِعم) على أوجه ثلاثة، أحدهما ألا يكون لها موضع من الإعراب، وتكون كبعض حروف الاسم، كـ(ذا) من: حبّذا، ولا تتغير (نعم) في تأنيث ولا تثنية ولا جمع، وتُرفع الأسماء بعدها، وعليه حمل قول الله تعالى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾(٣) وقولَهم: بئسما تزويجٌ ولا مهْر، والثاني أن تكون زائدة لا أثر لها، فتقول: نعما رجلين الزيدان، ونعما رجلاً الزيدون، ولم يمثّل بنحو: نعم ما الرجل زيدٌ، والثالث نحو قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾(٤) فنصَّ على أنها مرفوعة، وظاهره أنها معرفة موصولة"(٥)

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٥٥-٥٦.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٦٥.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٧١.

(٤) سورة البقرة ٢/٩٠.

(٥) المقاصد الشافية ٤/٥٢٦-٥٢٧.

❏ التوضيح والتحليل:

ذكر المرادي أن الفراء والفاسي ذهبا إلى أن (ما) الواقعة بعد نعم وبئس أنها فاعل وموصولة والفعل صلتها، وقد نسب نقله هذا إلى ابن مالك في شرح التسهيل، ويظهر لي أن المرادي –رحمه الله– لربما يكون قد أخطأ النقل عن ابن مالك أو أن الناسخ أخطأ في الكتابة، ففي التسهيل (الكسائي) وليس (الفاسي)، بالإضافة إلى أن ابن مالك ذكر أن الفراء نقل هذا المذهب عن الكسائي، بخلاف قول المرادي في أن ابن مالك نقله عن الفراء والفارسي، قال ابن مالك في شرح التسهيل:" وحكى الفراء عن الكسائي أنه قال: أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تاماً، ثم أضمروا (ما)، يشير إلى قولهم الفراء قولهم: بئس ما صنعت، معناه: بئس الشيء ما صنعته، فـ(ما) الموجودة عنده فاعل، و(ما) المقدرة مبتدأ، وهذا معنى ما نقله الفراء عن الكسائي"[١].

وقد ذكر الفراء تلك المسألة في المعاني، ناقلاً عن الكسائي رأيه، مبيناً أنه لا يرتضي ما ذهب إليه الكسائي، حيث قال:" أرادت العرب أن تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تاماً، ثم أضمروا لصنَعْتَ (ما) في: ساء ما صنَعْتَ، كأنه قال: بئسما ما صنعت، فهذا قوله وأنا لا أجيزه"[٢]

أما ما ذكره الشاطبي من أن الفراء ذكر أن (ما) التي تلي (نِعم) على أوجه ثلاثة، فقد نقله الشاطبي من معاني القرآن للفراء[٣].

---

[١] شرح التسهيل ٢/٣٤٥.

[٢] معاني القرآن للفراء ١/٥٦.

[٣] انظر: معاني القرآن للفراء ١/٥٥-٥٧.

بَابُ النَّعْتِ

٧٥. نعت الأعم بالأخص

قال المرادي:" والفراء ينعت الأعم بالأخص"[١]

وقال الشاطبي:" وقد أجاز الفراء أن ينعت الأعم بالأخص، ولعل الناظم هنا ذهب مذهب الفراء، إذْ هو مذهبه أيضاً في التسهيل، فلم يقل بما قال به الجمهور، وإنما رأى رأي الفراء"(٢)

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز أن يُنعت الأعم بالأخص، كقولنا: مررت بالرجل أخيك على النعت، فكلمة (الرجل) أعم من (أخيك)، و(أخيك) أخص من (الرجل)، ومذهب الفراء هذا يخالف ما ذهب إليه البصريون –كما أشار ابن مالك– في شرح التسهيل[٣]، فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويًا أو أعم، وقد وافقه ابن مالك حيث قال:" قال أبو علي الشلوبين: الفراء ينعت الأعم بالأخص، وهو الصحيح"[٤].

أما الشاطبي فقد اعترض على الفراء وعلى ابن مالك أيضاً، معللاً بقوله:" النعتُ دون المنعوت في الاختصاص أو مساوياً له، والنعت لا يكون أخص من المنعوت، لأن المتكلم إنما حقه أن يبدأ بما يكون أعرفَ عند السامع، وأَبْيَن في تحصيله، فإن لم يعرفه أتى من المعرفة بما يكون بياناً، وعلى هذا وضع النعت والمنعوت، وإذا عُكس الأمر فبُدئ بالأعم كان مناقضاً لمقصود التفهيم"[٥]

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٩٠.

[٢] المقاصد الشافية ٤/٦٣٠-٦٣١.

[٣] انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٩.

[٤] شرح التسهيل ٣/١٦٩.

[٥] المقاصد الشافية ٤/٦٣٠.

٧٦. القول في نعت معمولين لعامل واحد

قال المرادي:" والثالثة: أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى، نحو: خاصم زيدٌ عمراً الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريين، وأجاز الفراء وابن سعدان الإتباعَ والنص عن الفراء: أنه إذا أتبع غُلِّب المرفوع، فتقول: خاصم زيدٌ عمراً الكريمان"[١]

❒ **التوضيح والتحليل:**

ذكر المرادي في شرحه ثلاث صور إذا قصد نعت معمولين لعامل واحد:

الأولى: أن يتحد العمل والنسبة، نحو: قام زيد وعمرو الكريمان، فهذه يجوز فيها الإتباع والقطع في أماكنه من غير إشكال.

الثانية: أن يتخلف العمل والنسبة، نحو: ضرب زيدٌ عمراً الكريمان، فهذه يجب فيها القطع من غير إشكال.

والثالثة: أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى، نحو: خاصم زيدٌ عمراً الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريين.

فالفراء ذهب إلى أنه إن اختلف عمل المعمولين واتحدت نسبتهما من جهة العمل فيجوز فيها الإتباع، ويغلّبُ فيها المرفوع، نحو: خاصمَ زيدٌ عمراً الكريمان، فيجوز في (الكريمان) الرفع ويجوز النصب، وتغليب الرفع أولى.

وقد خالف المرادي الفراء بقوله:" والصحيح مذهب البصريين، قيل: بدليل أنه لا يجوز: ضارب زيد هنداً العاقلة، برفع العاقلة نعتاً لهندٍ"[٢].

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٩٦-٩٧.

[٢] توضيح المقاصد ٢/٩٧.

بَابُ التَّوْكِيد

٧٧. القول في حذف الضمير المضاف إلى ألفاظ التوكيد

قال المرادي:" وقد فهم من قوله –أي الناظم– : بالضمير موصلاً، فوائد، الأولى: أنه ضمير مطابق للمؤكد، لأن (أل) فيه للعهد السابق في النفس والعين، والثانية: أنه لا يحذف استغناء بنيته، خلافاً للفراء والزمخشري، ونقله بعضهم عن الكوفيين، وجعلوا منه قراءة من قرأ ﴿إِنَّاْ كُلَاً فِيهَا﴾[١]، أي: كلنا"[٢]

وقال ابن هشام:" ويجب اتصالهن بالضمير المؤكد، فليس منه ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾[٣] خلافاً لمن وَهِمَ، ولا قراءة بعضهم: ﴿إنّا كُلاً فِيهَا﴾ خلافاً للفراء والزمخشري، بل (جميعا) حالٌ، و(كلاً) بدلٌ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف"[٤].

وقال الشاطبي:" وأما (كل) فقد ذهب الفراء وتبعه الزمخشري إلى جواز تجريدها من الإضافة، كما مر تمثيله، فقد ذهب إلى أن (كلا) في قراءة من قرأ ﴿إِنَّا كُلّاً فِيهَا﴾ بالنصب يحتمل أن يكون توكيداً لاسم (إن)" [٥]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز حذف الضمير المضاف إلى كل، نحو قراءة من قرأ: ﴿إنّا كُلاً فِيهَا﴾ بالنصب على أن(كلاً) توكيد لاسم إن، والتقدير: إنا كلنا، قال الفراء:" وقوله ﴿إنّا كُلٌ فِيهَا﴾ رَفَعْتَ (كُل) بـ(فيها)، ولم تجعله نعتاً لـ(إنا)، ولو نصبتها على ذلك، وجعلت خبر إنا فيها، ومثله " قل إن الأمر كله لله" ترفع (كله لله) وتنصبها على هذا التفسير"[٦]

وقد خالف ابن مالك الفراء، حيث قال:" وأجاز الفراء والزمخشري في قراءة من قرأ ﴿إنّا كُلاً فِيهَا﴾ بالنصب على توكيد اسم إن، وذلك عندي غير جائز"[٧]، وقد خالفه أيضاً ابن هشام، كما هو ظاهر من نصه، حيث أوجب اتصال ألفاظ التوكيد: كلا وكلتا وكل وجميع وعامة بضمير مؤكد.

---

[١] سورة غافر ٤٨/٤٠.

[٢] توضيح المقاصد ٩٧/٢.

[٣] سورة البقرة ٢٩/٢.

[٤] أوضح المسالك ٢٨١/٣.

[٥] المقاصد الشافية ٩/٥

[٦] معاني القرآن للفراء ٧٣١/٢.

[٧] شرح التسهيل ١٥٥/٣.

بَابُ عَطْفِ النَّسَقِ

٧٨. وقوع (ثم) في عطف المتقدم بالزمان

قال المرادي:" وذكر أيضاً[١] أنها قد تقع في عطف المتقدم بالزمان اكتفاءً بترتيب اللفظ، وقد أشار إلى ذلك الفراء، قال ابن عصفور: ما ذكره الفراء من أن المقصود بـ(ثم) ترتيب الإخبار، يعني في نحو:

إنّ مَـــنْ ســـاد ثُـــمَّ ســـاد أبـــوه ... ...

ليس بشيء، لأن (ثم) تقتضي تأخر الثاني بمهلة، ولا مهلة بين الإخبارين"[٢].

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أنه يستأنف ب(ثم) والفعل الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول، قال الفراء:" وقد تستأنف العرب بـ(ثم) والفعلُ الذي بعدها قد مضى قبل الفعل الأول، من ذلك أن تقول للرجل: قد أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً، فتكون (ثم) عطفاً على خبر المخبر، كأنه قال: أخبرك أني زرتك اليوم، ثم أخبرك أني زرتك أمس"[٣]

٧٩. القول في مجيء (أو) للإضراب

قال المرادي في قوله تعالى:﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٤] قال:" قال الفراء: (أو) هنا بمعنى (بل)" [٥]

وقال ابن الوردي:" و(أو) يعطف بها إما لتخيير وإما لإضراب، مثل:﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ذكره الفراء"[٦]

---

[١] يقصد ابن مالك في شرح التسهيل، انظر: شرح التسهيل ٢١٤/٣.

[٢] توضيح المقاصد ١٢٦/٢-١٢٧.

هذا صدر بيت من الخفيف، وهو لأبي نواس في ديوانه ٤٦.

وعجزه: ... ... ثُمَّ قد ساد قَبْلَ ذلِك جَدُّه.

[٣] معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١.

[٤] سورة الصافات ١٤٧/٣٧.

[٥] توضيح المقاصد ١٣٣/٢

[٦] تحرير الخصاصة ٥١٠/٢.

وقال ابن هشام:" تأتي (أو) للإضراب عند الكوفيين وأبي علي، حكى الفراء: اذهب إلى زيدٍ أو دع ذلك فلا تبرح اليوم"[١]

وقال ابن جابر:" ثم ذكر الناظم معنى سادساً وهو الإضراب، وهو مذهب الكوفيين وأبي علي من البصريين، حكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذاك فلا تبرح"[٢]

وقال الشاطبي:" وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى وَصُـورَتُهَا أَوْ أَنْـتِ فِـي الْعَـيْنِ أَمْلَـحُ

قال: معناه: بل أنتِ"[٣]

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن (أو) تأتي للإضراب، وذلك إذا أراد المتكلم الإضراب عن الكلام الأول وإثبات ما بعد (أو)، كقولنا: أنا مسافر اليوم، ثم يبدو لك، فتقول: أو مقيم، أي: بل مقيم، قال الفراء:" وكذلك تفعل العرب في (أو) فيجعلونها نسقاً مفرِّقة لمعنى ما صلحت فيه أحدٌ، وإحدى، كقولك: اضرب أحدهما زيداً أو عمراً، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحدٌ -وإن صلحت- جعلوها على جهة (بل)، كقولك: اذهب إلى فلانٍ أو دع ذلك فلا تبرح اليوم، فقد دلّك هذا على أن الرجل قد رجع عن أمره، وجعل (أو) في معنى (بل)" [٤]

وقال أيضاً:" وقوله ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (أو) هنا في معنى (بل)، كذلك في التفسير مع صحته في العربية"[٥]، وقال مغلظاً القول على من ذهب غير هذا المذهب:" من زعم أن (أو) في هذه الآية على غير معنى (بل) فقد افترى على الله، لأن الله تبارك وتعالى لا يشُك"[٦]

---

[١] أوضح المسالك ٣٢٢/٣.

[٢] شرح ابن جابر ٢٨٠/٣.

[٣] المقاصد الشافية ١٢١/٥.

والبيت من الطويل، وهو منسوب لذي الرمة في معاني القرآن ٦٩/١ والخصائص ٤٥٨/٢، ولم أعثر عليه في ديوانه، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٦/٢ وخزانة الأدب ٦٩/١١.

[٤] معاني القرآن للفراء ٦٩/١.

[٥] معاني القرآن للفراء ٦٩٨/٢.

[٦] معاني القرآن للفراء ١٩٣/١.

٨٠. مجيء (أم) المنقطعة للإضراب

قال ابن مالك:

وَبِانْقِطَـــاعٍ وبِمَعْنَـــى بَـــلْ وَفَـــتْ إنْ تَـــكُ مِمَّـــا قُيِّـــدَتْ بِـــهِ خَلَـــتْ

وقال الشاطبي:" وقد حكى الأُبّذي فيها خلافاً بين البصريين والكوفيين، فحكى عن البصريين ما ذُكر، وعن الكوفيين قولين: أحدهما: حكاه الفراء أنها بمعنى (بل) وحدها مطلقاً، فإذا قلت: هل قام زيدٌ أم عمرو قائم؟ أو قلت: قام زيدٌ أم عمرو قائم؟، فالمعنى عنده: بل عمرو قائم"[١].

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر الشاطبي[٢] في شرحه لبيت ابن مالك المذكور أعلاه أن (أم) إن لم تقع بعد همزة التسوية، ولا بعد همزة تُغْني عن ذكر(أيٍّ) فهي المنقطعة أو التي بمعنى بل، وقد أشار إلى أن هذا مذهب البصريين.

وقد ذهب الفراء إلى أن (أم) في مثل تلك الحالة لا تكون إلا بمعنى (بل) مطلقاً، كقولنا في: هل قام زيدٌ أم عمروٌ قائم، بل عمرو قائمٌ.

وذهب الكسائي إلى أنها تأتي بمعنى (بل) بشرط أن يكون ما بعدها بمنزلة ما قبلها، فإذا قلت: قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير: بل عمروٌ قائم.

وقد ذهب الفراء أيضاً إلى أنها قد تقع بعد مفردٍ وتأتي بمعنى بل من غير استفهام، قال الفراء:" وقوله ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا﴾[٣]، ربما جعلت العرب (أم) إذا سبقها استفهام لا تصلح أيٌّ فيه على جهة بل، فيقولون: هل لك قِبَلنا حق أم أنت رجلٌ معروف بالظلم، يريدون: بل أنت رجل معروف بالظلم"[٤]، وقال في في موضع آخر:" والعرب تجعل (بل) مكان (أم) و(أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام"[٥]

---

[١] المقاصد الشافية ١١١/٥.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ١١١/٥-١١٣.

[٣] سورة الزخرف ٥٢/٤٣.

[٤] معاني القرآن للفراء ٦٧/١.

[٥] معاني القرآن للفراء ٦١٢/١.

٨١. مجيء (إلا) عاطفة بمعنى الواو

قال الشاطبي في إشارة إلى الحروف المختلف فيها، أهي للعطف أم لا:" وأما (إلا) فذهب الأخفش إلى جوازها كونها حرف عطف، لأنها عنده تجيء بمعنى الواو، كقوله تعالى:﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[١] وكذلك جعلها الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز مجيء (إلا) عاطفة بمعنى الواو إذا عطفت على استثناء قبلها مخرج منها ، قال:" أن العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى (إلا) ومعنى الواو سواء، فيجعل (إلا) مكان (سوى) فيصلح"[٤]

أما إن لم تُعْطَف (إلا) على استثناء قبلها مخرج منها فهذا غير جائز في اللغة العربية، حيث قال تعقيباً على قوله تعالى ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[٥]، قال:" وقد قال بعض النحويين (إلا) في هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنه قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية، إنما تكون (إلا) بمنزلة الواو إذا عطفت على استثناء قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو، كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، تريد بـ(إلا) الثانية أن ترجع إلى الألف، كأنك أغفلت المائة فاستدركتْها، فقلت: اللهم إلا مائة"[٦]

وقال معقباً على قوله تعالى:﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[٧]، قال:" هو في المعنى: إلا الذي شاء ربك من الزيادة، فلا تجعل (إلا) في منزلة الواو، ولكن بمنزلة (سوى)، فإذا كانت سوى في موضع (إلا) صلحت بمعنى الواو "[٨]

---

[١] سورة البقرة ١٥٠/٢.

[٢] سورة النمل ١٠/٢٧.

[٣] المقاصد الشافية ٦٢/٥.

والآية من سورة هود ١٠٧/١١.

[٤] معاني القرآن للفراء ٣٧٨/١.

[٥] سورة البقرة ١٥٠/٢.

[٦] معاني القرآن للفراء ٧٩/١.

[٧] سورة هود ١٠٧/١١.

[٨] معاني القرآن للفراء ٦٠٢/١-٦٠٣.

وفي تعقيبه على قوله تعالى:﴿إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلاَّ مَن ظَلَمَ﴾(١) ، قال:" وقد قال بعض النحويين: إن (إلا) في اللغة بمعنى الواو، وإنما معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسنا، ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا، لأني لا أجيز: قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلا) بمعنى الأسماء قبل (إلا)، وقد أراه جائزاً أن تقول: عليك ألف سوى ألف أخر، فإن وضعت (إلا) في هذا الموضع صلحت، وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا"(٢)

ومن خلال النصوص السابقة اتضح لي أن الشاطبي عندما نقل رأي الفراء نقله على إطلاقه دون تقييد، فالصحيح أن الفراء أجاز مجيء (إلا) عاطفة بمعنى الواو؛ لكنه وضع لذلك شرطاً بأن يصلح إخراج المستثنى من المستثنى منه.

٨٢. مجيء الواو عاطفة من غير ترتيب

قال الشاطبي:" وبعضهم يحكي عن الفراء المخالفة في هذا، وليس بصحيح، إذْ قد نص في معاني القرآن له على ما نص عليه غيره من عدم التزام الترتيب"(٣)

❑ **التوضيح والتحليل:**

عقب الشاطبي على قول ابن مالك:

فَـــاعْطِفْ بِـــوَاوٍ لاَحِقَـــاً أَوْ سَـــابِقَاً   فِـــي الْحُكْـــمِ أَوْ مُصَـــاحِبَاً مُوَافِقَـــاً

بقوله:" يعني أن الواو معناها في العطف الجمع المطلق من غير ترتيب ولا معية. فإذا قلت: قام زيدٌ وعمروٌ، احتمل أن يكون عمروٌ لاحقاً لزيدٍ، أي قائماً بعده"(٤).

وقد نقل الشاطبي عن السيرافي الاتفاق بين البصريين والكوفيين على هذا المعنى، وكذلك ذهب الفراء مذهبهم، ورد على من زعم أن الفراء قد خالف في هذا، بدليل نصه في معاني القرآن على ما ذهب إليه الفريقان، حيث قال الفراء:" فأمّا (الواو) فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأوّل، والأوّل الآخرَ، فإذا قلت: زرتُ عبدَ اللّه وزيداً؛ فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيادة، وإذا قلت:

(١) سورة النمل ٢٧/١٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٦٠٢/١

(٣) المقاصد الشافية ٧٠/٥.

(٤) المقاصد الشافية ٧٠/٥.

زرتُ عبدَ اللّه ثم زيداً، أو زرت عبد اللّه فزيدا كان الأوّل قبل الآخر، إلا أن تريد بالآخر أن يكون مردودا على خبر المخبر فتجعله أوّلا"[١].

وقد نقل ابن هشام أن الواو لمطلق الجمع مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيرون أنها للترتيب، ورُدَّ عليهم بقوله " إنْ هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين" فلو كانت للترتيب لآمنوا بالبعث، وهذا مخالف لاعتقادهم.

٨٣. العطف بـ(لا) على اسم (لعل)

قال المرادي:" أجاز الفراء العطف بها على اسم (لعل) كما يعطف بها على اسم إن، نحو: لعل زيداً لا عمراً منطلق"[٢]

٨٤. إعادة الخافض في العطف على الضمير المخفوض

قال ابن مالك:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرُ خَفْضٍ لَازِمَاً قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمَاً إذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

قال المرادي:" وهو حاصل كلام الفراء فإنه أجاز: مررت به نفسِه وزيدٍ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ"[٣]

وقال الشاطبي:" فهذا لازم عند هؤلاء، وهم البصريون، ورأى الكوفيون أن ذلك غير لازم، بل يجوز عندهم ألا يعاد الخافض، فتقول: مررت بك وزيدٍ، وجئت إليك وعمروٍ، ... وأنشد الفراء:

تُعَلّق فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ... فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوْطُ نَفَانِفِ"[٤]

☐ التوضيح والتحليل:

تحدث ابن مالك في بيتيه عن إعادة الخافض في العطف على المرفوع المخفوض، حيث يجعله البصريون شرطاً، فلا يجوز العطف عليه إلا مع إعادة الخافض، فلا تقول: مررت بك وزيدٍ،

---

[١] معاني القرآن للفراء ٢٩٨/١.

[٢] توضيح المقاصد ١٤٠/٢.

[٣] توضيح المقاصد ١٤٥/٢.

[٤] المقاصد الشافية ١٥٩/٥.

والبيت من الطويل، وهو لمسكين الداري، في ديوانه ٥٣.

وإنما تقول: مررت بك وبزيدٍ، مستدلين بقوله تعالى:" وعليها وعلى الفلك تحملون" وقوله" ومنك ومن نوح".

وقد ذهب الكوفيون ووافقهم ابن مالك إلى جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض، نحو: مررت به نفسه وزيدٍ، قال ابن مالك (وليس عندي لازماً).

أما الفراء فقد ذهب إلى أنّ مثل ذلك قبحٌ في الكلام، ولا يجوز إلا في ضرورة شعر، فقد علق الفراء في معانيه على البيت المذكور بقوله:" هو كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه، وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[١]

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٩٥.

بَابُ الْبَدَلِ

٨٥. نوع البدل في قوله تعالى:﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ، ٱلنَّارْ﴾[١]

قال المرادي:" وذهب الفراء وتبعه ابن الطراوة إلى أن (النار) بدل كل من كل، عبر بالأخدود عن النار لما كان مشتملاً عليها، كقولهم: عفيف الإزار"[٢]

❑ **التوضيح والتحليل:**

اختلف النحاة في نوع البدل في كلمة (النار) في قوله تعالى:﴿أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارْ﴾[٣]، فقد ذهب الفراء إلى أنه بدل كل من كل، وذلك لأن النار مساوية لكلمة الأخدود في المعنى، حيث قال:" ومن خفض " النارِ ذات الوقود" وهي في قراءة العوم جعل النار هي الأخدود، إذ كانت النار فيها كأنه قال: قتل أصحاب النار ذات الوقود"[٤]

وذهب ابن هشام[٥] إلى اعتبارها بدل اشتمال، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال، مقدراً الآية بقوله: أي: النار فيه، وقيل: الأصل ناره، ثم نابت أل عن الضمير.

كما نقل المرادي[٦] عن ابن خروف، وابن مالك[٧] عن الزجاجي: أنها بدل إضراب، وهو أن تخبر عن المبدل منه بشيء ، ثم يعن لك أن تخبر عنه بشيء آخر.

ولا أعتقد أن هذا الرأي يصح، لأن بدل الإضراب يطلق المتكلم الحكم، وهو صواب، ويتبين له أن غيره أفضل منه، وهذا لا يليق في جنب الله،

---

[١] سورة البروج ٨٥/٤-٥.

[٢] توضيح المقاصد ١٥٣/٢.

[٣] سورة البروج ٨٥/٤-٥.

[٤] معاني القرآن ٩٦٩/٢.

[٥] انظر: أوضح المسالك ٣٤١/٣.

[٦] انظر: توضيح المقاصد ١٥٣/٢.

[٧] انظر: شرح التسهيل ١٩٤/٣.

بَابُ النِّدَاء

٨٦. القول إذا أُتبع المنادى المفرد بمماثل له مضاف

قال ابن هشام:" قال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور"[١]

قال ابن قيم الجوزية:" إذا أتبع المنادى المفرد المستحق للبناء على الضم بمماثل له مضاف مثل: يا سعدُ سعدَ الأوس، ويا زيدُ زيدَ الخيل، تعين نصب الثاني لكونه تابعاً مضافاً، وأما الأول فقياسه أنه يبقى على ضمة لأنه منادى مفرد معرفة، واختلف في توجيهه، فعند سيبويه أنه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم، وعند المبرد أنه مضاف إلى محذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وعند الفراء أنهما معاً مضافان إلى الثاني، وقيل: بل ركبا قبل الإضافة كخمسة عشر"[٢]

وقال الشاطبي:" وأنشد الفراء:

أَلَا يَـا اسْـلَمِي يَـا هِنْـد هِنْـدَ بَنِـي بَـدْرٍ وَإِنْ كَــانَ حَيَّانَــاً عَــدَى آَخِــرَ الــدَّهْرِ"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أنه إذا أتبع المنادى المفرد المبني على الضم بمماثل له مضاف فكلاهما مضاف إلى الثاني، نحو: يا سعد سعد الأوس، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة.

وقد خالف الفراء بذلك مذهب سيبويه في القول بزيادة الاسم الثاني، وأنه مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وأن الأول منادى مضاف لما بعد الثاني، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، والاسم الثاني زائد بين المضاف والمضاف إليه.

وخالف كذلك المبرد في أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الثاني، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، والاسم الثاني مضاف للذي بعده، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه على طريقة من قال: قطع الله يد ورجل من قالها.

---

[١] أوضح المسالك ٢٣/٤.

[٢] إرشاد السالك ٨٤٣/٢-٨٤٤.

[٣] المقاصد الشافية ٣٢٧/٥.

والبيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ١٢٨.

٨٧. القول في إعراب المنادى العلم الموصوف بابن

قال المرادي:" فإن الفراء أجاز في نحو:﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[١] تقدير الفتحة والضمة" [٢]

وقال الشاطبي:" حُكي عن الفراء أنه أجاز في قوله تعالى:﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ الوجهين" [٣]

❐ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى أن المنادى المنسوب إلى أبيه يجوز فيه الوجهان: الرفع والنصب، وفي ابن لا يجوز فيها إلى النصب، قال الفراء:" "عيسى" في موضع رفع، وإن شئت نصبت، وأما (ابن) فلا يجوز فيه إلا النصب، وكذلك تفعل في كل اسم دعوته باسمه، ونسبْته إلى أبيه، كقولك: يا زيدُ بنَ عبد الله، ويا زيدَ بنَ عبد الله، والنصب في (زيد) في كلام العرب أكثر، فإذا رفعت فالكلام على دعوتين، وإذا نصبت فهو دعوة: فإن قلت: يا زيد أخا تميم، أو قلت: يا زيد ابن الرجلِ الصالح؛ رفعتَ الأول، ونصبت الثاني"[٤].

وقد ذكر المرادي خمسة شروط وضعها جمهور النحاة لجواز فتح المنادى المضموم، حيث قال:"

- الأول: أن يكون علماً
- الثاني: أن ينعت بابن
- الثالث: أن يضاف الابن إلى علم
- الرابع: ألا يُفصل بين ابن وموصوفه
- الخامس: أن يكون المنادى مما يضم لفظاً"[٥]

فهو قد اشترط في الخامس أن يكون المنادى مما يُضم لفظاً، وعلى ذلك فهو يخالف مذهب الفراء، إذْ لم يشترط الفراء ذلك، حيث أجاز في عيسى الوجهين، وهي مما لا تظهر حركة الإعراب عليها، وقد نص على المخالفة بقوله تعقيباً على الآية﴿ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾[٦]، قال :" والصحيح تقدير الضمة، إذ لا فائدة في تقدير الفتحة"[٧]

---

(١) سورة المائدة ١١٦/٥.

(٢) توضيح المقاصد ١٧٣/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٢٧٤/٥.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٤٧/١.

(٥) توضيح المقاصد ١٧٢/٢.

(٦) سورة المائدة ١١٠/٥.

(٧) توضيح المقاصد ١٧٣/٢.

٨٨. إعراب المنادى المفرد النكرة الموصولة بالصفة

قال المرادي:" قال في التسهيل[١]: ويجوز نصب ما وُصف من معرف بقصدٍ وإقبال، وحكاه في شرحه عن الفراء، وأيده بما روي عنه من قوله ﷺ في سجوده "يا عظيماً يُرْجَى لكلِ عظيم"[٢]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى أن المنادى النكرة الموصولة بالصفة تؤثر العرب إعرابها بالنصب، نحو: يا رجلاً كريماً أقبل، ويجوز كذلك رفعها.

قال الفراء:" والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، ويا راكباً على البعير أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون، أنشدني بعضهم:

يَــا سَــيِّدَاً مَــا أَنْــتَ مِــنْ سَــيِّدٍ ... مُوَطّــأ الْأَعْقَــابِ رَحْــبَ الــذراع

قَــــوّالِ مَعْــــرُوفٍ وفَعَّالَــــة ... نَحَّــارُ أُمَّــاتِ الرِّبَــاعِ الرِّتَــاعِ

أنشدنيه بعض بني سُليم (موطّأ) بالرفع، وأنشدنيه الكسائي (موطّأ) بالخفض، ... ولو رفعت النكرة الموصولة بالصفة كان صواباً"[٣].

وقال أيضاً:" وسمعت أبا الجراح يقول لرجلٍ: أيا مجنونُ مجنونُ، إتباعٌ، وسمعت من العرب: يا مهتمٌ بأمرنا لا تهتمّ، يريدون: يا أيها المهتمّ"[٤].

٨٩. القول في اللهم

قال المرادي:" قال في الارتشاف: لا يستعمل (اللهم) إلا في النداء، وشذَّ استعماله في غير النداء، قلت: أنشد الفراء لبعض العرب:

كَحِلْفَــــةٍ مِــــنْ أبــــي ربــــاحٍ ... يَسْــــمَعُها لاهُــــمَّ الكبــــار

وفيه شذوذان: أحدهما: استعماله في غير النداء، لأنه فاعل يسمعها، والثاني: تخفيف ميمه"[٥]

---

[١] انظر: شرح التسهيل ٣/٢٤٨

[٢] توضيح المقاصد ٢/١٦٨.

[٣] معاني القرآن للفراء ٢/٦٨٢-٦٨٣.

والبيتان من السريع، وهما للسفاح اليربوعي في لسان العرب ١٢/٢٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/٢٨٥.

[٤] معاني القرآن للفراء ٢/٦٨٣.

[٥] توضيح المقاصد ٢/١٧٦-١٧٧.

والبيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ٣٣٣.

❑ **التوضيح والتحليل:**

ورد البيت عند الفراء في معانيه في استعمال العرب (اللهم) بتخفيف الميم، فقد ذهب الفراء إلى جواز تخفيف ميم (اللهم)، وقد نقل الفراء عن العرب أنهم لمّا أكثروا استعمال (اللهم) خففوا ميمها، حيث قال في معانيه:" وقد كثرت (اللهم) في الكلام، حتى خُفِّفتْ ميمها في بعض اللغات؛ أنشدني بعضهم:

كحلفةٍ من أبي رياح يسمعها اللهم الكبار

وإنشاد العامة: لاهه الكبار، وأنشدني الكسائي: يسمعها الله والله كبار"[١] ، وقدر روى الفراء البيت في موضع آخر بلفظة (الهمة) بمعنى الشيخ الفاني، حيث قال: "وقال الشاعر:

كحلفة من أبي رياح يسمعها الهِمّةُ الكبار

الهمّ والهمّة: الشيخ الفاني"[٢]

والبصريون يرون الميم المشددة في نهاية لفظ الجلالة عوضاً عن حرف النداء المحذوف، والكوفيون يرونها بعض جملة محذوفة، وهو رأي الفراء

قال الفراء :" "اللهم" كلمة تنصبها العرب، وقد قال بعض النحويين: إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان لأنها لا تنادي بـ(يا)؛ كما تقول: يا زيد، ويا عبد الله، فجعلت الميم فيها خلفاً من (يا)، ... ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة، مثل: الفم وابنم وهم، ونرى أنها كلمة ضم إليه: أُمّ، تريد: يا الله أُمّنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في الهاء من همزة أمّ لما تركت انتقلت إلى ما قبلها، ... وقد كثرت اللهم في الكلام حتى خففت ميمها"[٣]

٩٠. رفع نعت المنادى المبني على الضم إذا كان مضافاً

قال المرادي:" أجاز الكسائي والفراء والطوال وابن الأنباري الرفعَ في نحو: يا زيدُ صاحبُنا، والصحيح المنع، لأن إضافته محضة، وأجاز الفراء رفع التوكيد المنسوق المضافين قياساً إلى النعت، وقد سمع الرفع في: يا تميمُ كلُّهم، وحمل على القطع، أي: كلكم يدعى"[٤].

---

[١] معاني القرآن للفراء ١/١٦١.

[٢] معاني القرآن للفراء ٢/٧٠٤.

[٣] معاني القرآن للفراء ١/١٦١.

[٤] توضيح المقاصد ٢/١٧٩.

❐ **التوضيح والتحليل**

ذهب الفراء إلى نعت المنادى المبني على الضم إذا كان النعت مضافاً، نحو ما تقدم في المثال السابق: يا زيدُ صاحبنا، وقد ردَّه ابن مالك في شرح التسهيل حيث قال:" وهو غير جائز، لاستلزامه تفضيل فرع على الأصل، وذلك أن المضاف لو كان منادى لم يكن بدٌّ من نصبه، فلو جوّز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء المضاف في التبعية على المضاف في الاستقلال"(١)، فابن مالك ذهب إلى أنه منصوب ولا يجوز في الرفع البتة، وعلى مذهبه نقول: يا زيدُ صاحبَنا، بالنصب.
كما أجاز الفراء على غرار الجواز في النعت الجواز في التوكيد وعطف النسق.

٩١. اتباع اسم الإشارة (أي) بمصحوب (أل) في النداء

قال المرادي:" وقد أجاز الفراء والجرمي اتباع (أي) بمصحوب (أل) التي لِلَمْح الصفة، نحو: يا أيها الحارثُ، والمنع مذهب الجمهور، ويتعين أن يجعل ذلك عطف بيان عند من أجازه"(٢)

٩٢. القول عند إضافة (ابن) إلى الأم والعم

قال المرادي:" ابن أم، وابن عم، فإنهما لما كثر استعمالهما في النداء خُصّا بالتخفيف، فيقال: يا ابن أمّ بفتح الميم وكسرها، أما الفتح ففيه قولان: أحدهما: أن الأصل (أمَّا) و(عمَّا) بقلب الياء ألفاً، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها، والثاني: أنهما جعلا اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح، والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش، والثاني قيل هو مذهب سيبويه والبصريين"(٣)

❐ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى أن فتح الميم في أمَّ وعمَّ، أصلها الألف المنقلبة عن ياء المتكلم : يا ابن أمي، وابن عمي، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٥٩-٢٦٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/١٨٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٩٠.

٩٣. وجه كسر التاء في يا أبتِ، ويا أمتِ

قال المرادي:" وعن الفراء أن الكسر في التاء إنما هو لأن الياء في النية"[١]

وقال أيضاً:" اختلف في ضم التاء من: يا أبت، ويا أمت، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس"[٢]، وقال:" مذهب البصريين الوقف على هذه التاء بالهاء ومذهب الفراء بالتاء"[٣]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى أن التاء في يا أبت ويا أمت –والتي هي تعويض عن ياء المتكلم في أب وأم– ذهب إلى أن أصلها الياء، وحذفت الياء ودلت الكسرة التي على التاء عليها، ورده أبو إسحاق وقال: كيف تكون الياء في النية؟ ولا يقال: يا أبتي؟[٤]

وقد ذكر المرادي أن الفراء قد أجاز ضم التاء في نحو: يا أبتُ ويا أمتُ، ورأيته في معاني القرآن يجيز الفتح أيضاً، كما ذكر أن الوقف عليها بالتاء هو مذهب الفراء، ولكن هذا ليس على إطلاقه، فقد قيد الفراء ذلك بأمور بينها في معانيه، قال الفراء:" وقوله ﴿يَٰٓأَبَتِ﴾[٥] لا تقفْ عليها بالهاء وأنت خافض لها في الوصل، لأن تلك الخَفضة تدل على الإضافة إلى المتكلم، ولو قرأ قارئ: يا أبتُ، لجاز، وكان الوقف على الهاء جائزاً، ولم يقرأ بها أحد نعلمه، ولو قيل: يا أبتَ لجاز الوقف عليها بالهاء من جهة، ولم يجز من أخرى، فأما جواز الوقوف على الهاء فأن تجعل الفتحة فيها من النداء ولا تنوي أن تصلها بألف الندبة فكأنه كقول الشاعر:

كِليني لهَمٍّ يا أمَيْمَة ناصِبِ ... ...[٦]

وأما الوجه الذي لا يجوز الوقف على الهاء، فأن تنوي: يا أبتاه ثم تحذف الهاء والألف؛ لأنها في النية متصلة بالألف كاتّصالها في الخفض بالياء من المتكلم"[٧]

وقد ذهب ابن مالك إلى أن التاء عوض عن ياء المتكلم، وكسرها أكثر من فتحها، وجعلها هاء في الخط والوقف جائز، وقد تكلم بشيء من التفصيل لا مجال في هذا المقام لذكره[٨].

---

[١] توضيح المقاصد ١٩٢/٢.

[٢] توضيح المقاصد ١٩٤/٢.

[٣] توضيح المقاصد ١٩٤/٢.

[٤] انظر: توضيح المقاصد ١٩٢/٢.

[٥] سورة مريم ٣٤/١٩.

[٦] هذا صدر بيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٩.

وعجزه: ... ... وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ

[٧] معاني القرآن للفراء ٣٨٢/١.

[٨] انظر: شرح التسهيل ٢٦٢/٣-٢٦٤.

بَابُ التَّرْخِيم

٩٤. ترخيم ما آخره هاء تأنيث

قال ابن مالك:

وَجَوِّزَنَّــــه مُطْلَقَــــاً فِــــي كُــــلِّ مَــــا ... أُنِّــــثَ بِالْهَــــا وَالَّــــذِي قَــــدْ رُخِّمَــــا

بِحَــــذْفِهَا وَفِّــــرْهُ بَعْــــدُ وَاحْظُــــلَا ... تَــرْخِيمَ مَــا مِــنْ هَــذِهِ الْهَــا قَــدْ خَــلَا

قال الشاطبي:" وأجاز الفراء حذف ما قبل الهاء، إن كان زائداً، فيجوز عنده في: مَرْوانَة، يا مَرْوَ، وفي مَرْجَانَة، يا مَرْجَ، والسماع بذلك معدوم"(١)

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر ابن مالك أنه يجوز ترخيم كل ما أنّث بالهاء من غير شرط، كان علماً أو غيره، فتقول في: فاطمة وعائشة، يا فاطمُ، و: يا عائشُ، ثم ذكر أن ما رُخِّم بحذف الهاء لا يجوز أن يرخَّم بعد ذلك، فلا يجوز أن يقال في: فاطمة، يا فاطِ، ولا في مروانة، يا مروا.

وقد ذهب الفراء إلى جواز حذف ما قبل الهاء إن كان زائداً، فنقول على مذهبه في: فاطمة، يا فاطِ، وفي مروانة: يا مروا، وفي مرجانة: يا مَرْجَ، وقد خالفه الشاطبي في ذلك لانعدام السماع فيما ذهب إليه الفراء.

٩٥. الترخيم الذي يحذف فيه الآخر وما قبله

قال ابن مالك:

ومَــعَ الآخَــرِ احْــذِفِ الــذي تــلا ... إنْ زِيــدَ لِيْنــاً ســاكناً مُكَمِّــلا

أرْبَعَــةٌ فَصَــاعِداً والخُلْــفُ فــي ... واوٍ ويــاءٍ بهمــا فــتْحٌ قُفِــي

قال المرادي:" فلو كان صحيحاً حذف الآخر وحده، فتقول في: سَفَرْجل وقِمَطْر: سفرْجَ، وقِمَطْ، خلافاً للفراء في نحو قمطر، فإنه يقول: يا قِمَ، بحذف حرفين"(٢)

وقال ابن الوردي:" وأجاز الفراء عِمَ، مَجِ، ثَمُ، واشترط مجرد سكونِ متلوِ الآخر"(٣)

وقال الشاطبي:" وهذا مذهب الفراء والجرمي، فيقولان في: فردوس مسمى به: يا فِرْدَ، وفي إِدْرَوْن: يا إِدْرَ، وفي غُرْنَيْق: يا غِرْنَ، وفي زُمِّيل: يا زُمَّ"(٤)

---

(١) المقاصد الشافية ٥/٤١٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٢١.

(٣) تحرير الخصاصة ٢/٥٦٥.

(٤) المقاصد الشافية ٥/٤٣٤-٤٣٥.

❐ التوضيح والتحليل:

ذكر ابن مالك الترخيم الذي يحذف فيه الآخر وما قبله، واشترط لذلك شروط:

الشرط الأول: أن يكون ما قبل الآخر زائداً لا أصلياً، فلو كان أصلياً لم يجز، فلا يجوز عنده أن يقال في قِمَطْر، يا قِمَ، وقد أجازه الفراء، ذكر ابن الوردي رأي الفراء فقال:" وإن لم يكن ذا لين فقال: قِمَ، في قِمَطْر، إذْ ليس في المتمكنات ما آخره صحيح ساكن"[١] أي أنه جوّز حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط، مثل: قِمَ، في قِمَطر، وهِرَ، في هِرَقْل، وقوله "إذ ليس في المتمكنات ما آخره صحيح ساكن" أي أنه لو اقتصر على حذف الحرف الأخير لأصبحت الكلمة قِمَطْ، وهِرَقْ، بتسكين آخرها، وليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن.

والشرط الثاني: أن يكون الزائد حرف لين ساكن، وحروف اللين هي: الواو والألف والياء، فُهِم ذلك من قوله (إنْ زيدَ لينا)، فإن كان الزائد غير حرف لين لم يجُز حذفه مع الآخر.

والشرط الثالث: أن يكون ذلك الحرف الذي قبل الآخر مكملاً للأربعة، أي: يكون رابع الأحرف المتقدمة فأكثر، فلو كان الحرف لا يبلغ أن يكون مكملاً للأربعة فلا يجوز حذفه مع الآخر، نحو: عماد، وسعيد، وثمود، وقد أجازه الفراء، نقله عنه ابن الوردي بقوله:" وأجاز الفراء عِمَ، مَجِ، ثَمُ، واشترط مجرد سكونٍ متلوِ الآخر"[٢]، وقد ذكر السيوطي علة ما ذهب إليه الفراء بقوله:" إنما قال الفراء بالحذف في ثمود فراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمة"[٣]

وهو بذلك يخالف مذهب البصريين الذي أشار إليه الشاطبي بقوله:" وخالف ها هنا الفراءُ فأجاز ذلك، وهو مردودٌ عند البصريين، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في نظير هذا الشرط فيما تقدم"[٤]، ومذهبهم في ذلك أنه يجوز في ما كان ثلاثياً، قال المرادي:" فلو كان ثلاثياً نحو: عماد وسعيد وثمود؛ فمذهب البصريين أنه يرخم بحذف آخره فقط"[٥]

---

[١] تحرير الخصاصة ٥٦٥/٢.

[٢] تحرير الخصاصة ٥٦٥/٢.

[٣] همع الهوامع ٨٥/٣.

[٤] المقاصد الشافية ٤٣١/٥.

[٥] توضيح المقاصد ٢٢٣/٢.

وقد نقل ابن مالك عن الفراء جواز الوجهين، حذف الآخر وحده كالبصريين، وحذفه مع الألف والياء، قال ابن مالك:" وأجاز الفراء أن يقال في عماد وسعيد وثمود: يا عِمَا، ويا سَعِي، ويا ثَمُو، ويا عمَ، ويا سعِ، ويا ثَمُ"(١)

أما قول ابن مالك:" والخُلْفُ في واوٍ وياءٍ بهما فتْحٌ قُفي" أي: أن الواو والياء اللذين يقعان قبل الآخر، إذا كان ما قبلهما مفتوحاً، ففي جواز حذفهما مع الآخر ومنعه خلاف بين النحويين، أشار إليه المرادي وابن والوردي وابن عقيل والشاطبي

قال المرادي:" لو كان قبل الواو والياء فتحة نحو: غُرْنَيْق، وفِرْعَوْن، فمذهب الفراء والجرمي أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة، لا يفرقان بين النوعين"(٢)

وقال ابن الوردي بقوله :" ويختلف فيما تلت واوه وياؤه فتحاً، كفرعون، وغُرْنيق، فقال الفراء والجرمي: فِرْعَ، غُرْنَ، وقال غيرهما: فِرْعَوْ، وغُرْنَيْ"(٣)

وقال ابن عقيل:" وأما فِرْعَوْن ونحو –وهو ما كان قبل واو فتحة، أو قبل يائه فتحة كغُرْنَيْق ففيه خلاف؛ فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة مِسْكِين ومَنْصور، فتقول عندهما: يا فِرْعَ، ويا غُرْنَ، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك، فتقول عندهم: يا فِرْعَوْ، ويا غُرْنَيْ"(٤).

وقال الشاطبي بقوله:" فمنهم من يجيز حذفهما معه، ويحكم لهما بحكم ما لو كان قبلهما من التحريك من جنسهما، وهذا مذهب الفراء والجرمي، فيقولان في: فردوس مسمى به: يا فِرْدَ، وفي إِدْرَوْن: يا إِدْرَ، وفي غُرْنَيْق: يا غِرْنَ، وفي زُمِّيل: يا زُمَّ، ومنهم من يمنع ذلك، ولا يجيز إلا حذف الآخر، فيقول: يا فِرْدَوْ، ويا إِدْرَوْ، ويا غُرْنَيْ، ويا زُمَّيْ"(٥).

---

(١) شرح التسهيل ٣/٢٨٠.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٢٣.

(٣) تحرير الخصاصة ٢/٥٦٥.

(٤) شرح ابن عقيل ٣/٢٩١.

(٥) المقاصد الشافية ٥/٤٣٤-٤٣٥.

٩٦. القول في ترخيم الثلاثي المحرك الوسط

قال المرادي:" وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط"[١].

وقال ابن الوردي:" وانفرد الفراء بترخيم ثلاثي محرك الوسط"[٢].

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط، فيقال: يا حَكَ في يا حكم، وقد نقل المرادي عن الجمهور المنع، حيث قال:" فلا يجوز ترخيم الثلاثي تحرك وسطه، نحو: حَكَم، أو سُكِّنَ، نحو: بَكْر، هذا مذهب الجمهور"[٣]

٩٧. ترخيم المركب

قال المرادي:" إذا رخم المركب حذف عجزه، نحو: يا بعلَ، ويا سيبَ، في: بعلبك وسيبويه، وفي خمسةَ عشر علماً، يا خمسةَ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه)، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فنقول: يا سيبويْ"[٤]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى منع تركيب العدد إذا كانا علمين، وقد خالفه المرادي بقوله:" إذا رخمت: اثنا عشر، واثنتا عشر، علمين، حذفت العجز مع الألف، فتقول: يا اثنَ، ويا اثنتَ، كما يقال في ترخيمها لو لم يركبا"[٥] وقد منعه الفراء، وأجاز ترخيم المركب المنتهي بـ(ويه)، وذلك بحذف الهاء منه، فنقول في سيبويه: سيبويْ، وفي درستويه: دَرَستويْ، وهكذا.

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٢٢٠.

[٢] تحرير الخصاصة ٢/٥٦٥.

[٣] توضيح المقاصد ٢/٢٢٠.

[٤] توضيح المقاصد ٢/٢٢٤.

[٥] توضيح المقاصد ٢/٢٢٤.

بَابُ الْاِسْتِغَاثَة

٩٨. القول في لام المستغاث

قال ابن مالك:

إِذَا اسْـــتُغِيثَ اسْــمٌ مُنَـــادَى خُفِضَــا   بِـــاللَّامِ مَفْتُوحَـــاً كَـــ(يَا لَلْمُرْتَضَـــى)

قال المرادي:" اختلفوا في اللام الداخلة على المستغاث، فقيل: هي بقية آل، والأصل: يا آل زيد، وزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف[1] عن الكوفيين، ونقله صاحب النهاية عن الفراء، وفي نسبته إلى الفراء نظر، لأن الفراء حكى أن من الناس من زعم أنها بقية من آل، فظاهر حكايته أنه ليس مذهباً له"[2]

❑ التوضيح والتحليل:

نبه ابن مالك في ألفيته على أن لام المستغاث هي اللام الجارة لقوله (خفضا باللام) ولم يقل: خفض بغيرها، وقد أشار الشاطبي إلى أنه هذا هو مذهب البصريين، حيث قال:" وذلك أن مذهب أهل البصرة أن هذه اللام ليست مختصرة من شيء؛ بل هي لام الجر التي في لزيدٍ، ولعمروٍ"[3]

وذهب الكوفيون –كما أشار المرادي وكذلك الشاطبي– إلى أنها ليست لام الجر، وإنما أصلها: آل، بمعنى: أهْل، ثم اختُصر ذلك لكثرة الاستعمال، فالأصل أن يقال: يا آل زيدٍ، فلما اختصر صار: يالَ فلان، وقد بين الشاطبي[4] حجة الكوفيين في ذلك؛ وهي أن اللام مفتوحة، ولام الجر لا تفتح إلا مع المضمر، وليس هذا بمضمر، وأن العرب وقفت عليها دون ما بعدها على نحو ما أنشد ابن جني:

فَخَيْـــرٌ نَحْـــنُ عِنْـــدَ النَّـــاسِ مِـــنكُم   إِذَا الـــدَّاعِي المُثَـــوِّبُ قَـــالَ يَـــا لَا[5]

ولام الجر لا يوقف عليها باتفاق، وقد نقل المرادي عن صاحب النهاية أن الفراء حكى أن من الناس من زعم أنها بقية من آل، ففُهم من كلمة (زعم) أنه يخالفهم في ذلك، وهذا ليس مذهباً له.

---

[1] انظر: شرح التسهيل ٣/٢٦٩.

[2] توضيح المقاصد٢/٢٠٤.

[3] المقاصد الشافية ٥/٣٦٢.

[4] انظر: المقاصد الشافية ٥/٣٦٢–٣٦٤.

[5] البيت من الوافر، وهو للفرزدق في الزاهر ١٣٨ والمقاصد الشافية ٥/٣٦٣، ولم أجده في ديوانه. وهو بلا نسبة في المخصص ٣/٣٩٢ وشرح ابن عقيل ١/١٩٤.

بَابُ النُّدْبَةِ

٩٩. ما يعرض للاسم عند لحاق ألف الندبة

قال ابن مالك:

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالْأَلِفْ مَتْلُوَّهَا إنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ
كَذَا تَنْوِين الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلْ

قال المرادي:" وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء، فتقول: واغلام زيديه"(١)

❑ التوضيح والتحليل:

تحدث ابن مالك في بيتيه المذكورين عن أن المندوب يلحق آخره الألف، فإن كان آخر المندوب ألف مثل: موسى، حذفت الألف وبقيت ألف الندبة، وكذلك التنوين في آخر صلة أو غيرها.

وقد ذهب الفراء إلى حذف التنوين مع إبقاء الكسرة، وقلب الألف ياء، نحو: واغلام زيديه، فأصلها: واغلامَ زيدٍ، نحذف التنوين التي على زيدٍ، مع إبقاء الكسرة، وازيدِ، وقلب ألف الندبة ياء، فنقول: واغلام زيدَيْه، وقد تفرد الفراء برأيه في تلك المسألة، حيث خالف فيها مذهب البصريين وكذلك الكوفيين.

فقد نقل المرادي عن الكوفيين مذهبهم حيث قال:" وأجاز الكوفيون مع الحذف وجهين: الفتح، فنقول: واغلام زيديناه، وكسره مع قلب الألف ياء، فنقول: واغلام زيدنيه"(٢)، أي أن الكوفيين ذهبوا إلى إثبات التنوين التابع لحركة الإعراب، فيقولون: واغلامَ زيدِنِيه أو زيدَناه، بتحريك التنوين بالفتح والكسر.

كما أشار إلى مذهب البصريين بقوله:" وإن كان تنوياً حذف أيضاً، وهو مذهب سيبويه والبصريين"(٣)، فالبصريون ذهبوا إلى أن: واغلام زيدٍ يحذف منها التنوين من آخر الاسم إذا لحقتها ألف الندبة، فنقول: واغلام زيدَا.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢١٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢١٢

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢١٢

١٠٠. هاء السكت التي تلحق آخر المندوب

قال ابن مالك:

وَوَاقِفَــــاً زِدْ هَــــاءَ سَـــكْتٍ إِنْ تُـــرِدْ   وَإِنْ تَشَـــأْ فَالْمَـــدّ وَالْهَـــا لَا تَـــزِدْ

وقال المرادي:" وقد فهم من قوله (وواقفا) أن هذه الهاء لا تثبت وصلاً، وربما تثبت في الضرورة مضمومة ومكسورة، وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب ابن مالك في قوله (وواقفاً) إلى أن زيادة هذه الهاء مقيدة بالوقف، ففهم من كلامه أنها لا تزاد في الوصل، فنقول: واغلامَا أين ذهبت؟

أما الفراء فقد ذهب إلى أن الهاء التي تلحق آخر المندوب يجوز إثباتها عند الوصل مضمومة ومكسورة، فتقول: وازيداهُ أين ذهبت؟ ووازيداهِ من لي بك؟

١٠١. بَابُ التَّحْذِيرِ وَالْإِغْرَاءِ

قال المرادي:" وأجاز الفراء الرفع في قوله تعالى ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[٢] على إضمار (هذه)"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

قد ذهب الفراء إلى أن كل تحذير[٤] منصوب، وأما جهة الرفع في الآية فعلى إضمار كلمة: هذه، أي: هذه ناقة الله، قال الفراء:" نصبت الناقة على التحذير، حذّرهم إياها، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على ضمير: هذه ناقة الله، فإن العرب قد ترفعه، وفيه معنى التحذير، ألا ترى أن العرب تقول: هذا العدوُّ فاهربوا، وفيه تحذير، وهذا الليلُ فارتحلوا، فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيباً"[٥]

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢١٣

(٢) سورة الشمس ٩١/١٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢/٢٣٨.

(٤) التحذير: هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٩٨٥.

بَابُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

١٠٢. القول في تقديم معمول أسماء الأفعال عليها

قال ابن مالك:

وَمَــا لِمَــا تَنُــوبُ عَنْــهُ مِــنْ عَمَــل   لَهَــا وَأَخِّــرْهُ مَــا الَّــذِي فِيــهِ الْعَمَــلْ

قال الشاطبي:" نبه أنه لا يجوز فيه تقديم المعمول، فلا تقول: زيداً عليك، ولا: عمراً رويدَ، ولا نحو ذلك، وهذا مذهب البصريين والفراء"(١).

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى عدم جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه، كما ذكر الشاطبي في المثال السابق، لأنه اسم، والأسماء لا تنصب ما قبلها، قال الفراء في معاني القرآن:" والعرب تأمر من الصفات بـ: عليك، وعندك، ودونك، وإليك، فيقولون: إليك إليك، يريدون: تأخّر، كما تقول: وراءك وراءك، فهذه الحروف كثيرة، ... ولا تُقَدّمَنَّ ما نَصَبَتْه هذه الحروفُ قبلها، لأنها أسماء، والاسم لا ينصب شيئاً قبله، تقول: ضرباً زيداً، ولا تقول: زيداً ضرباً، فإن قلتَه نصبْتَ زيداً بفعل مضمرٍ قبله كذلك، قال الشاعر:

يـا أيهـا المائـح دلـوي دونكـا

إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قبله، وإن شئت جعلته رفعاً، تريد: هذه دلوي فدونكا"(٢)

---

(١) المقاصد الشافية ٥/٥١٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/٢٤٥.

هذا بيت من الرجز، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ١/٢٤٥ والإنصاف ١/٢٠٠ والزاهر ٢/٧٩ وشرح شذور الذهب ٤١٤ وخزانة الأدب ٦/١٩٠.

١٠٣. القول في الكاف في (عليك) وأخواته

قال المرادي:" اختلف في كاف (عليك) وأخواته، فمذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ومذهب البصريين أنها في موضع جر، وهو الصحيح"[١]

❐ التوضيح والتحليل:

تعد (عليك) من أسماء الأفعال التي تقوم مقام فعل الأمر، ومعناه: الزم، نحو قوله: عليكَ زيداً، بمعنى: الزمْ زيداً، ومنه قوله تعالى:﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٢].

وقد ذهب الكسائي إلى أن الكاف في (عليك) في موضع نصب على المفعولية والمعنى في: عليك زيداً، الزم أنت نفسك زيدا، وذهب الفراء إلى أنها في موضع رفع على الفاعلية، والبصريون على أنها في موضع جر بالإضافة أو بحرف الجر، علي الأمر، أي: أقبل علي، وإليّ بالأمر، أي: عجله لي.

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٢٤٤.

[٢] سورة المائدة ١٠٥/٥.

بَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

١٠٤. صرف أسماء العدد المبنية على فُعَال ومَفْعَل

قال ابن مالك:

ومَنْــعُ عَــدْلٍ مَــعَ وَصْــفٍ مُعْتَبَــرْ   فِــي لَفْــظِ مَثْنَــى وثُــلَاثَ وَأُخَــرْ

قال المرادي:" أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهباً بها مذهب الأسماء، قال تقول العرب: ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ، وثلاثاً ثلاثاً، والصحيح أنه لا يجري"[١]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذكر ابن مالك موضعاً من المواضع التي يكون فيه الوصف ممنوعاً من الصرف مطلقاً، وذلك مع العدل، وهو أن تريد لفظاً فتنتقل عنه إلى غيره، مما يُعطي معناه، لضرب من التخفيف أو المبالغة، وذلك أن قولك في: مَثْنى معدول عن لفظ: اثنين اثنين، أو عن لفظ: اثنين مراداً به التفصيل، وكذلك ثُلاث المعدول عن ثلاثة، وهكذا سائرها، فإذا اجتمع الوصف والعدل امتنع صرف الأسماء مطلقاً.

والأعداد التي على فُعَال ومَفْعَل مثل: أُحَاد ومَوْحد، وثُنَاء ومَثْنى، وثُلُاث ومثلث، ورُبَاع، ومَرْبَع، وقد أجاز الفراء صرفها، قياساً على صرف الأسماء التي على وزنها، وخالفه المرادي بقوله "والصحيح أنه لا يجري"

قال الفراء في معاني القرآن:" وأما قوله "مثنى وثُلاث ورُباع" فإنها حروف لا تُجري[٢]، وذلك أنهن مصروفات[٣] عن جهاتهن؛ ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثة، وأنهن لا يضفن إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فكان امتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام، ... ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها، والعرب تقول : ادخلوا ثُلَاث ثُلَاث ، وثُلاثاً ثُلاثًا، وقال الشاعر:

وإنّ الْغُــلَامَ الْمُسَــتهَامَ بِــذِكْرِهِ   قَتَلْنَــا بِــه مِــنْ بَــيْنِ مَثْنَــى ومَوْحِــدِ
بِأَرْبَعَــةٍ مِــنْكُم وَآخَــر خُــامِسٍ   وَسَــادَ مَــعَ الْإِظْــلَامِ فِــي رُمْــحِ مَعْبَــدِ

فوجه الكلام ألّا تجرى وأن تجعل معرفة لأنها مصروفة ، والمصروف خلقته أن يترك على هيئته"[٤]

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٢٧١.

[٢] الإجراء في اصطلاح الكوفيين: صرف الاسم وتنوينه، وعدم الإجراء: منعه من الصرف.

[٣] مصروفات أي: معدولات.

[٤] معاني القرآن للفراء ١/١٩٦-١٩٧.

والبيتان من المتقارب، ولم أقف على تخريجهما ، ولم ينسبه الفراء في معانيه.

١٠٥. القول في صرف الاسم العلم المنتهي بنون أصلية بعد ألف زائدة

قال ابن مالك:

كَــــذَاكَ حَــــاوِي زَائِــــدَيْ فعْلَانَــــا كَغَطَفَــــــــــانَ وَكَأَصْــــــــــــبَهَانَا

قال المرادي:" ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية، تشبيها لها بالزائدة، نحو: سِنَان، وبيَان، والصحيح صرف ذلك"(١)

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذكر ابن مالك في بيته أن الاسم العَلَم إذا كان فيه الألف والنون الزائدتان، امتنع صرفه، نحو: غَطَفَها، وهو الذي مثّل به في بيته.

والفراء يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً وفيه ألف ونون زائدتان، مثل: غطفان وأصفهان، وقد قاس على ذلك العلم المنتهي بنون أصلية سبقت بألف زائدة مثل: سِنَان وبيَان، وقد خالفه المرادي بقوله" والصحيح صرف ذلك"، وكذلك ابن مالك حيث اشترط زيادتهما معاً.

١٠٦. القول في صرف العلم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط

أولا: إذا دل على اسم بَلْدَة

قال المرادي:" وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه، نحو: فَيْد، لأنهم لا يرددون اسم المدينة على غيرها، فلم يكثر فيها الكلام بخلاف هند"(٢)

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذكر ابن عقيل في شرحه:" فإن كان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر ففيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى، فتقول: هذه هندُ، ورأيتُ هندَ، ومررتُ بهندَ"(٣)

وقد ذهب الفراء إلى أن ما كان ساكن الوسط ودل على بلدة فلا يجوز صرفه، ولا يقاس على الجواز في مثل هنْد، لأن اسم المدينة مختص بها لا يتردد بكثرة على ألسنة الناس بخلاف هند.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٧٩.

(٢) توضيح المقاصد ٢/٢٨٠.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٣٣١.

ثانيا: إذا سُمِّي مذكر بمؤنث

قال المرادي:" إذا سمي مذكر بمؤنث، فإن كان ثلاثياً صُرِف مطلقاً، خلافاً للفراء وثعلب إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف، سواء تحرك وسطه، نحو: فَخِذ، أم سكن، نحو: حرْب"[١]

ثالثا: صرف أُخْت وبِنْت:

قال المرادي:" وقد ذهب قوم إلى أن تاء بنت وأخت للتأنيث، فمنعوهما الصرف في المعرفة، ونقله بعضهم عن الفراء"[٢]

١٠٧. القول في صرف الاسم إذا كان علماً على وزن يخص الفعل أو يغلب عليه

قال ابن مالك:

كَـــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُـــصُّ الْفِعْـــلَا أَوْ غَالِـــبٍ: كَأَحْمَـــدٍ ويَعْلَـــى

قال المرادي:" ونقل عن الفراء: الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبتْ فلا تجْرِه في المعرفة، نحو رجل اسمه: ضَرَب، فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض هو الأشهر في الفعل، فإن غلب الاسم فأجْرِه في المعرفة والنكرة، نحو رجل يسمى بحَجَر، لأنه يكون فعلاً، تقول: حجر عليه القاضي، ولكنه أشهر في الاسم"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

وذهب ابن مالك إلى أن العلم إذا كان ذا وزن خاصٍ بالفعل أو غالب على الفعل، فإنه ممنوع من الصرف، فإن (أحمد) العَلَم على وزن (أحمدُ) الفعل، وكذلك: يعلى.

وفهم من قول المرادي أن الفراء –في حال تشابهت الأفعال والأسماء– منع صرف الأسماء إن غلبت الأفعال فيها، مثل الفعل: ضَرَب، فكلمة (ضرب) في العربية تعني العسل، وعليه كتاب (ارتشاف الضَرَب) لأبي حيان، فهذا اللفظ هو الأشهر في الفعل، لذلك لا يمنع من الصرف، ولا ينطبق عليه ما ينطبق على المعرفة، أما إن غلب الاسم على الفعل؛ كما في (حَجر) فهي اسم دال على جماد، وتأتي فعلاً كما مثل المرادي، ففي هذا الحالة يمنع من الصرف وينطبق عليه ما ينطبق على العلم.

---

[١] توضيح المقاصد ٢/٢٨٠.

[٢] توضيح المقاصد ٢/٢٨١.

[٣] توضيح المقاصد ٢/٢٨٤–٢٨٥.

١٠٨. صرف باب أحمر

قال المرادي:" إن سمي بأحمر رجل أحمر، لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به رجل أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري"(١)

١٠٩. القول في تصريف (أسماء) جمع: اسم

قال الشاطبي:" جواب الفراء منع صرف أَسْمَاء بنت خارجة مع أنه عنده أَفْعَال، فقد كان ينبغي أن ينصرف لأن تأنيث الجمع لا يراعى في باب ما لا ينصرف، فقال: كثر تسمية المؤنث به"(٢)

❐ التوضيح والتحليل:

ذكر المرادي أن ما كان جمعاً لمؤنث على وزن (أَفْعَال) لا يراعي في باب الممنوع من الصرف، وقد ذهب الفراء إلى منع صرف (أَسْماء) علماً لأنثى، لكثرة تسمية المؤنث به، وقد عارضه المرادي في ذلك، وذهب إلى أن الأصل ألا يقيس أسماء إلا على أفعال، فلا يمنعها من الصرف، على أنها دالة على مفرد مؤنث.

---

(١) توضيح المقاصد ٢/٢٩٣.

(٢) المقاصد الشافية ٥/٦٣٨.

بَابُ نُونَيِ التَّوْكِيدِ

١١٠. القول في (لا) في قوله تعالى:﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ...﴾[١]

قال المرادي:" مذهب الجمهور منع التوكيد بالنون بعد (لا) النافية، إلا في الضرورة، وأجازه المصنف، وابن جني، وتأوّل المانعون الآية، فقيل: (لا) ناهية، والجملة محكية بقولٍ هو صفة (فتنة)، فتكون نظير: جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط؟ وقيل: (لا) ناهية أيضاً، وتم الكلام عنده قوله "واتقوا فتنة"، ثم ابتدأ، فهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة، وأُخرج النهي عن إسناده للفتنة، فهو نهي محولٌ كما قالوا: لا أرَينَّك ههنا، وهذا تخريج المبرد والفراء والزجاج[٢]، قال الفراء:" وقوله "وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ ..." أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً، ومثله قوله :" يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم" أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء"[٣]

---

[١] سورة الأنفال ٨/٢٥.

[٢] انظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٤١٠.

[٣] معاني القرآن للفراء ١/٣٠٦.

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ

١١١. القول في رافع الفعل المضارع

قال ابن مالك:

ارْفَــــعْ مُضَـــــارِعَاً إِذَا يُجَـــرَّدُ　　　مِـــــنْ جَـــازِمٍ وَنَاصِـــبٍ كَتَسْــعَدُ

قال المرادي:" أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو مذهب الفراء"[١]

وقال ابن هشام:" رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: هلا تفعلُ"[٢]

وقال الشاطبي:" ما ذهب إليه في التسهيل من أنه التعري من الناصب والجازم، وهو مذهب الفراء وأصحابه"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع على عدة مذاهب، ذكرها المرادي وابن هشام والشاطبي، تتلخص فيما يلي:

الأول: ذهب الفراء ووافقه ابن مالك إلى أن رافع الفعل المضارع هو تجرده من عوامل النصب والجزم، قال ابن مالك في شرح التسهيل:" يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، أي: الذي يعمل في المضارع هو خلوه من عامل النصب وعامل الجزم"[٤]، ونسبه ابن مالك في شرح الكافية إلى حذاق الكوفيين[٥].

الثاني: وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم، فالفعل المضارع (يقوم) قد حل محل (قائم) من قولنا: زيدٌ قائم.

والثالث: وهو الذي ذهب إليه ثعلب والزجاج من أن رافعه نفس المضارعة، أي مشابهته للاسم.

والرابع: أن رافعه حروف المضارعة، المكونة من (أنيت) وهي التي تكون في أول أفعال المضارعة، وهو رأي الكسائي.

---

[١] توضيح المقاصد ٢٩٧/٢.

[٢] أوضح المسالك ١٢٥/٤.

[٣] المقاصد الشافية ٢/٦.

[٤] شرح التسهيل ٣٢٨/٣.

[٥] انظر: شرح الكافية الشافية ١٥١٩/٢.

وقد ذهب ابن هشام إلى موافقة الفراء ومخالفة البصريين، ولم يشأ الشاطبي التعرض باستفاضة للخلاف في تلك المسألة، ولم يبد رأيه فيها، قال الشاطبي:" والمسألة على الجملة لا ينبني عليها حكم، فالأمر فيها قريب"(١)

١١٢. القول في (لن) الناصبة للفعل

قال المرادي:" وذهب الفراء إلى أن (لن) هي: (لا) أبدلت ألفها نوناً، وهو ضعيف"(٢)

وقال ابن هشام:" وليس أصلها (لا) فأبدلت نوناً خلافاً للفراء"(٣)

وقال ابن قيم الجوزية:" (لن) ليست مركبة من (لا) و(أن) حذفت الهمزة تخفيفاً ثم الألف لالتقاء الساكنين كما ذهب الخليل، ولا أصلها (لا) أبدلت الألف نوناً كما ذهب الفراء لانتفاء الدليل عليها"(٤)

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر الشراح ممن تعرضوا لتلك المسألة اختلاف النحاة في أصل (لن)، فقد ذهب الفراء إلى أن (لن) الناصبة للفعل مكونة من (لا) فأبدلت الألف نوناً، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن (لن) بسيطة، غير مركبة، أما الخليل والكسائي فقد ذهبوا إلى أنها مركبة وأصلها (لا أنْ) حذفت همزة (أن) تخفيفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

وقد خالف كل من المرادي وابن هشام وابن قيم الجوزية الفراءَ، كما ذهب ابن قيم إلى مخالفة الخليل في مذهبه، ووافق ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، حيث قال:" وهي ناصبة بنفسها اتفاقاً"(٥)، كما ذهب إلى مخالفته أيضاً ابن مالك والشاطبي، قال الشاطبي:" والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غيرُ مركبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا يُدَّعى إلا بدليل"(٦)

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٦.

(٢) توضيح المقاصد ٢٩٨/٢.

(٣) أوضح المسالك ١٣٢/٤-١٣٣.

(٤) إرشاد السالك ٩٥١/٢.

(٥) إرشاد السالك ٩٥١/٢.

(٦) المقاصد الشافية ٤/٦.

١١٣. القول في (إذن)

قال المرادي:" إذا وقع بعدها الماضي مصحوباً باللام كقوله تعالى:﴿إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ﴾[١] فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدرٍ قبل إذاً، وقال الفراء: (لو) مقدرة قبل (إذاً)، والتقدير: لو ركنت إليهم لأذقناك، وقَدِّرْ في كل موضع ما يليق به"[٢]

وقال الشاطبي:" وقد أُنشد بيتٌ حكي فيه النصب بها مع توسطها، وهو قوله:

لا تتركنّـــــي فـــــيهم شــــــطيرا

إنـــــي إذن أهلِـــــكَ أو أطيـــــرا

ومنشده الفراء"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر الشاطبي أن لـ(إذن) ثلاثة أحوال، فإما أن تتقدم فتنصب، فتقول في جواب من قال: آتيك :إذن أحسنَ إليك، وإما أن تتوسط أو تتأخر، فلا تعمل، نحو: أنا إذن أكرمُك، ووالله إذن أكرمُك.

وقد ذهب الفراء إلى أن (إذن) إذا وقعت قبل فعل مضارع مسبوق باسم فإنها ترفع ولا تنصب، أما إذا تصدرت الكلام فإنها تنصب المضارع وترفعه، قال الفراء في معانيه:" وإذا وقعت (إذن) على (يفعل) وقبله اسم؛ بطلت، فلم تنصب، فقلت: إنا إذاً أخبرك، وإذا كانت في أول الكلام (إنّ) نصبت (يفعل) ورفعت، فقلت: إني إذاً أوذيَك، والرفع جائز"[٤]، وإذا وقعت بعد فعل ماضٍ مصحوباً باللام كما في: ﴿إِذاً لَأَذَقْنَاكَ﴾ قدرت (لو)

وقد تحدث بشيء من التفصيل في موضع آخر، حيث يقال:" وقوله: ﴿وَإِذاً لاَّ تُمَتَّعُونَ﴾[٥] مرفوعة؛ لأنَّ فيها الواوَ وإذا كانت الواو كان في الواو فعل مضمر، وكان معنى (إذاً) التأخير، أي ولو فعلوا ذلكَ لا يلبثونَ خلافك إلا قليلاً إذاً. وهى في إحدى القِراءتَيْن ﴿وإذاً لا يَلْبَثوا﴾[٦] بطرح النون يراد بها النصب. وذلك جائز، لأنَّ الفعل متروك فصارت كأنها لأوَّل الكلام، وإن كانت فيها

---

[١] سورة الإسراء ١٧/٧٥.

[٢] توضيح المقاصد ٢/٣٠٨.

[٣] المقاصد الشافية ٦/١٩.

والبيت من الرجز، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٢/٦٥١ والإنصاف ١/١٦٠ وخزانة الأدب ٨/٤٦٢.

[٤] معاني القرآن للفراء ١/٢١١.

[٥] سورة الأحزاب ٣٣/١٦.

[٦] سورة الإسراء ١٧/٧٦.

الواو. والعرب تقول: إذاً أكسِرَ أنفك، إذاً أضربَكَ، إذاً أغُمَّكَ إذَا أجابوا بها متكلّماً. فإذا قالوا: أَنا إذاً أضرِبُكَ رفعوا، وجَعَلوا الفعل أولى باسمه من إذاً؛ كأَنَّهُمْ قالوا أضربك إذاً؛ ألا ترى أنهم يقولونَ: أظنُّك قائماً، فيُعملونَ الظنَّ إذا بدءُوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخّر بعد الاسم وخبره أبطلوه. وكذلك اليمين يكون لَها جَواب إذا بُدئ بها فيقال: والله إنك لعاقل، فإذا وقعت بين الاسم وخبره قالوا: أنت والله عاقل. وكذلكَ إذا تأخّرَت لم يكن لها جَواب؛ لأنَّ الابتداء بغيرها. وقد تنصِب العربُ بإذاً وهى بين الاسم وخبره في إنَّ وحدها، فيقولون: إني إذاً أضربَك، قالَ الشاعر:

لا تَتركنِّـــي فـــيهُم شـــطيراً   إنـــي إذاً أهلِـــكَ أوْ أطيـــرَا

والرفع جائز، وإنما جاز في (إنّ) ولم يجز في المبتدأ بغير (إنّ) لأن الفعل لا يكون مقدَّماً في إنَّ، وقد يكون مقدّماً لو أسْقطت"[١]

---

[١] معاني القرآن للفراء ٢/٦٥٠-٦٥١.

١١٤. النصب بعد الفاء في جواب الترجي

قال ابن مالك:

وَالْفِعْل بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا يَنْتَصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

قال ابن الوردي:" وألحق الفراء الرجاء بالتمني، فنصب جوابه مع الفاء شاهدة قراءة حفص عن عاصم ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[١] وجزمه دونها"[٢]

وقال ابن هشام:" وألحق الفراء الترجي بالتمني بدليل قراءة حفص: فأطَّلِعَ بالنصب"[٣]

وقال ابن قيم الجوزية:" أجاز الفراء ووافقه المصنف النصبَ بعد الفاء في جواب الترجي، لقربه من معنى التمني، ومنه قراءة حفص ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾"[٤]

وقال ابن جابر:" نبه في هذا البيت على مذهب الفراء في إلحاق الترجي بالتمني، فكما ينتصب الفعل بعد الفعل في جواب التمني، كذلك ينتصب بعد الفاء في جواب الترجي، وليس ما ذهب إليه الفراء ببعيد، لأن الرجاء داخل تحت الطلب، والعرب تنصب بعد الفاء في أجوبة الطلب"[٥]

❑ **التوضيح والتحليل:**

أفعال التمني مثل: ليت، كقوله تعالى:﴿يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾[٦].

وأفعال الرجاء مثل: عسى وحرى واخلولق

وقد ذهب الفراء إلى إن الفعل ينتصب بعد الفاء في الرجاء، فتقول: لعلَّ لي مالاً فأنفقَ منه، قال في معاني القرآن:" وقوله ﴿لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعَ﴾[٧] بالرفع، يردّه على قوله "أبلغُ" ومن جعله جواباً لِلَعلِّي نصبه، وقد قرأ به بعض القراء، قال: وأنشدني بعض العرب:

علَّ صروف الدهر أو دولاتها   يُدْلِلْنَنَا اللَّمَّة مِنَ لَمَّاتِهَا

فَيَسْتَرِيحَ الْقَلْبُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

فنصب على الجواب بلعل"[٨]

---

[١] سورة غافر ٤٠/٣٦-٣٧.

[٢] تحرير الخصاصة ٢/٦١٧-٦١٨.

[٣] أوضح المسالك ٤/١٦٧.

[٤] إرشاد السالك ٢/٩٨٤.

[٥] شرح ابن جابر ٤/١٣٤.

[٦] سورة النساء ٤/٧٣.

[٧] سورة غافر ٤٠/٣٦-٣٧.

[٨] معاني القرآن للفراء ٢/٧٣٠-٧٣١.

واستشهد الشاطبي[١] على ذلك بقراءة عاصم لقوله تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[٢] بنصب "فتنفعَه" وذلك على جواب لعل ومعناه الترجي، ولم يقل الشاطبي بمنعه، وإنما ذكر أنه من قليل ما ورد، قال:" والنصب بعدها ليس بكثير، لم يطَّرد في الكلام أن يقال: لعلَّكَ تأتينا فتحدثَنا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يقال: إنه ممتنع"[٣].

وقال بجزم الفعل إن لم يقترن بالفاء قياساً على أفعال التمني، وأيده ابن مالك في شرح الكافية بقوله:" وألحق الفرَّاءُ الرجاءَ بالتمني، فجعل لعل جواباً منصوباً، وبقوله أقول لثبوت ذلك سماعاً"[٤]

وقد نقل الشاطبي عن الكوفيين جوازهم النصب بعد الرجاء، أما البصريون فذهبوا إلى خلاف ذلك، قال المرادي:" ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه بعد"[٥]

١١٥. حكم (أَنْ) إذا وقعت بعد العِلْمِ غير المؤول

قال ابن مالك:

وَبِـ(لَنْ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ) كَذَا بِـ(أَنْ) لَا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّْ[٦]

قال المرادي:" أجاز الفراء وابن الأنباري أن تنصب بعد العِلْمِ غير المؤول ومذهب الجمهور المنع"[٧].

❐ التوضيح والتحليل:

ذكر ابن مالك أنّ (أنْ) المفتوحة حكمها حكم (لن) و(كي) في كونها ناصبة بنفسها، واشترط ألا تكون (أنْ) بعد العلم، فتقول: علمتُ أنْ يقومُ زيدٌ، وعلمتُ أنْ لا يقومُ زيدٌ، ترفع الفعل

---

[١] انظر: المقاصد الشافية ٦/٨٤.

[٢] سورة عبس ٨٠/٣-٤.

[٣] المقاصد الشافية ٦/٨٤.

[٤] شرح الكافية الشافية ٢/١٥٥٤.

[٥] توضيح المقاصد ٢/٣٢٤.

[٦] ألفية ابن مالك ١٥١.

[٧] توضيح المقاصد ٢/٣٠٣.

ولا تنصبه، ولا يختص هذا الحكم بـ(عَلِمَ) وحدها كما أشار الشاطبي[١]، بل كل ما يعطي معنى العِلْم فحكمه حكمه، نحو: تيقَّنْتُ أنْ لا يقومُ زيدٌ، ورأيتُ أنْ تخرجُ، وتحقَّقْتُ أنْ لا تقومُ.

أما الفراء فقد ذهب إلى جواز النصب بعد العِلْم، فتقول: علمت أنْ يقومَ زيدٌ، وأنْ لا يقومَ زيدٌ، وهو بذلك خالف مذهب الجمهور.

١١٦. تقديم معمول معمول (أنْ) عليها

قال المرادي:" أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهداً بقوله:

ربّيْتُه حتى إذا تَمَعْدَدَا كان جزائي بالعصا أنْ أجْلُدَا"[٢]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز تقديم معمول (أنْ) عليها، واستشهد على جواز ذلك بالبيت المذكور، فإن (العصا) متعلق بـ(أجلدا)، و(أجلدا) معمول (أنْ) وصلتها، (وبالعصا) معمول معمول (أنْ)، وقد رده ابن مالك لندرته، نقل المرادي عن ابن مالك قوله:" ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمر"[٣]

١١٧. دخول لام (كي) على إضمار فعلٍ بعدها

قال المرادي:" وقال الفراء: العربُ تجعل لام كي في موضع أن مع أردت وأمرت، والمختار أنها لام كي، والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا وأمرنا لما أمرنا لنسلم"[٤]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن العرب تدخل لام كي في كلامها على إضمار فعلٍ بعدها، دون اشتراط كونها للفعل الذي قبلها مقرونة بالواو، وقد وضح ذلك في معاني القرآن بقوله:" وهذه اللام في قوله:

---

[١] انظر: المقاصد الشافية ٩/٦.

[٢] توضيح المقاصد ٣٠٣/٢.

والبيت من الرجز، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٢٨١/٢.

[٣] توضيح المقاصد ٣٠٤/٢.

[٤] توضيح المقاصد ٣١١/٢.

﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾[١] لام كي، لو أُلْقِيت كان صوابا، والعرب تدخلها في كلامها على إضمار فعل بعدها، ولا تكون شرطا للفعل الذي قبلها وفيها الواو، ألا ترى أنك تقول: جئتك لتحسن إليّ، ولا تقول: جئتك ولتحسن إليّ، فإذا قلته فأنت تريد : ولتحسن إليّ جئتك، وهو في القرآن كثير، منه قوله: ﴿وَلِتَصْغى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾[٢] ومنه قوله: ﴿وَكَذلِكَ نُرِي إِبْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾[٣] لو لم تكن فيه الواو كان شرطا، على قولك : أريناه ملكوت السموات ليكون، فإذا كانت الواو فيها؛ فلها فعل مضمر بعدها ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾[٤] أريناه"[٥]

١١٨. جزم المضارع إذا سقطت الفاء بعد غير النفي وقصد الجزاء

قال ابن مالك:

وَبَعْـدَ غَيْـرِ النَّفْـيِ جَزْمَـاً اعْتَمِـدْ ... إنْ تَسْـقطِ الفَـاء والْجَـزَاء قَـدْ قُصِـدْ

قال الشاطبي:" وأنشد الفراء:

لـو كنـتَ إذْ جئتنـا حاولـت رؤيتنـا ... أو جئتنـا ماشـياً لا يُعـرف الفـرس"[٦]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء[٧] إلى أنه يجوز في جواب غير النفي أن تجزم الفعل إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء، مثل: زرني أزرْك.

---

[١] سورة البقرة ١٨٥/٢.

[٢] سورة الأنعام ١١٣/٦.

[٣] سورة الأنعام ٧٥/٦.

[٤] سورة الأنعام ٧٥/٦.

[٥] معاني القرآن للفراء ٩٦/١.

[٦] المقاصد الشافية ٦٧/٦.

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٥٩٩/١، ولم أعثر على قائله.

[٧] انظر: معاني القرآن للفراء ٥٩٩/١.

١١٩. جواز نصب المضارع بعد الفاء في الأمر والدعاء بلفظ الخبر

قال الشاطبي:" وأما الدعاء فكالأمر في هذا، والخلاف فيه واحد، إلا أن الفراء وافق الكسائي في النصب، فيجوز عندهما أن تقول: غفر الله لك فيدخلَك الجنة، كما لو كان بلفظ الأمر "[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن الدعاء إذا جاء بلفظ الخبر كقولك: غفر الله يدخلَك الجنة، فهذا معناه الدعاء، لكنه جاء مجيء لفظ الإخبار بالغفران على خلاف الأصل، فإن المضارع الواقع بعد الفاء يجوز نصبه، فتقول: غفر الله لك فيدخلَك الجنة.

وقد ذهب الشاطبي إلى مخالفة الفراء والكسائي، قال الشاطبي:" ولا يصح النصب، فلا تقول: غفر الله لك فيدخلَك الجنة، وأجازه الفراء والكسائي، وليس لهما في ذلك سماع يستند إليه ولا قياس يعول عليه"[٢]

١٢٠. نصب المضارع الوقع بعد (أو)

قال المرادي:" ذهب البصريون إلى أن (أن) الناصبة للفعل في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على مصدرٍ متوهمٍ، وذهب الكسائي إلى أن (أو) المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن الفعل المنصوب بعد (أن) انتصب بالمخالفة أي: مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن له شريكاً في المعنى و لا معطفا عليه.

وقد وافق المرادي قول البصريين مخالفاً الفراء ومن تبعه من الكوفيين، حيث قال:" والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها، لأن (أو) حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار (أنْ) بعدها"[٤]

---

(١) المقاصد الشافية ٥٦/٦.

(٢) المقاصد الشافية ٨٠/٦.

(٣) توضيح المقاصد ٣١٤/٢.

(٤) توضيح المقاصد ٣١٤/٢.

١٢١. رفع المضارع بعد (حتى) وإن لم يكن الأول سبباً للثاني

قال الشاطبي:" حكى الفراء عن الكسائي: أن من العرب من يرفع بعدها، وإن لم يكن الأول سبباً للثاني، وحكى: إنا لجلوس فما نشعر حتى يقع حجر بيننا، وأنشد:

وقـد خُضْـنَ الهجيـر وعُمْـنَ حتـى يُفَـــرِّجَ ذاك عـــنهن المســـاءُ"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر الشاطبي مذهب الكوفيين في عدم اشتراط أن يكون ما قبل (حتى) سبباً لما بعدها حتى يرفع المضارع، كقولك: سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، بالرفع، وقد اشترط الفراء في معاني القرآن أن تسبق (حتى) بفعل ماضٍ، قال الفراء:" فإذا رأيت قبلها فعلاً ماضياً، وبعدها يفعل، في معنى مُضيّ، وليس ما قبل (حتى) يفعل، يطول فارفع يفعل بعدها، كقولك: جئت كي أكونُ معك قريباً"[٢]

١٢٢. عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

قال الشاطبي:" وقد حصل أن مذهبه كون النصب بإضمار (أنْ) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الجرمي إلى أن الناصب (الفاء)، وكذلك (الواو) الشبيهة، وكذلك (أو) بمعنى (إلا أن)، وذهب الفراء إلى أن النصب بالخلاف"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب سيبويه والبصريون ووافقهم ابن مالك على أن الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية منصوب بإضمار (أنْ)، فيما ذهب الجرمي إلا أن الفاء هي الناصبة، وكذلك الواو، و(أو) التي بمعنى: إلا أن، وذهب الفراء والكوفيون إلى أن الجواب إذا كان مخالف لما قبله وجب أن ينصب على الخلاف، قال ابن الأنباري في الإنصاف:" أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله، لأن ما قبله أمر ونهي أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض، ألا ترة أنك إذا قلت: إيتنا فنكرمَك، لم يكن الجواب أمر، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف"[٤]

---

[١] المقاصد الشافية ٦/٤٥-٤٦.

والبيت من الرجز، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/١١٠ والزاهر ١/٤٠٣.

[٢] معاني القرآن للفراء ١/١١٠.

[٣] المقاصد الشافية ٦/٤٨-٤٩.

[٤] الإنصاف ٢/١٠٩ مسألة ٧٦.

بَابُ عَوَامِلِ الْجَزْمِ

١٢٣. تقديم جواب الشرط على فعل الشرط

قال ابن مالك:

فِعْلَــيْنِ يَقْتَضــينَ شــرطٌ قــدِّما يتلــو الجــزا، وجوابــاً وُسِــما

قال الشاطبي:" وقوله " يتلو الجزا" : أن يكون تنكيتاً على الكسائي والفراء في جواز تقديم ما انتصب بالجزاء، نحو: زيداً إنْ يقم تضرب، وكان حقه الرفع، لكنه لما تأخر اجزم بالجوار "[١]

❒ التوضيح والتحليل:

ذكر الشاطبي في شرحه لبيت ابن مالك المذكور أن جملة الشرط لها صدر الكلام، فلا يجوز إلا أن تأتي بها أولا، ثم تأتي بالجواب، فتقول: إنْ تكْرمْني أكرمْك، و(إن تكرمني) هي جملة الشرط، و(أكرمك) هو الجزاء.

أما الكسائي والفراء فقد ذهبا إلى جواز تقديم جواب الشرط على جملة الشرط، فيجوز أن تقول على مذهبهم: زيداً إن يقم تضرب، وقد اعترض عليهما الشاطبي بقوله:" وأما أن أصل الجواب التقديم فليس كذلك، بل الأمر العكس، لأن الشرط سببٌ في الجزاء، والسبب رتبته التقديم على المسبب، وإذا كان كذلك فمعموله أولى بالتأخير "[٢]

---

[١] المقاصد الشافية ١٢٢/٦.

[٢] المقاصد الشافية ١٢٣/٦.

١٢٤. إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للشرط وإن تأخر

قال ابن مالك:

وإنْ تَوَالَيَــــا وَقَبْـــــلُ ذُو الْخَبَـــــر فَالشَّــرْط رَجّـــحْ مُطْلَقَـــاً بِـــلَا حَـــذَرْ

وَرُبَّمَـــــا رجّـــــحَ بَعْـــــدَ قَسَـــــمِ شَـــــرْطٌ بِــــــلَا ذِي خَبَـــــرٍ مُقَـــــدّمِ

قال المرادي:" هذا مذهب الفراء، أجاز جعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر"[١]

وقال ابن هشام:" وإذا تقدمها ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب خلافاً لابن مالك، نحو: زيدٌ واللهِ إنْ يقُم أُقم، ولا يجوز إن لم يتقدمها خلافاً له وللفراء"[٢]

وقال ابن قيم الجوزية:" وأجاز الفراء الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن القسم مطلقاً، وإن لم يتقدمها ذو خبر، والمصنف جعله قليلاً"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء وتبعه ابن مالك إلى أن الفعل الواقع جواباً إذا تقدم عليه شرطٌ أو قسمٌ جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، وإن كان الشرط متأخراً عن القسم ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ.

فتقديم القسم كقولك: والله إنْ أتيتنِي لأكرمنّك ، وتقدير الشرط نحو: إنْ تأتِنِي والله أكرمْك، فإن توالي القسم والشرط أجاز الفراء جعل الجواب للشرط وإن تأخر، وتقدم عليه القسم.

وقد وافق الفراءَ ابنُ مالك، حيث قال المرادي:" ووافقه المصنف مستشهداً بقول الأعشى:

لَـــئِنْ مُنِيـــتَ عَـــنْ غِـــبِّ مَعْرَكَـــةٍ لَا تُلْفِنَـــا عَـــنْ دِمَـــاءِ الْقَـــوْمِ نَنْتَفِـــلُ"[٤]

فالشاهد في قوله: (لا تلفنا) حيث جاء به جواب شرط مع تقدم القسم عليه، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه.

وهذا ممنوع عند الجمهور، قال المرادي:" ومنع ذلك الجمهور، وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة"[٥]

---

[١] توضيح المقاصد ٣٤٩/٢.

[٢] أوضح المسالك ١٩٠/٤.

[٣] إرشاد السالك ١٠١٣/٢-١٠١٤.

[٤] توضيح المقاصد ٣٤٩/٢.

والبيت من البسيط، وهو للأعشى ميمون بن قيس، في ديوانه ١١٣.

[٥] توضيح المقاصد ٣٤٩/٢.

١٢٥. اختلاف فعل الشرط وجوابه

قال ابن مالك:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

قال المرادي:" أن يكون الشرط مضارعاً عارياً من (لم) والجزاء ماضياً، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في الشعر، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار، واستدل المصنف بقوله ﷺ:" من يقُم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر"[١]

قال الشاطبي:" وقد صرح بجواز ذلك الفراء، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ﴾[٢] لأن (ظلت) بلفظ الماضي، وقد عطف على (ننزل)، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محلَّ المعطوف عليه"[٣]

❒ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى جواز اختلاف فعل الشرط والجواب، فإذا كان الشرط والجزاء فعلين جاز أن يكونا مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ﴾[٤]، وأن يكونا ماضيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[٥]، وأن يكون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لا يُبْخَسُونَ﴾[٦]، وأن يكون مضارعاً والجواب ماضياً، نحو قوله تعالى:﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّماءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْناقُهُمْ لَها خاضِعِينَ﴾[٧]

وقد فضل الفراء اتفاقهما، حيث قال في معاني القرآن:" وأحسن الكلام أن تجعل جواب يَفْعَلُ بمثلها، وفَعَلَ بمثلها، كقولك: إن تَتْجُر تربح، أحسن من أن تقول: إن تتجرْ ربحْتَ، وكذلك: إن تجرت ربحتَ، أحسن من أن تقول: إن تجرتَ تربحُ، وهما جائزان"[٨].

وقد ذهب الجمهور إلى منع أن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً إلا في ضرورة الشعر.

---

(١) توضيح المقاصد ٣٣٩/٢.

(٢) سورة الشعراء ٤/٢٦.

(٣) المقاصد الشافية ١٣١/٦.

(٤) سورة البقرة ٢٨٤/٢.

(٥) سورة الإسراء ٨/١٧.

(٦) سورة هود ١٥/١١.

(٧) سورة الشعراء ٤/٢٦.

(٨) معاني القرآن للفراء ٥٩٢/١.

أما إذا حذف جواب الشرط فقد ذهب الفراء إلى عدم جواز مجيء فعل الشرط مضارعاً مجرداً من (لم)، قال المرادي:" إذا حذف جواب الشرط لم يكن الشرط حينئذٍ إلا ماضياً أو مقروناً بـ(لم)، إلا قليلاً، وقد ورد في الشعر مضارعاً مجرداً من (لم) ومنه:

... ... **وَلَــــدَيْكَ إِنْ هُــــوَ يَسْــــتَزِدْكَ مَزِيــــدُ**

وأجاز الكوفيون ذلك إلا الفراء"[1]

١٢٦. تقوم (إذا) الفجائية مقام الفاء

قال ابن مالك:

وَتَخْلُـــفُ الفَـــاءَ إِذَا الْمُفَاجَـــأَةْ كَـــ(إِنْ تَجُـــدْ إِذَا لَنَـــا مُكَافَـــأَةْ)

قال الشاطبي:" قال الفراء: العرب تجعل (إذا) تكفي من (فعلت وفعلوا) لو قال مكانها: مكروا، لكان صواباً"[2].

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن (إذا) التي للمفاجأة وهي التي في قولك: خرجتُ فإذا زيدٌ قائم، تقوم مقام الفاء فتقع في موضعها خلفاً منها

وعبارة الفراء في معاني القرآن نصها:" وقوله: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ ضَرَّاء مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾[3] العرب تجعل (إذا) تكفي من فعلتُ وفعلوا، وهذا الموضع من ذلك اكتفى بـ(إذا) من فعلوا، ولو قيل: من بعد ضراء مستهم مكروا لكان صواباً"[4].

---

[1] توضيح المقاصد ٣٥١/٢.

وهذا عجز بيت من الوافر، وهو للأعشى في ديوانه ٣٧١.

شطره: يُثنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِه ... ...

[2] المقاصد الشافية ١٥٠/٦.

[3] سورة يونس ٢١/١٠.

[4] معاني القرآن للفراء ٣٤٤/١.

١٢٧. الجزم بـ (إذا، وحيث) دون (ما)

قال المرادي:" وأجاز الفراء الجزمَ بـ(إذْ وحيث) دون (ما)" (١)

فعلى مذهب الفراء يجوز الجزم بـ (إذ، وحيث) دون إلصاقهما بـ (ما)، وعليه يمكن الاستشهاد بقوله تعالى:" وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأوا إلى الكهف"، فيكون فعل الشرط في الآية (اعتزلتموهم) وجوابه (فأوا).

بَابُ (أَمَّا ، وَلَوْلَا، وَلَوْمَا)

١٢٨. العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)

قال الشاطبي:" تنبيه ابن مالك على أن (لولا) ليست بعاملة في المرفوع بعدها، وهو مذهب المحققين، ومن النحويين من ذهب إلى أنها عاملة فيما بعدها الرفع، نقله الفراء عن بعض النحويين، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقاً"(٢)

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء والكوفيون إلى أن (لولا) تعمل في الاسم الذي بعدها، فترفعه، قال ابن الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيد لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء"(٣)

وأضاف الشاطبي:" وأما الفراء فيقول: يرتفع الاسم بعدها بـ(لولا) لاستقلال الكلام، وانعقاد الفائدة، واللام جوابها، ورد الفراء على الآخرين بوجهين:

أحدهما: أنه لو كان كما قالوا لوقع (أحد) بعدها، فكنت تقول: لولا أحد لأكرمتك، إذ المعنى عندهم: لو لم يمنعني أحد، ولما لم يجُز ذلك كان التقدير غير ما قدروا.

والثاني: امتناع: لولا أخوك ولا أبوك، أي: لو لم يمنعني أخوك ولا أبوك، فلو كان ذلك لما امتنع"(٤)

---

(١) توضيح المقاصد ٣٣٧/٢.

(٢) المقاصد الشافية ١٩٩/٦.

(٣) الإنصاف ٧٦/١ مسألة ١٠.

(٤) المقاصد الشافية ١٩٩/٦.

بَابُ الْعَدَدِ

١٢٩. مسائل في العدد المركب

قال المرادي:" أن يضاف صدره إلى عجزه مزالاً بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: ما فعلتْ خمسةُ عشرِك"

قال ابن الوردي:" وإذا أضيف العدد المركب بقي بناء صدره، وكذا عجزه إلا لغة رديئة، حكى سيبويه: خمسةَ عشرُك، والكوفيون يعربون صدره: ويجرون عجزه بالإضافة، حكى الفراء عن أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: ما فعلتْ خمسةُ عشرِك"[١].

قال الشاطبي:" وأما الفراء فإنه أجاز إعراب المركبات إعراب عبد الله وامرئ القيس، سواء أضيفت أم لم تضف، فيقول: هؤلاء خمسةُ عشرٍ، وخمسَ عشرةٍ، قياساً على ما أنشد من قوله: بنت ثماني عشرةٍ من حجته"[٢]

❑ التوضيح والتحليل:

مناقشة رأي الفراء في تلك المسألة يحتاج إلى أن نفصله في نقاط:

- **أولا: إضافة الألف واللام إلى العدد المركب:**

ذهب الفراء إلى جواز إضافة الألف واللام إلى العدد المركب، إما أن يضاف إلى صدره، فنقول: الخمسةَ عشر، وإما أن يضاف إلى صدره وعجزه معا، نحو: الخمسة العشر، قال الفراء:" فإذا أدخلت في أحد عشر الألف واللام أدخلتهما في أوَّلها فقلت: ما فعلتْ الخمسةَ عَشَرَ، ويجوز: ما فَعَلَتْ الخمسةَ العشرَ، فأدخلتَ عليهما الألف واللام مرتين لتوهّمهم انفصالَ ذا من ذا في حالٍ"[٣].

وفي الحالة الثانية لا يجوز أن تضاف الخمسة إلى العشر، لأن كلا العددين مختلفان، فلا يضافان إلى بعضهما، لأن الخمسة لن تكتسب تعريفاً عند إضافتها إلى العشر، قال الفراء:" فإن قلت: الخمسة العشرِ، لم يَجُزْ، لأن الأول غير الثاني، ألا ترى أن قولهم: ما فعلتْ الخمسةُ الأثواب لمن أجازه تجد الخمسة هي الأثواب، ولا تجد العشر الخمسة، فلذلك لم تصلح إضافته بالألف واللام"[٤].

---

(١) تحرير الخصاصة ٦٦٢/٢-٦٦٣.

(٢) المقاصد الشافية ٢٦٩/٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٨٣/١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٨٣/١.

- **ثانياً: إضافة الألف واللام إلى العدد المركب بشقيه وكذلك التمييز:**

ذهب الفراء إلى جواز إضافة الألف واللام إلى العدد المركب صدرِه وعجزِه، وكذلك إضافتهما إلا التمييز، وكان الفراء يستخدم كلمة (مفسر) للدلالة على التمييز، حيث قال:" وإن شئت أدخلت الألف واللام أيضاً في الدرهم الذي يخرج مفسراً، فتقول: ما فعلتْ الخمسة العشر الدرهم؟"[١]

- **ثالثاً: إعراب صدر العدد المركب:**

ذهب الفراء إلى جواز إعراب صدر العدد المركب بالحركات الظاهرة، وذلك إذا أضيف عجز العدد إلى غيره، فيعامل معاملة الاسم، نحو: رأيتُ خمسةَ عشرِي، فخمسة منصوبة على المفعولية، وهي مضافة، وعشر مضاف إليه مضاف أيضاً إلى ياء المتكلم، قال الفراء:" وإذا أضفت العشر إلى نفسك رفعتَ الخمسة، فتقول: ما فعلتْ خمسةُ عشرِي؟ ورأيت خمسةَ عشرِي، ومررت بخمسةِ عشري، وإنما عرّبتْ الخمسةُ لإضافتك العشر، فلما أضيف العشرُ إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف إليهما وبينهما عشر، فأضيفت إلى عشر لتصير اسماً، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً، سمعتها من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العُقَيْليّ: ما فعلتْ خمسةُ عشرِك؟ ولذلك لا يصلح المفسر أن يصحبهما، لأن إعرابيهما قد اختلفا"[٢]

وقد عارضه الشاطبي في هذه الحالة بقوله:" وهذا من القليل الذي لا ينقل ولا يعتدُّ بمثله، ولا ينبني عليه"[٣]، غير أن الشاطبي نقل عن الفراء جواز إعراب العدد المركب مطلقاً، سواء أضيف أو لم يضف، وهذا لا يستقيم بحال مع ما ذكره الفراء في معانيه، إذْ قيد الفراءُ جواز الإعراب عند الإضافة فقط، حيث قال " وإنما عرّبتْ الخمسةُ لإضافتك العشر"، وإنما تفيد الحصر، فهو لم يجز أن يعرب العدد المركب إن لم يضف، إلا في شعر كما سيأتي في البند الآتي.

- **رابعاً: جواز إضافة صدر العدد إلى عجزه دون إضافة عجزه**

وقد ذهب الفراء إلى جواز أن يضاف صدر العدد إلى عجزه وإن لم نضف العجز إلى غيره، أجازه في الشعر فقط، حيث قال:" ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة إلى عشر في

---

[١] معاني القرآن للفراء ٣٨٣/١.

[٢] معاني القرآن للفراء ٣٨٣/١.

[٣] المقاصد الشافية ٢٦٩/٦.

شعر لجاز، فقلت: ما رأيت خمسةَ عشرٍ قطٌ، لأنك نويت الأسماء ولم تنو الأعداد، ولا يجوز للمفسر أن يدخل ها هنا كما لم يجز في الإضافة، أنشدني العُكْليّ أبو ثروان:

كُلِّــــف مـــــن عنائـــــه وشِـــــقْوَتهْ

بنــت ثمــاني عشــرةٍ مــن حجتــه"[١]

١٣٠. القول في العدد عند حذف المعدود
والقول عند عطف معدودين أحدهما مذكر والآخر مؤنث

قال المرادي:" يجوز أن تحذف التاء في المذكر، حكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر خمساً، وحكى الفراء: أفطرنا خمساً وصمنا خمساً وصمنا عشراً من رمضان، وتضافرت الروايات على حذف التاء من قوله ﷺ:" ثم أتبعتُ بستٍ من شوال"[٢]

❐ **التوضيح والتحليل:**

- **أولا: العدد عند حذف المعدود:**

إذا قصد بالأعداد من ثلاثة إلى عشرة المعدود ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن يكون بالتاء وبعدمها للمؤنث، كما لو ذكر المعدود، فتقول: صمتُ خمسةً، تريد: أياماً، وسريت خمساً، تريد: ليالي، وحكى المرادي جواز حذف التاء في المذكر، وإليه ذهب الفراء بجواز تذكير العدد عند حذف المعدود المذكر، فالأصل أن يخالفه، لكنه أجاز ذلك عند حذف المعدود ، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[٣] قال:" وقال (عشرا) ولم يقل (عشرة) وذلك لأن العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلّبوا عليه الليالي، حتى إنهم ليقولون: قد صمنا عشراً من رمضان، لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام"[٤]

---

[١] معاني القرآن للفراء ٣٨٤/١.

والبيت من الرجز ، وهو لأبي ثروان العكلي في معاني القرآن ٣٨٤/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٦٥/١ وأوضح المقاصد ٢٥٩/٤.

[٢] توضح المقاصد ٣٧٣/٢.

[٣] سورة البقرة ٢٣٤/٢.

[٤] معاني القرآن للفراء ١٢٣/١.

- **ثانياً: عطف معدودين أحدهما مذكر والآخر مؤنث**

أما إذا اختلط المذكر والمؤنث فالتغليب للتأنيث، قال الفراء:" فإن اختلطا فكانت ليالي وأياماً غلَّبْتَ التأنيث، فقلت: مضى له سبعٌ، ثم تقول بعد: أيام فيها بردٌ شديد، وأما المختلِط فقول الشاعر:

أَقَامَـــتْ ثَلَاثَـــاً بَــيْنَ يَــوْمٍ وَلَيْلَـــةٍ وَكَـــانَ النَّكِيـــر أَنْ تُضِـــيفَ وَتُجَـــارَا

فقال: ثلاثاً، وفيها أيام، وأنت تقول: عندي ثلاثة بين غلام وجارية، ولا يجوز ها هنا ثلاث، لأن الليالي من الأيام تغلب الأيام"(١)

وكذلك الأمر إذا عطف على التمييز المذكر بعاطف مؤنث، أو العكس، فالتغليب للمتقدم، قال الفراء:" فإذا اختلطا وكان المفسِّر من النوعين قبل صاحبه أجريت العدد فقلت: عندي خمسَ عشرةَ ناقةً وجملا، فأنّثت لأنك بدأت بالناقة فغلّبْتها، وإن بدأت بالجمل قلت: عندي خمسة عشر جملاً وناقة"(٢)

وإذا كان المعدودان بَيْنَ بَيْنٍ وخرجا عن التمييز غلبت التأنيث، قال :" فإن قلت: بين ناقة وجمل، فلم تكن مفسرة غلّبت التأنيث ولم تبالِ أبدأت بالجمل أو بالناقة، فقلت عندي خمس عشرة بين جمل وناقة، ولا يجوز أن تقول: عندي خمس عشرة أَمَةً وعبداً، ولا بين أمة وعبدٍ إلا بالتذكير"(٣)

١٣١. جمع التمييز (المائة) في الثلاثة وأخواتها

قال المرادي:" وحكى الفراء أن بعض العرب يقول عشر مئة، وإن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: ثلاث مئين، وأربع مئين، فيجمعون، وفي كتاب الصغار عن الفراء: لا يقول ثلاث مئين إلا من لا يقول ألف، وإنما يقول عشر مئين"(٤)

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز (مئة) وحكاه لغة عن العرب، فقولهم: ثلاث مئين، أي ثلاثمائة، ومن يجمع مئين لا يذكر الألف، فلا يقول فيها: عشر مئين.

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٢٣.

والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ٤١.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٢٣.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٢٣.

(٤) توضيح المقاصد ٢/٣٧٨.

وقد عد المرادي ذلك شذوذاً، قال :" وإذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مئة لم يجمع إلا في شذوذ"[١]، ونقل عن سيبويه جواز ذلك، حيث قال:" ويظهر من كلام سيبويه جواز جمع المئة في الكلام"[٢].

١٣٢. إضافة المئة والألف إلى جمع

قال ابن مالك:

وَمِئَــــةً وَالْأَلْــــفَ لِلْفَـــرْدِ أَضِـــفْ وَمِئَـــــةً بِــــالْجَمْعِ نَـــزْرَاً قَـــدْ رُدِفْ

قال المرادي:" يعني أن المئة والألف يضافان إلى العدد مفرداً، نحو: مئة رجل وألف درهم، وتثنيتهما وجمعهما كذلك، وقوله: مئة بالجمع نزراً قد ردف، أشار به إلى قراءة حمزة الكسائي ﴿ثلاث مِئَةِ﴾[٣] وأشار بقوله: نزراً، إلى تقليله، وقال بجوازه الفراء"[٤]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى جواز جمع المضاف إليه مئةٌ وألفٌ، فتقول: رأيت مئة طلابٍ، ورأيت ألف طلاب، وقد عد ابن مالك إضافة المئة إلى الجمع من النزر القليل.

١٣٣. جمع تمييز أحد عشر وأخواته ومميز العشرين وأخواته

قال المرادي:" أن مميز العشرين وأخواته لا يجمع، هذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه، فتقول: عشرون رجالاً، ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته"[٥]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى جواز جمع تمييز عشرين وأخواته خلافاً لمذهب الجمهور، فنقول على مذهبه: رأيت عشرين طلاباً، وحضر أربعون طلاباً، قال في معاني القرآن:" ألا ترى أن العرب تقول: عندي عشرون جياداً"[٦]، وكذلك الأمر في أحد عشر وأخواته، فنقول على مذهبه: حضر أحد عشر طلاباً، بالجمع، وعلى مذهب الجمهور المنع.

---

[١] توضيح المقاصد ٣٧٨/٢.

[٢] توضيح المقاصد ٣٧٨/٢.

[٣] سورة الكهف ٢٥/١٨.

[٤] توضيح المقاصد ٣٧٩/٢.

[٥] توضيح المقاصد ٣٨٣/٢.

[٦] معاني القرآن للفراء ١٠٨/١.

بَابُ كَمْ وَكَأَيِّنْ وكَذَا

١٣٤. القول في (كم)

قال المرادي:" أما (كم) فاسمٌ لعددٍ مبهمٍ الجنس والمقدار، وليست مركبة، خلافاً للكسائي والفراء، فإنها مركبة عندهم من كاف التشبيه، وما الاستفهامية محذوفة الألف، وسكّنتْ ميمها لكثره الاستعمال"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الكسائي والفراء –وهو مذهب الكوفيين– إلى أن (كم) مركبة، الأصل فيها (ما)، زيدت عليها الكاف، فصارتا جميعاً كلمة واحدة، فكان الأصل أن يقال في: كم مالك؟ كما مالك؟ فلما كثر استعمالها في كلامهم وجرت على ألستنهم حذفت الألف من آخرها، وسكنت ميمها.

وقد ذهب البصريون إلى أنها مفردة، وليست مركبة، ذكره ابن الأنباري في الإنصاف بقوله:" ذهب الكوفيون إلى أن (كم) مركبة، وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد"[٢]

١٣٥. إعراب مميز (كم) الاستفهامية

قال ابن مالك:

مَيِّــزْ فِــي الْاِسْـتِفْهَامِ كَـمْ بِمِثْـلِ مَـا ... مَيَّــزْتَ عِشْـرِينَ كَــ(كَمْ شَخْصَــاً سَـمَا)

وَأَجِـــزْ أَنْ تَجَـــرَّه (مِـــنْ) مُضْـــمرَا ... إنْ وَلِيــتْ (كَـمْ) حَــرْفَ جَــرٍّ مُظْهَــرَا[٣]

قال المرادي: "وأما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنه لازم، ولا يجوز جره، وهو مذهب بعض النحويين.

والثاني: أنه ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقاً، حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، وعليه حمل أكثرهم: كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على (كم) حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور"[٤]

---

[١] توضيح المقاصد ٣٨٩/٢.

[٢] الإنصاف ٢٥٦/١ مسألة ٤٠.

[٣] ألفية ابن مالك ١٥٩.

[٤] توضيح المقاصد ٣٩٠/٢-٣٩١.

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذكر ابن مالك في بيته أن (كم) الاستفهامية إذا أردت أن تميزها ميِّزتَها بمثل ما تميز به عشرين من العدد، وتمييز العشرين من العدد ونحوه منصوب، فكذلك الحال مع كم الاستفهامية، فتقول: كم درهماً أعطيتَ؟ وكم ثوباً ملكتَ؟ ومثال الناظم: كم شخصاً سما؟

وقد أجاز ابن مالك إلى أن المميَز يجوز أن يجرَّ وإن كان مميزاً للاستفهامية، بشرط أن تكون (كم) مجرورة بحرف جرٍ ظاهر، فتقول: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ ولا يجوز بدون حرف الجر أن تقول: كم درهمٍ أعطيت؟

وقد ذهب الفراء والزجاج والسيرافي إلى أن مميزها مجرور مطلقاً حملاً على الخبرية، ومثالهم: كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ، وأن (من) مقدرة بعده، وقد نقله المرادي عن الخليل وسيبويه وجماعة.

وقد ذهب قوم إلى أنه لازم النصب قولاً واحداً، وقد نقله سيبويه عن الخليل، ونقله الشاطبي[١] عن ابن خروف، كما ذكر الشاطبي أن جمهور البصريون يجيزون جره على إضمار من بعدها، فقولك: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟ على تقدير: بكم من درهمٍ اشتريت ثوبك؟

١٣٦. الجار لمميز (كم) الخبرية

قال المرادي:" وذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بـ(مِنْ) مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة (كم)، إذ لا مانع من إضافتها"[٢]

وقال الشاطبي:" وذهب الفراء إلى أن الجر بعدها بإضمار (مِنْ)" [٣]

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى أن الخفض في مميّز (كم) الخبرية بـ(مِنْ) مقدرة بعده، قولك: كم رجالٍ رأيتُ، فرجال مجرورة بـ(مِنْ) مقدرة، وهذ مذهب الكوفيين.

وقد ذهب البصريون إلى أن الخفض في مميز (كم) بالإضافة، حكمها حكم عشر ومائة، والتمييز معهما مخفوض بالإضافة، فتكون (كم) الخبرية عندهم مضاف، وما بعدها مضاف إليه.

وقد ذهب المرادي مذهب البصريين وخالف مذهب الفراء بقوله "والصحيح أنه بإضافة (كم)" [٤]

---

[١] انظر: المقاصد الشافية ٢٩٧/٦.

[٢] توضيح المقاصد ٣٩٠/٢.

[٣] المقاصد الشافية ٣٠٦/٦.

[٤] توضيح المقاصد ٣٩٠/٢.

١٣٧. الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها

قال الشاطبي:" مذهب الفراء والكوفيين الذين يضمرون (مِنْ) فيجيزون الجر مع الفصل، ومذهبهم مخالف للقياس والسماع"[١]

❐ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء والكوفيون إلى أن جواز الفصل بين (كم) الخبرية وبين تمييزها، وأن يبقى التمييز على حاله مجروراً بها، واستشهدوا بقول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه[٢]

وقد خالفهم الشاطبي واعترض على استدلالهم بهذا البيت قائلاً:" وهذا شاذ محفوظ غير منقاس"[٣]، وذهب إلى جواز الفصل بشرط أن يكون ما بعدها منصوباً، قال:" الفصل جائز، لكنه لا بد معه من النصب، فتقول: كم عندكَ غلاماً"[٤] ، وقال في موضع آخر:" ولا يجوز الجر مع الفصل إلى شاذاً"[٥]

---

(١) المقاصد الشافية ٦/٣١٠.

(٢) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه ١١٣.

(٣) المقاصد الشافية ٦/٣١٠.

(٤) المقاصد الشافية ٦/٣٠٨.

(٥) المقاصد الشافية ٦/٣٠٩.

الفصل الثالث

آراء الفراء الصرفية عند شراح الألفية

في القرن الثامن الهجري

بَابُ أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ

١٣٨. أبنية المصادر

قال ابن مالك:

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا

قال المرادي:" اختلف في معنى القياس هنا فقيل: إنما يقاس على فَعْل فيما ذكر عند عدم سماع غيره، فإن سمع غيره وقف عنده، وهو مذهب سيبويه والأخفش، وقيل: يجوز القياس مع ورود السماع بغيره، وهو ظاهر قول الفراء"[١]

❐ التوضيح والتحليل:

ذكر المرادي أن مصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة، فمن المقسية: فَعْلٌ لفَعَل المتعدي، كأَكَل أَكْلاً، وجَمَعَ جَمْعَاً، وبَذَلَ بَذْلاً، وقيد ابن مالك في التسهيل[٢] (فَعِلَ) بدلالته على عملٍ بالفم، كلَقِمَ لَقْماً، ولَثِمَ لَثْماً، وشَرِبَ شَرْبَاً، ومنها فَعَل لفَعِلَ اللازم، كفَرِحَ فَرَحَاً، وتَرِحَ تَرَحاً، ونَدِمَ نَدَما، وفَشِلَ فَشَلاً، ولم يقيده سيبويه والأخفش، بل أطلقا.

وقد اختلف في معنى القياس في بيت ابن مالك، فذهب سيبويه والأخفش إلى أنه يقاس على فَعْل كما ذكر سابقاً عند عدم سماع غيره من الأبنية، أما الفراء فإنه أجاز القياس على ما ذكر، وإن سُمِعَ غيره.

١٣٩. أَصْلُ اسْتِعَاذَة

قال المرادي:" أصل استَعاذ: اسْتَعْوذ، على وزن اسْتَفْعل، قياسٌ مصدره: اسْتِعْواذ، فأعلّت الواو، فنقلت حركتها، وقلبت ألفاً، فاجتمع ألفان، فحذفت إحداهما، وهي الزائدة عند الخليل وسيبويه، وبدل العين عند الأخفش والفراء، فصار: استعاذ، ثم أتى بالتاء عوضاً عن المحذوف"[٣]

❐ التوضيح والتحليل:

أصلُ كلمة (اسْتِعَاذة): اسْتِعْوَاذ ، أعلت الواو، فنقلت حركتها وقلبت ألفاً، لتصبح: اسْتِعَااذ، فاجتمعت ألفان، فحذفت ألف، وهي عند الفراء الألف الأولى التي هي بدل من عين الكلمة (عوذ)، وعند الخليل وسيبويه الألف الثانية، وهي الزائدة.

---

[١] توضيح المقاصد ٢٢/٢.

[٢] انظر: شرح التسهيل ٣٢٥/٢.

[٣] توضيح المقاصد ٢٥/١.

١٤٠. حذف تاء المصدر

قال ابن مالك:

واسْـــتَعِذْ اسْـــتِعَاذَةً ثــم أقِــمْ   إقَامَـــةً وغالبـــاً ذا التَّـــا لَـــزِمْ

قال المرادي:" وقوله (وغالباً ذا التَّا لَزِمْ) أشار إلى أن التاء قد تحذف، كقول بعضهم: أرا إراءً، واستفاه استفاهاً، ... وقال الفراء: لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عوضاً من التاء، نحو: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾"(١)

وقال ابن عقيل:" إذا كان مصدر الفعل المثال الواوى على مثال (فِعل) – بكسر الفاء– جاز لك أن تحذف فاءه، وتعوض عنها التاء بعد لامه، نحو: عِدَة، وزِنَة، وصِفَة " وتعويض هذه التاء واجب: لا يجوز عدمه عند الفراء"(٢)

وقال الشاطبي:" (الإفْعال) بِلَحاق الهاء في آخره عوضاً من أحد الحرفين المعتلين بعد حذفه، إما العين، على رأي الأخفش والفراء، وإما الألف على رأي الخليل وسيبويه، فيكون أصله: إفْعَالَة، ويبقى بعد الحذف على إفَالة، أو إفْعَلَة، هو الذي أراد بقوله: ثم أقم إقامة"(٣).

❑ **التوضيح والتحليل:**

ذهب الفراء إلى أن الهاء المضافة في آخر المصدر في إفعالة إنما دخلت لسقوط العين من الفعل، فأصل: إقامَ: إقْوام، حركت حركة الواو إلى القاف، وسكنت الواو، فلما كان ما بعدها ألف الإفعال وهي ساكنة، حذفت الأولى والتي هي عين الفعل، وعوض عنها بالهاء في آخره، فأصبحت: إقامة، ويجوز حذف الهاء إذا أضيف المصدر، نحو "إقامة الصلاة"

قال الفراء في معاني القرآن:" وأما قوله ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾(٤) فإن المصدر من ذوات الثلاثة إذا قلت: أفْعلت، كقيلك: أقمْت وأجرْت وأجبْت، يقال فيه: إقامَة وإجَارَة وإجَابَة، لا يسقط منه الهاء، وإنَّما أُدْخِلَتْ لأن الحرفَ قد سقطت منه العين، كان ينبغي أن يقال: أقمْتُه إقْوَاماً، وإجْوَاباً، فلمّا سُكِّنَتْ الواوُ، وبعدها ألفُ الإفعال فسكّنتا سقطت الأولى منهما، فجعلوا فيه الهاءَ كأنها تكثيرٌ للحرف، ومثله ممّا أُسْقِطَ منه بعضُه؛ فَجُعِلَتْ فيه الهاءُ، كقولهم : وَعَدْتُه عِدَةً، ووَجَدْتُ في المالِ جِدَةً، وزِنَةً ودِيَةً وما أشبه ذلك، لما أسقطت الواو من أوّله كثّر من آخره بالهاء، وإنما استجيز

(١) توضيح المقاصد ٢٦/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٢٣/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٣٤٦/٤.

(٤) سورة الأنبياء ٧٣/٢١.

سقوط الهاء من قوله: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ لإضافتهم إيّاه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد. فلذلك أسقطوها في الإضافة، وقال الشاعر :

إنّ الْخَلِـيطَ أَجَـدّوا الْبَـيْنَ فَـانْجَرَدُوا   وَأَخْلَفُـوكَ عِـدَ الْأَمْـرِ الَّـذِي وَعَـدُوا

يريد: عِدَةَ الأمر فاستجاز إسقاط الهاء حين أضافها"[١]

وقد اعترض الشاطبي على الفراء بقوله:" فأما من جعل حذفها من باب قوله أنشده الفراء: وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا، فلا يستقيم الاستشهاد بها، إذ مذهبه في التسهيل جواز حذف التاء للإضافة على قلة"[٢]، وقد مرَّ بنا في الفصل الثاني موقف ابن مالك من تلك المسألة.

---

[١] معاني القرآن للفراء ١/٥٧٢-٥٧٣.

والبيت من البسيط، وهو للفضل بن عباس في لسان العرب ١/٦٥١، وبلا نسبة في المخصص ٤/٣٥.

[٢] المقاصد الشافية ٤/٣٤٩-٣٥٠.

بَابُ التَّأْنِيث

١٤٠. لا تلحق التاء ما اختص بالمؤنث على وزن فاعل

قال الشاطبي:" وقد جعل ابن الأنباري (فاعلاً) على وجهين، فما كان للمذكر والمؤنث لحقته التاء للتفرقة، وما اختص بالمؤنث لم تلحقه التاء، وهو مذهب الفراء فيه، فيجعل الاختصاص بالمؤنث مجرداً مما لا يحتاج معه إلى تاء"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن كل ما اختص بالمؤنث؛ مثل: طالق، وحائض، وطامث، وغيرها لا تلحق تاء التأنيث للتفرقة بينها وبين المذكر، وإن جاء في الشعر فعلى مذهبه أنه غير مستحسن.

قال الفراء في كتابه المذكر والمؤنث:" يفرق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء، إلا أن العرب قالت: امرأة حائض، وطاهر، وطامث، وطالق، وشاة حامل، وناقة عائذ: للتي عاذ بها ولدها، فلم يُدخلوا فيهن الهاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظَّ فيه للذكر، وإنما هو خاص للمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء، لأنها إنما أدخلت في: قَائِمَةٍ وجَالِسةٍ، للتفرقة بين فعل الأنثى والذكر، فلما لم يكن للذكر في الحيض والطمث وما ذكرتُ حظاً لم يحتاجوا إلى فرق، وربما أتى بعض هذا بالهاء في الشعر، وليس ذلك بحسن في الكلام، ومما أتى قول الأعشى:

أَيَــا جَــارَتِي بَيْنِــي فَإِنَّــكِ طَالِقَــةٌ   كَــذَاكِ أُمُــورُ النَّــاسِ غَــادٍ وَطَارِقَــةٌ"[٢]

وقد أشار الشاطبي إلى رأي البصريين المخالف لما ذهب إليه الفراء، قال:" ورد هذا المذهب جماعةٌ البصريين والناظم منهم"[٣]، وقد مال إليهم بقوله:" وعلى الجملة فالبصريون أقرب إلى الصواب في المسألة"[٤]

---

[١] المقاصد الشافية ٣٧١/٦

[٢] المذكر والمؤنث للفراء ٥٢.

والبيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٢٦٣.

[٣] المقاصد الشافية ٣٧١/٦

[٤] المقاصد الشافية ٣٧٢/٦

١٤٢. دخول الهاء على المذكر للمبالغة في المدح والذم

قال الشاطبي:" من أنواع التاء: أن تأتي للمبالغة في المدح والذم، وذلك قولك: رجل عَلَّامَة، ونَسَّابة، وسَأَّلَة من السؤال، ورَوِيَّة ... ووجه المبالغة أنه ذُهِبَ إلى الدّاهية في المدح، وإلى معنى البهيمة في الذم، قاله الفراء"[١]

❑ التوضيح والتحليل:

ذهب الفراء إلى أن العرب قد تدخل الهاء في المذكر إما للمدح وإما للذم، وعلى كلا الأمرين فإنها تدخل للمبالغة في كل منهما، وهذا على مذهبه على غير القياس، وقد عد الصواب عدم لحاق الهاء بتلك الصفات.

قال الفراء في كتابه المذكر والمؤنث:" وقد قيل: رجلٌ مجْذَامَةٌ، ومِطْرَابَةٌ، ومِعْزَابَةٌ، فجعلوا فيه الهاء، وهو على غير القياس، وزادوا فيه الهاء لأن العرب قد تدخل الهاء في المذكر على وجهين: أما أحدهما: فعلى المدح، والآخر: ذم، فيوجهون المدح إلى الدّاهية، وتكون الهاء التي دخلت على المذكر يراد بها المدح والمبالغة في نوعه الذي وُصِف به، فيقال: إنه لمنكرة من المناكير، وإنه لراوية وعلامة، فهذا مذهب الداهية والمدح.

وأما الذم فقولهم: إنه لَجَخَابَةٌ هِلْبَاجَةٌ فَقَاقَة، فيما لا أحصيه، وكأنه يذهب إلى البهيمة، فهذا تأنيثان، وقد وضعا لمؤنثين، فأجري فعلُ المذكر عليهما، ولو أتى بغير تاء تأنيث لكان صوابا"[٢].

١٤٣. تضم الفاء في (فعْلُلَاء)[٣] إذا مدت، وتكسر إذا قصرت

قال الشاطبي:" وحكى الفراء: قَعَد القِرْفُصا، إذا ضممت القاف مدت، وإذا كسرتها قصرت"[٤]

❑ التوضيح والتحليل:

ذكر الشاطبي أن (فُعْلُلَاء) بضم الفاء واللام من الأبنية المختصة بالتأنيث بالهمزة، ومن أمثلته: القُرْفصاء، وذكر أن ابن مالك لم يذكر هذا البناء بكسر الفاء واللام، نحو: طِلْمِساء، وتركه لكونه من المشترك، وذلك لوجود البناء (فِعْلِلَى)، لذا ذهب الفراء إلى أن ضم الفاء واللام في "قرفصاء" إذا مدت بناء على الوزن (فُعْلُلاء)، وتكسر الفاء واللام عند قصرها على وزن (فِعْلِلَى).

---

(١) المقاصد الشافية ٣٧٦/٦.

(٢) المذكر والمؤنث للفراء ٦٠.

(٣) فعْلِلَاء: أحد أوزان ألف التأنيث الممدودة.

(٤) المقاصد الشافية ٣٩٦/٦.

بَابُ قَصْرِ الْمَمْدُودِ وَمَدِّ الْمَقْصُورِ

١٤٤. قصر الممدود ومد المقصور

قال ابن مالك:

وَقَصْــرُ ذِي الْمَــدِّ اضْـطِرَاراً مُجْمَــعُ عَلَيْـــهِ، وَالْعَكْـــسُ بِخُلْـــفٍ يَقَـــعُ

قال المرادي:" ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف، فلذلك اختلف فيه، فمنعه جمهور البصريين مطلقاً، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً، وفصل الفراء، فأجاز مد ما لا موجب لقصره كالغِنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسَكْرَى، والظاهر جوازه لوروده، كقول العجاج:

والْمَــرْءُ يبْلِيــهِ بِــلَاء السِّــرْبَال تَعَاقُـــبُ الْإِهْـــلَالِ بَعْـــدَ الْإِهْـــلَال"[١]

وقال الشاطبي:" الناظم حكى الإجماع في جواز قصر ذي المد هكذا مطلقاً، وليس النقل إلا عمن عدا الفراء، وأما الفراء فلا يجيزه إلا باشتراط، فهو لا يجيز قصر ما لا يجوز أن يأتي في بابه مقصوراً، نحو: فَعْلَاء تأنيث الأَفْعَل، في نحو: حماء، وبيضاء، فمثل هذا لا يجوز عنده أن يقصر، لأن مذكره: أبيض، أحمر، فَفَعْلَاء تأنيث أفْعَل لا يكون إلا ممدودا.

وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً لا غير، وهكذا يقول في مد المقصور، لا يجوز عنده إلا فيما لا يجيء في بابه ممدوداً، نحو فَعْلَى تأنيث فَعْلَان، في مثل: سَكْرَى، وغَضْبَى، فلا يجوز مده، لأن فعلى تأنيث فعلان لا يأتي ممدوداً أبدا، وكذلك كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصوراً"[٢].

❑ التوضيح والتحليل:

فالحاصل مما تقدم: أن ما كان مده أو قصره داخلاً تحت القياس المتقدم لا يجيز الفراء المخالفة فيه في ضرورة ولا غيرها، وأما ما عدا ذلك فهو الذي يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه في: رَحَى، وهُدَى، وحِجى، رَحَاء، وهُدَاء، وحِجَاء، لأنها إذا مدت صارت إلى مثل: سماء ودعاء ورداء، وتقول في: سماء ودعاء ورداء، سماً، ودُعَاً، ورِدَاً، لأنها إذا قُصِرَتْ صارت إلى مثال: رَحَىً، وهُدَىً، وحِمَىً.

وقد عارض المرادي مذهب الفراء في جواز قصر الممدود، حيث قال:" فإن قلت: حكى الإجماع على قصر الممدود، وليس كذلك لأن مذهب الفراء يمنعه فيما له قياس يوجب مده، نحو:

---

(١) توضيح المقاصد ٢٢/٣.

والبيت من السريع، وهو للعجاج في ملحق ديوانه ٣٢٣/٢.

(٢) المقاصد الشافية ٤٢٥/٦-٤٢٦.

فَعْلَاء أفْعل، قلت: هو مجمع على جوازه في الجملة، وإن وقع الخلاف في بعض المواضع، والصحيح جوازه مطلقاً، ورُدَّ مذهب الفراء بقول الشاعر:

وَأَنْـــتِ لَـــوْ بَـــاكَرْتِ مَشْـــمُولَةً صَـــفْرَاً كَلَـــوْنِ الفَـــرَسِ الْأَشْـــقَرِ"[١]

وقال الشاطبي في موضع آخر:" الإجماع المحكيّ في قصر الممدود صحيح على الجملة، إذ الفراء يجيزه على الجملة، لكن يشترط في الجواز، فهو باعتبار ذلك يُطْلَق عليه أنه مُجيز، وأيضاً فلما كان خلافه شاذاً لم يُعْتَد به خلافا"[٢]

١٤٥. القول عند جمع الاسم المؤنث الثلاثي صحيح العين الساكنة

قال المرادي:" منع الفراء إتباع الكسرة، إلا أن يسمع فيحفظ، ولا يقاس عليه، وحجته أن فِعِلات يتضمن فِعِلاً، وهو وزن أهمل إلا ما ندر كإبِل، ورُدَّ بأنه أخف من فَعَل، وأي تصرف أدى إلى استعماله فلا ينبغي أن يتجنب"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

إذا جمع الاسم الثلاثي المؤنث الصحيح العين الساكنة أُتْبِعَتْ عينه فاءَه في الحركة مطلقاً، فنقول في دَعْد: دَعَدات، وفي جُمْل: جُمُلَات، وفي هِنْد: هِنِدَات، والخلاف الحاصل في مثل: هِنْد، فالفراء منع إتباع الكسرة، إلا ما ورد من سماع عن العرب، على اعتبار أن وزن فِعِل من الأوزان التي أهملت إلى في النادر، وواضح من نص المرادي مخالفته للفراء.

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٣.

والبيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد، في ديوانه ٨٧.

(٢) المقاصد الشافية ٦/٤٢٨.

(٣) توضيح المقاصد ٣/٣٢.

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

١٤٦. القول في أنّ فُعَل وفِعَل وفِعَلَة ليست من جموع الكثرة

قال ابن مالك في معرض حديثه عن جموع القلة:

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثم فِعْلَة ثمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّة

قال المرادي:" أمثلتها على الترتيب: أَرْغِفَةٌ، أَحْرُفٌ، غِلْمَةٌ، أَحْمَالٌ، وقد فُهِم من هذا أن ما بقي من أبينة التكسير فهو للكثرة، وليس من أبنية القلة: فُعَل، نحو: ظُلَم، ولا فِعَل، نحو: نِعَم، ولا فِعَلة، نحو: قِرَدَة خلافاً للفراء"(١)

وقال الشاطبي:" فدل على أن مذهبه في فُعَل وفِعَل وفِعْلَة نحو: ظُلَم ونِعَم وقِرَرَة أنها جموع كثرة كما يقوله الجمهور، لا جموع قلة كما يقوله الفراء"(٢)

وقد اعترض الشاطبي على مذهب الفراء، ووافق مذهب الجمهور، حيث قال:" وأما فُعَل وفِعَل وفِعَلَة، فالصحيح فيها –والله أعلم–مذهب الجماعة لوجود الدليل على ذلك دون الأبنية الأربعة"(٣)، وقد استدل الشاطبي بدليلين على ما ذهب إليه الجمهور:

أحدهما بقوله:" تصغير هذه الأبنية على ألفاظها دون سائر أبنية الجموع، فقالوا في أَثْوَاب: أُثَيَّاب، وفي أَكْلُب: أُكَيْلِب، وفي أَرْغِفَة: أُرَيْغِفَة، وفي غِلْمَة: غُلَيْمَة، فصغروها على ألفاظها، والجموع التي بخلافها لا تصغر كذلك على ألفاظها"(٤)

والثاني بقوله:" أنه إذا كان للكلمة جمعان، وجمع ما ذكر، جمع من غيره ثم أردنا أن نفسر بها العدد من ثلاثة إلى عشرة؛ لم يفسره في أكثر الكلام إلا بجمع من الجموع المذكورة، دون سائر الجموع، فدل على أنها عندهم موضوعة للقليل دون الكثير، وأن غيرها على العكس منها، إذْ لو ساوت غيرها لكانت مساوية لها في التفسير للعدد القليل"(٥)

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٣٧.

(٢) المقاصد الشافية ٧/١٢.

(٣) المقاصد الشافية ٧/١٤.

(٤) المقاصد الشافية ٧/١٤.

(٥) المقاصد الشافية ٧/١٥.

١٤٧. جمع فَعْل صحيح العين على أَفْعَال

قال المرادي:" وأما فَعْل الصحيح العين، وهو الذي يطَّرد فيه أَفْعُل فلا يجمع على أَفْعال إلا نادراً، نحو: فَرْخ وأَفْرَاخ، وزَنْد وأَزْنَاد، وسُمع من ذلك شيء كثير، حتى قيل: لو ذهب إلى اقتياسه لذهب مذهباً حسنا، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو، نحو: وَهْم وأَوْهَام، أو همزة، نحو: أَلْف وآلَاف، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما"[١]

وقال الشاطبي:" ونقل عن الفراء أنه يجعله قياساً فيما فاؤه همزة، نحو: أَنْف وآناف، وأَهْل وآهال، وأَلْف وآلاف، وأَثْر وآثار، وأَرْضٌ وآراض، وفيما فاؤه واو نحو: وَهْمٌ وأَوْهَام، ووقْت وأوقات، والذي يحتج به الفراء أكثره ما جاء من هذا النوع، فيقاس على ما جاء عملاً بالكثرة، ومذهب الجمهور أن ما جاء من ذلك لم يبلغ القياس، ولم تكثر كثرة تعتبر فيه"[٢]

وقد ذهب ابن مالك ووافقه الشاطبي[٣] إلى أن هذا الجمع مخصوص بـ(فَعْل) معتل العين، مثل: بَيْت وأَبْيَات، وسَيْف وأَسْيَاف، وفَوْج وأَفْوَاج، أما صحيح العين فإن أفعالاً فيه قليل، مثل: زَنْد وأَزْنَاد، وفَرْخ وأَفْرَاخ.

١٤٨. ما كان على فَعَلة واويّ العين يجمع على فُعُل قياسا

ذكر ابن مالك أن (فُعَل) من جموع الكثرة، قال ابن مالك:

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعَمِّ ذُو الْأَلِف   وَفُعَلٍ جَمْعَاً لِفُعْلَةٍ عُرِف

قال المرادي :" وفُعْلَى مصدراً نحو: رُجْعَى، وفَعْلَة فيما ثانيه واو ساكنة، نحو: جَوْزة، فقاسه الفراء في هذين النوعين، فتقول: رُجَع وجُوَزٌ، كما قالوا في رؤيا ونَوْبة: رُؤَى ونُوَب"[٤]

قال الشاطبي:" وفي هذا الكلام ما دل على مخالفة الناظم للفراء ... لأن الفراء يجمع ما كان على فَعَلَة -بفتح العين- على فُعَل قياساً، إذا كان واوي العين، نحو ما ذكر من دَوْلَة ودُوَل، ونَوْبَة ونُوَب، فيقول قياساً على ذلك في جَوْبَة -للفرجة بين السحابة- جُوَب، وفي حَوْبَة: حُوَب، وفي رَوْثَة الأنف: رُوَث، وما أشبه ذلك، وقد علمت أن مثل هذا قليل لا يعتد بمثله في القياس"[٥]

---

[١] توضيح المقاصد ٣/٤٠.

[٢] المقاصد الشافية ٧/٣٤.

[٣] انظر: المقاصد الشافية ٧/٣٢-٣٣.

[٤] توضيح المقاصد ٣/٤٧

[٥] المقاصد الشافية ٧/٧٣.

١٤٩. تجمع فُعْلى –مذكر أو مؤنث أفعَل– فُعَلاً قياساً

علق الشاطبي على قول ابن مالك: **(وفُعَل جمعاً لفعلة عرف، ونحو كُبْرى)** أن مما يجمع على فُعَل ما كان نحو كُبْرَى، واشترط لذلك شرطين[١]:

أحدهما: أن يكون وصْفاً لا اسماً، فإن كان اسماً لم يُجْمَع هذا الجمع، نحو: أُبُلَى –اسم واد– والحُمّى، وما جاء على فُعَل من هذا فشاذ، نحو الرؤيا والرؤى والسقيا والسُّقا.

والثاني: أن يكون مؤنث الأفعل، أي: إن المذكر إذا كان على الأفعل والمؤنث على الفُعْلى فإن فُعَلاً قياس في هذا المؤنث، فلو كان الفُعْلى غير تأنيث الأفعل لم يجمع على فُعَل

قال الشاطبي:" وقد تحصل من كلام الناظم هنا مخالفة الفراء في كونه يجيز جمع الفُعْلى، وإن لم يكن تأنيث الأفعل على الفُعَل قياساً، كالرُّؤْيا والرُّؤَى، والسُّقْيا والسُّقَى، فيجوز عنده على ما نقل عنه في التسهيل أن يقال في أُبْلَى: أُبَل، وفي حُمَّى: حُمَم، وفي رُبَى: رُبَب، وفي حُبْلَى: حُبَل، وخالفه في التسهيل، فقال ما بعدما ذكر: إنه يحفظ في نحو: الرؤيا ونوبة، ولا يقاس عليهما خلافاً للفراء، وذلك لقلة السماع في المسألة، إذْ لا يقاس إلا ما اشتهر، واطَّرد في كلام العرب"[٢]

١٥٠. ضم عين فُعل إن كانت واواً

قال المرادي:" ويجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً، نحو: سِوَار وسُوُر، ومن ضمها في الضرورة قوله:

أغَـــرُّ الثَنَايَـــا أَحَـــمُّ اللِّثَــاتِ   يُحَسِّـــنُهَا سُـــوُك الإسْـــحَلِ

قال الفراء: وربما قالوا: عُون كَرُسُل، فعلوا ذلك فرقاً بين العوان والعانة، أي بين جمعهما، والبصريون لا يجيزون ضم هذه الواو إلا في الشعر"[٣]

---

[١] انظر: المقاصد الشافية ٧/٧٦–٧٨.

[٢] المقاصد الشافية ٧/٧٨–٧٩.

[٣] توضيح المقاصد ٣/٤٥.

والبيت من المتقارب، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ٤٨.

١٥١. فِعَل، وفَعْلة يائي العين، وفُعَل من جموع الكثرة

قال المرادي:" قاس الفراء فِعَلً في فِعْلَى اسماً، نحو: ذِكْرَى وذِكَر، وفَعْلَة يائي العين نحو: ضَيْعَة وضِيَع، كما قاس فُعَل في نحو: رُؤْيَا ونَوْبة، ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يقس عليه في هذه الأنواع"[١]

١٥٢. وزن رُمَاة وشبهه

قال المرادي:" اختلف النحاة في وزن رُمَاة وشبهه، فذهب الجمهور إلى أنه فُعَلة، وهو ما نفرد به المعتل إلا ما ندر، أعني: هُدَرة، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعَّل، نحو: شَاهِد وشُهَّد، بدليل مجيء فُعَّل في بعض ذلك، كقولهم: غُزَّى في جمع غازٍ، والهاء فيه عوض من ذهاب التضعيف، وذهب بعضهم إلى أن وزنه فَعَلَة –بالفتح– نحو: كَمَلَة، وضمت فاؤه فرقاً بين الصحيح والمعتل"[٢]

١٥٣. كل ما ليس له مفرد من جنسه فهو جمع تكسير

قال المرادي:" وذهب الفراء أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو: تَمْر، وغَمَام؛ جمع تكسير، وليس بصحيح"[٣]

أي أن الفراء ذهب إلى أن كل ما ليس له مفرد من جنسه، ولفظه يطلق على المفرد والجمع فهو جمع تكسير، وقد عارضه المرادي بقوله: وليس بصحيح.

١٥٤. أَحَادِيْثُ جَمْعُ أُحْدُوثَة

قال المرادي:" وذهب الفراء إلى أن أحاديث جمع أُحْدُوثة، بمعنى حديث، وقال ابن خروف: إن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي، لا في معنى الحديث الذي يتحدث عنه"[٤]

---

[١] توضيح المقاصد ٣/٤٧–٤٨.

[٢] توضيح المقاصد ٣/٤٩.

[٣] توضيح المقاصد ٣/٦٧.

[٤] توضيح المقاصد ٣/٨٢.

١٥٥. تجمع فِعْلةً على فِعَل

ذكر الشاطبي –تعقيباً على قول ابن مالك " ولِفِعْلَةٍ فِعَل" في إشارة إلى أن فِعل جمع لنا كان من المفردات على فِعْلَة– ذكر شرطين اثنين لصحة ذلك:

أحدهما: كسر الفاء وإسكان العين، نحو: قِرْبَة قِرَب، وعِصْمَة عِصَم، فإن كان غير مكسور الفاء أو محرك العين فلا يجمع قياساً هذا الجمع إلا بالسماع، نحو قَعِدَة قِعَد، ونَقِمَة نِقَم وضَيْعَة ضِيَع.

أما الفراء فقد أجاز أن يقاس على ذلك ما كان مفتوح الفاء ساكن العين مثل هَضْبَة هِضَب، قال الشاطبي:" وقد قاس الفراء على هذا فأجاز أن يقال مثلاً في ضَرْبَة: ضِرَب، وفي صَفْحَة صِفَح"(١)، وقد اعترض عليه الشاطبي، فقال:" وهذا كله نادر"(٢)

والثاني: أن يكون مؤنثاً بالتاء كما تقدم في التمثيل، فإن كان غير مؤنث، أو مؤنثاً بغير التاء، لم يجمع كذلك إلا سماعاً، فمن الأول: قِشْع وقِشَع، وذِئْب وذِئَب، هِدْم وهِدَم، للثوب الخلق، ومن الثاني: ذِكْرَى وذِكَر.

أما الفراء فأجاز قياساً على ذلك ما كان مؤنثاً بغير هاء التأنيث، قال الشاطبي:" وقد قاس عليه الفراء كما قاس على هضبة ونحوه، فيجوز عنده أن يقال في السِّيمَى: سِيَم، وفي السِّعْلَى: سِعَل، وفي الشِّعْرَى: شِعَر"(٣)

يتضح مما سبق أن الفراء أجاز جمع فِعْلَة على فِعَل دون اشتراط ما ذكره الشاطبي من الشرطين السابقين.

١٥٦. ما يجمع على وزن فَعَلَة

قال ابن مالك:

فِـــي نَحْـــوِ: رَامَ، ذُو اطِّـــرَادٍ فَعْلَـــهْ وشَـــــاعَ نَحْـــــوَ كَامِـــــلٍ كَمَلَـــــة

يعني أن ما كان من المفردات صفة تشبه كاملاً فإن الشائع في جمعه فَعَلَة.

قال الشاطبي:" وأما كونها على فاعل فتحرز مما كان على غير هذا الوزن، فإنه لا يجمع هذا الجمع إلا ما شذ، نحو: خبيث وخَبَثَة، وسيد وسَادَة، وخَيِّر وخَيَرَة، حكى الفراء: قَوْمٌ خَيَرَة بَرَرَة، وهذا نادر"(٤)

---

(١) المقاصد الشافية ٧/٨١.

(٢) المقاصد الشافية ٧/٨٢.

(٣) المقاصد الشافية ٧/٨٢.

(٤) المقاصد الشافية ٧/٩٠.

وقد علق الشاطبي على بيت ابن مالك بأن كل صفة لمذكر عاقل على وزن فَاعِل صحيح اللام فإنه يجمع على فَعَلَة، والاسم الذي على فَاعِل لا يجمع على فَعَلَة وإنما بابه كواهل وغوراب، وما جاء في هذا من الأسماء جمعاً على فَعَلَة فشاذ ونادر.

وقد ذهب الفراء في معاني القرآن إلى أن ما جمع على فَعَلَة ومفرده ليس فَاعِل فإنما هو في تأويل فاعِل، قال الفراء:" والبَرَرَة: الواحد منهم في قياس العربية بار، لأن العرب لا تقول: فَعَلَة ينْوُون به الجمع إلا والواحد منه فاعل، مثل: كافر وكَفَرَة، وفَاجِر وفَجَرَة، فهذا الحكم على واحده بار، والذي تقول العرب: رجل بَرٌّ، وامرأة بَرَّةٌ، ثم جمع على تأويل فاعل، كما قالوا: قوم خَيَرَة بَرَرَة، سمعتها من بعض العرب، وواحد الخَيَرَة: خَيِّر، والبَرَرَة: بَرّ "[1]

١٥٧. جمع فَعِيل المعتل اللام على فُعَلَاء

قال ابن مالك:

ولِكَـــــرِيمٍ وَبَخِيـــــلٍ فُعَـــــلَا	**كَــذَا لِمَــا ضَــاهَاهُمَا قَــدْ جُعِــلَا**
ونَــابَ عَنْــهُ أَفْعُــلَاء فِــي المُعَــلّ	**لَامَــاً وَمُضــعف وَغَيْــر ذَاكَ قُــلّ**

يعني أن ما كان على فَعيل معتل اللام فإنه يجمع على أَفْعُلاء نيابة عن فُعَلَاء، وأن نيابة أَفْعُلَاء هنا عن فُعَلَاء لأنه مما يكرهون تحرك حرف العلة وقبلها فتحة

قال الشاطبي:" وحكى الفراء: سَرِيّ وسُرَوَاء، وقال: سَخِيّ وسُخَوَاء"[2]، أي أن الفراء جمع فَعِيل معتل العين على فُعَلَاء دون نيابة أَفْعُلَاء كما ذكر الناظم.

---

[1] معاني القرآن للفراء ٢/٩٥١.

[2] المقاصد الشافية ٧/١٧٠.

بَابُ التَّصْغِير

١٥٨. تصغير بَعْلَبَك وحَضْرَمَوْت

قال الشاطبي:" وقد ذهب الفراء –على ما نقله ابن الأنباري عنه– أنه أجازه أن يقال في: بعبلك على لغة من أضاف: بَعْلُ بُكَيْكَة، إن لم يصرف (بَكّ)، فإن صرفه قال: بَعْلُ بُكَيْكٍ، وقال في حَضْرَمَوْت على لغة الإضافة: أَحبُّ إليّ أن تقول: حَضَرَ مُوَيْتَةَ، قال: لأن العرب إذا أضافت مؤنثاً إلى مذكر ليس بالمعلوم جعلوا الآخر كأنه هو الاسم"[١]

نقل ابن الأنباري عن الفراء قوله في تصغير بعلبك فقال: وقال الفراء: ربما حَذَفوا فقالو: هذه بُعَيْلَة، قال: وبعضهم يقول في التصغير: بُكَيْكَةٌ، فيحذف بَعل، قال: ومن قال هذه بَعْلُبَكَّ، فلم يُجْرِ (بَكّ) قال في التصغير: بَعْلُ بُكَيْكَةَ، ومن قال: هذه بَعْلُبَكٍّ فأجرى (بَكّ) مذكراً"[٢]

ونقل عنه أيضاً قوله في تصغير حضرموت فقال:" ومن قال: هذه حَضْرَمَوت قال في التصغير: حُضَيْرِم، وحُضَيْرَةُ ومُوَيْتَة، ومن قال: هذه حضرموت قال في التصغير: حُضَيْر مَوْتَ، وقال الفراء: أَحَبُّ إليّ من ذلك أن تقول: حَضْرَمُوَيْتَةَ؛ لأن العرب إذا أضافت مؤنثاً إلى مذكر ليس بالمعلوم جعلوا الآخر كأنه هو الاسم، ألا ترى أن الشاعر قال:

وإلى ابنِ أُمِّ أُنَاسَ تَعْمِدُ ناقتي ... عمرو لتنجحَ حاجتي أو تتْلَفُ

فلم يجر (أناس) والاسم هو الأول، ومن قال: هذه حَضْرَمُوتٍ قال في التصغير: هذه حُضيرَةُ مَوْتٍ، وهذه حَضْر مُويُتَةٍ"[٣]

وأضاف الشاطبي:" ومن الكوفيين من يجيز حذف العَجُز رأساً، فيقول: هذه بُعَيْلَة، وهو مذهب الفراء، ... وأجازوا أيضاً أن تقول: هذه بُعَيْلِب فيبنى من الاسمين، وكذلك قالوا في تصغير حضرموت: حُضَيْرِم، ومويتة"[٤]

فهم إذاً يجيزون ثلاثة أوجه: تركيب البنية من الاسم، وتصغير الصدر مع حذف العجز، وتصغير العجز مع حذف الصدر ولحاق تاء التأنيث أيضاً.

---

[١] المقاصد الشافية ٣٢٣/٧.

[٢] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٩–٣٢٠.

[٣] المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣٢٠.

والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١٥٨/١.

[٤] المقاصد الشافية ٣٢٤/٧.

١٥٩. إذا صُغّر ما حُذف منه أحد أصوله وبقي بعد الحذف على ثلاثة أحرف؛ لم يُرَد إليه شيء إن لم يكن ثالثه تاء التأنيث

قال الشاطبي:" وأما الثلاثي المنقوص منه حرف؛ كـ(ناس) و(هار) أصله: أُنَاس وهَائِر، فقد أعطى كلامه بمفهومه حكمه، إذْ قال: ما لم يَحْوِ غير التاء ثالث؛ مفهومه: أنه إنْ حوى ثالثاً فلا تكمّله بما حذف منه، وعلى هذا تقول في ناس: نُوَيْس، وقد رواه الفراء هكذا عن الكسائي"[١]

١٦٠. تصغير الترخيم خاص بالأسماء والأعلام

قال ابن مالك:

ومَـــنْ بِتَـــرْخِيمٍ يُصَـــغَّر اكتفـــى بالأصــل كـــالعُطَيْفِ يعنـــي المَعْطِفَـــا

قال المرادي:" لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافاً للفراء وثعلب، وقيل للكوفيين بدليل قول العرب: يجري بُلَيقٌ ويُذَمّ، تصغير أبلق، ومن كلامهم: جاء بأمِّ الرُّبَيْق على أريق"[٢]

وقال الشاطبي:" ونقل الفراء أن العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء والأعلام خاصة، وأما غيرهما فلا يصغر إلى على غير الترخيم"[٣]

❑ **التوضيح والتحليل:**

علق المرادي والشاطبي على قول ابن مالك بأن قوله "اكتفى بالأصل" إنما يتصور في الرباعي فتقول في فقعس: فُقَيْعِس، وفي جَعْفَر: جُعَيْفِر، فلا يحذف منه شيئاً، وإن جاء ما حذف منه شيئاً فشاذ، وتمثيل ابن مالك بالمعطف وتصغيره عطيفاً تنبيه على أنه مثّل باسم نكرة، وهو المعطف، فدل على أن هذا الترخيم عنده جائز فيها، لا يختص بالأعلام، فتقول في أسود: سُوَيْد، وفي قائم: قُوَيْم، وفي آكِل: أُكَيْل، كما تقول في حارث: حُرَيْث، وفاطمة: فُطَيْمَة، وفي عامر: عُمَيْر.

وقد ذكر الشاطبي أن هذا الذي ذكره ابن مالك هو مذهب البصريين في أن الترخيم غير خاص بالأسماء والأعلام، وقد عارض الشاطبي البصريين ومال إلى رأي الفراء بقوله:" وهذا الذي ذهب إليه البصريون يفتقر إلى السماع، وقيل: إن قول الفراء هو المشبه والقياس"[٤]

---

(١) المقاصد الشافية ٣٧٧/٧.

(٢) توضيح المقاصد ٩٣/٣.

(٣) المقاصد الشافية ٣٩٣/٧.

(٤) المقاصد الشافية ٣٩٣/٧.

١٦١. إذا صغر ما كان أصله المؤنث تلحقه التاء على مذهب الفراء

قال الشاطبي:" وبهذا التقدير يظهر أنه مخالف ليونس في اعتبار الأصل بعد النقل الحقيقي، فيقول في قدم ويد اسميْ رجل: قُدَيْمَة ويُدَيْدَة، اعتباراً بأصله، وهو أيضاً مذهب الفراء"[١].

نقل الشاطبي عن ابن مالك أن ما نقل نقلاً حقيقياً إلى المذكر وإن كان أصله المؤنث كرجل يسمى بِعَيْن أو أذن أو يد أو نحو ذلك، لأنه ليس بمؤنث، وأصله من التأنيث منسوخ بالتذكير، غير معتبر ولا ملحوظ.

وقد ذهب الفراء إلى خلاف ذلك، فما كان أصله المؤنث كالعين والأذن والكبد والورك والفخذ والساق ونقلت من المؤنث إلى المذكر فإنها تبقى على حالها عند التصغير، وتضاف التاء في آخرها، وقد ذكر الفراء الكثير من تلك الألفاظ في كتابه المذكر والمؤنث، وأفرد لها فصلاً كاملا عنونه بـ(ومن المؤنث الذي يروى رواية) تحدث في النصف الأول منه عن الألفاظ التي تصغر بإضافة التاء في آخرها، كتصغير اليد إلى يُديدة، والكبد إلى كُبَيْدة، والوَرِك إلى وُرَيكة، والقدم قُدَيمة، والكف كُفَيْفة، والرِّجْل رُجَيْلَة، وهكذا[٢].

١٦٢. تصغير (عُرْس)

قال الشاطبي:" (العُرْس) قالوا: عُرَيْسٌ وعُرَيْسَةٌ بالوجهين مع التأنيث، وذكر ذلك الفراء ويعقوب، وقد حكى أنها تذكّر وتؤنث، وإنما صغروها بغير هاء لأنهم لحظوا فيها من الغناء واللهو، وعلى القول بأن (العُرْس) يراد بها الطعامُ روعي في مدلولها وهو مذكر"[٣]

وقال الفراء في المذكر والمؤنث:" والعُرْسُ أنثى، وتحقيرها: عُرَيْسَة"[٤]

١٦٣. تصغير (الضُّحَى)

قال الشاطبي:" الضُّحَى؛ قالوا: ضُحَيّ مع أنها مؤنثة، قال الفراء: كرهوا أن يصغّروها بالهاء، لئلا يشتبه تصغيرها تصغير ضَحْوة"[٥]

---

[١] المقاصد الشافية ٣٩٩/٧.

[٢] انظر: المذكر والمؤنث للفراء ٦٤-٨٩.

[٣] المقاصد الشافية ٤٠٨/٧.

[٤] المذكر والمؤنث للفراء ٧٥.

[٥] المقاصد الشافية ٤٠٩/٧.

وقال الفراء:" والضُّحى أنثى، يقال: ارتفعت الضحى، وتصغيرها: ضُحَيّا بغير الهاء، كأنهم كرهوا أن يشتبه تصغيرها تصغيرَ ضَحْوَة، قال الشاعر:

يَفَعْتُ خُلَيْقَاً بعد ما اشتدت الضحى   بمرتقب عالي النَّشازِ رفيع"[١]

١٦٤. تصغير أمام وقُدَّام

قال الشاطبي:" وقد حكى ابن الأنباري عن الفراء، قال: يقولون في تحقير أَمَام أُمَيْمة، وكذلك حكى الوجهين أيضاً في قُدَّام"[٢]

قال الفراء في المذكر والمؤنث:" والمواضع كلها التي يسميها النحويون: الظروف والصفات والمحالّ، فهي ذُكران إلا ما رأيت فيه شيئاً يدل على التأنيث، إلا أنهم يؤنثون: أمام وقدام ووراء، فيقولون: فلان ورَيِّئَة الحائظ، على وزن وَرَيِّعة، فيدخلون في تحقيرها الهاء، فذلك دليل على تأنيثها، وكذلك (قُدَّام): قُدَيْدِيمة وقُدَيْدِم، قال الشاعر:

قُدَيْدِيمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْحُلْمِ إِنَّنِي   أَرَى غَفَلاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارُبِ

و(أمام) تحقيرها: أُمَيِّم، وأُمَيِّمَة"[٣]

---

[١] المذكر والمؤنث للفراء ٧٤.

والبيت من الطويل، ولم أقف على تخريجه

[٢] المقاصد الشافية ٧/٤١٣.

[٣] المذكر والمؤنث للفراء ٩٩.

والبيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ٥٠.

بَابُ الْوَقْفِ

١٦٥. أصل الوقف في المقصور المنون

قال ابن مالك:

تَنْوِينَـــاً إِثْــرَ فَـــتْحٍ اجْعَــلْ أَلِفَـــا وَقْفَـــاً وَتِلْـــوَ غَيْـــرِ الْفَـــتْحِ احْـــذِفَا

والمقصور المنون: هو الذي يوقف عليه بالألف ، نحو: رأيت فتىً، وقد ذكر المرادي اختلاف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب(١):

الأول: وهو مذهب الفراء وغيره، قال المرادي:" أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الأول المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني، وهو المفهوم من كلام الناظم هنا، لأنه تنوين فتحة"(٢)

والثاني: أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة، وأن التنوين حذف، فلما حُذِف عادت الألف، عادت الألف، وهو مروي عن أبي عمرو الكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان، والسيرافي، ونقله ابن بابشاذ عن سيبويه والخليل.

والثالث: اعتباره بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثرهم، وقيل: مذهب معظم النحويين، وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وفي التذكرة إلى موافقة المازني.

١٦٦. الاختلاف في رسم (إذاً)

ذكر المرادي اختلاف النحاة في رسم (إذا) على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها تكتب بالألف، لأنها لا يوقف عليها بالألف، قيل وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، ونسب هذا القول للمازني.

والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثرون، وعن المبرد: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف، لأنها مثل أن، ولنْ، ولا يدخل التنوين على الحروف.

والثالث: وهو الذي ذهب إليه الفراء، قال المرادي:" التفصيل؛ فإن ألغيت كتبت الألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون، قاله الفراء، وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون للفرق بينها وبين إذاً الظرفية، ولا إشكال عليها أن من وقف عليها يكتبها بالنون"(٣)

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١٢٤/٣

(٢) انظر: توضيح المقاصد ١٢٤/٣

(٣) توضيح المقاصد ١٢٥/٣.

١٦٧. القول في الوقف على المنقوص بثبوت الياء

قال ابن مالك:

وَحَـذْف يَـا الْمَنْقُـوصِ ذِي التَّنْـوِينِ مَـا لَـمْ يَنْصِـبْ أَوْلَـى مِـنْ ثُبُـوتٍ فَاعْلَمَـا

وَغيْـرَ ذِي التَّنْـوِينِ بِـالْعَكْسِ فِـي نَحْـو: مُـرْ لـزُوم ردّ اليَـاء اقْتَفِـي

ذكر الشاطبي في مقاصده[1] أن الذي ذهب إليه ابن مالك هو المنقوص الذي ما كان آخره ياء قبلها كسرة، نحو: قاضٍ، وغازٍ، وأحد أقسامه المنقوص المنون غير المنصوب، وغير الباقي على حرف واحد، فهذا القسم في الوقف عليه وجهان:

أحدهما: أن تحذف الياء وتقف على ما قبلها، فنقول: هذا قاضْ، وهذا رامْ.

والثاني: ثبوت الياء، وهو وجه جيد، فنقول: هذا قاضي، وهذا غازي.

قال الشاطبي:" وقد حكى ابن الأنباري عن الكسائي والفراء إبطال الوجه الثاني، وزعما ألا يوقف إلى بحذف الياء، واحتجا بأن الكلام بني وقفه على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يكون في الوصل"[2]، وقد عارضهما الشاطبي بقوله:" وما قالاه رد على كلام العرب فهو مردود"[3]، وتابع قوله:" أن المنقوص الذي نوّن إذا لم يكن فيه ألف ولام ولا إضافة إذا وقف عليه في غير النصب فَحَذْفُ تلك التاء أولى من إثباتها"[4]

١٦٨. الوقف بالروم على المحرك الذي ليس بهاء التأنيث

قال ابن جابر:" ذكر –أي الناظم– أن المحرّك إن كان غير هاء التأنيث جاز الوقف عليه بالإسكان والروْم، وهو عبارة عن إخفاء الصوت بالحركة عند الوقف، وهو جائز في الحركات الثلاث، ومنعه الفراء في الفتح"[5]

مثال: قام الرجلُ ... قام الرجلْ عند الوقف

وقال ابن القيم:" أن يوقف عليه بروْم الحركة، وهو إخفاء الصوت بها، والنحاة على جوازه في الحركات الثلاث، والقراء يمنعونه في الفتحة، وهو اختيار الفراء"[6]

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٨/٢٧-٢٨.

(٢) المقاصد الشافية ٨/٢٨.

(٣) المقاصد الشافية ٨/٢٨.

(٤) المقاصد الشافية ٨/٢٨.

(٥) شرح ابن جابر ٤/٢٩٠ .

(٦) إرشاد السالك ٢/١٢٠٥.

وقال ابن هشام:" أن تقف بالروْم، وهو: إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في الحركات كلها، خلافاً للفراء في منعه إياه في الفتحة، وأكثر القرّاء على اختيار قوله"[١]

بَابُ التَّصْرِيف

١٦٩. القول في المجرد والمزيد

ذكر الشاطبي[٢] في شرحه لبيت ابن مالك:

وَمُنْتَهَى اسْم خَمْس إنْ تَجَرّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعَاً عَدَا

أن الاسم على قسمين: مجود من الزيادة، ومزيد فيه، فأما المجرد من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسةُ أحرف، فيكون ثلاثيا، نحو: رَجُل وفَرَس وعَدْل، ويكون رباعياً، نحو: جَعْفَر، ودِرْهَم، ويكون خماسياً، نحو: سَفَرْجَل، وجَحْمَرِش.

قال الشاطبي تعقيباً على ذلك:" وما ذكره هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه عن ثلاثة ففيه زيادة، فإن جاءت على أربعة؛ نحو أحرف جعفر، ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا في الزائد، فذهب الكسائي إلى أن الزائد هو الحرف الذي قبل الآخر، وذهب يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد هو الآخر، هذا إن كان رباعياً، فإن كان خماسياً ففيه زيادة حرفين"[٣].

وقد وافق الشاطبي مذهب الفراء والكوفيين فقال:" ومذهب الفراء هو الصحيح، لأن الزيادة لا يُقْدم على القول بها إلا بدليل"[٤]

---

[١] أوضح المسالك ٢٩٦/٤.

[٢] انظر: المقاصد الشافية ٢٥١/٨-٢٥٢.

[٣] المقاصد الشافية ٢٥٢/٨.

[٤] المقاصد الشافية ٢٥٢/٨.

١٧٠. وزن كَبْكَبَ على فَعَّل وفَعْلَلَ

قال الشاطبي:" ونقل الفراء تجويز أن يكون كَبْكَبَ فَعَّل وفَعْلَلَ، قال: وكونه فعَّل خطأ، لا يجوز أن تجيء مصدر فعّل إلا تفعيلاً، ولا يقال في كَبْكَبَ تَكْبِيب، بل قالوا: كَبْكَبَة، وهو دليل على أنه فَعْلَلَ كَجَلْبَبَ"

١٧١. فُعْلَل من تصاريف الرباعي المجرد

ذكر المرادي[١] اختلاف النحاة في أحد تصاريف الرباعي والمجرد، وهو (فُعْلَل):

فذهب البصريون أن هذا البناء ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فُعْلُل –بالضم– فُتِح تخفيفاً، لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم، نحو: جُنْدَب وطُحْلَب، أما الضم فلم يسمع فيه الفتح، يقال للمخلب: بُرْثُن، والشجر البادية عُرْفُط.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي، لورود ما فيه فتح، ولم يُحْكَ فيه الضم، مثل: جؤذَرا، وهو مذهب الفراء أيضاً، قال المرادي:" وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر"[٢]

وقد وافق ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش، فقد ضمّن الوزن ضمن أوزان الرباعي المجرد في بيته:

لِاسْـــمٍ مُجَـــرّدٍ رُبَـــاعٍ فَعْلَـــلُ وفِعْلِـــــلٌ وفِعْلَـــــلٌ وفُعْلُـــــلُ

أما المرادي فذهب إلى مخالفتهم بدليل قوله في رأي الفراء "وزعم" وعقب على قول الكوفيين والأخفش:" وهذا مردود؛ فإن الضم منقول في جؤذر"[٣]

١٧٢. فَعَلِل فرعاً على فَعَلِيل

قال المرادي:" قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة، فمن ثم لم يثبت فَعَلِل بقولهم: جَنَدِل، بل جعله البصريون فرعاً على فعالِل، وأصله جنادِل، وجعله الفراء وأبو علي فرعاً على فَعَلِيل، وأصله جَنَدِيل، واختاره المصنف، لأن جَنَدِلاً مفرد، فتفريعه على المفرد أولى"[٤]

---

[١] انظر: توضيح المقاصد ١٧٢/٣.

[٢] توضيح المقاصد ١٧٢/٣.

[٣] توضيح المقاصد ١٧٢/٣.

[٤] توضيح المقاصد ١٧٤/٣.

بَاب: فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

١٧٣. القول في (امرؤ)

قال الشاطبي:" وفيه ثلاث لغات إذا كانت بهمزة الوصل: امرُؤ، وامرَأ، وامرِئ، بإتباع ما قبل الآخر، وهي اللغة الفصحى، وفتح الراء في الأحوال كلها، حكاه الفراء، وضم الراء كذلك في الأحوال كلها"[١]

ذكر الشاطبي أن في (امرئ) ثلاث لغات:

- **الأولى**: إتباع ما قبل الآخر –أي الراء– إلى الهمزة، فإن كان ما قبلها مضموماً كتبت على الواو، وإن كان مفتوحاً كتبت على الألف، وإن كان مكسوراً كتبت على كرسي، فنقول: قال امرُؤ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرِئٍ.
- **والثانية**: ما ذهب إليه الفراء، وهي فتح الراء في الأحوال كلها: فنقول على مذهبه: قال امرَءٌ، ورأيت امرَأً، ومررت بامرَئ.
- **والثالثة**: ضم الراء في الأحوال كلها، فنقول: قال امرُؤ، ورأيت امرُأً، ومررت بامرُئٍ

فَصْلٌ فِي إِبْدَالِ الْوَاوِ مِنَ الْيَاءِ

١٧٤. إبدال الواو الواقعة لاماً لفُعْلَى ياءً إذا كانت صفة

قال المرادي:" حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضم أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القُصْوَى، وبنو تميم قالوا: القُصْيَا"[٢]

أي أن ما كان من النعوت على وزن: فُعْلَى ، وكانت اللام في أصلها واواً، تقلب الواو إلى ياء، لثقل اجتماعها مع ضم الحرف الأول : الفاء، فأصل: الدنيا والعليا، دنوى وعلوى، فاستكره الجميع بين الفاء المضمومة واللام التي هي الواو، فقلبت ياء، فأصبحت: الدُّنْيَا، والعُلْيا.

---

[١] المقاصد الشافية ٤٩٩/٨.

[٢] توضيح المقاصد ٢٣٧/٣-٢٣٨.

فَصْلٌ فِي اجْتِمَاعِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ

١٧٥. اجتماع الياء والواو في كلمة، وكانت الأولى ساكنة سكوناً أصلياً

إذا اجتمعت الياء والواو في كلمة وسبقت إحداهما السكون، وكان سكونها أصلياً؛ أبدلت الواو ياءً، وأدغمت الياء، في نحو: سيّد وميّت، والأصل: سَيْوِد، ومَيْوِت.

قال المرادي:" وقد قرأ بعضهم ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ﴾[1] وحكى الفراء في رُويَة مخفف رُؤْيَة: رُيَّة بالإدغام"[2]

غير أن الساكن المقصود كما يقول المرادي:" ألا يكون الساكن بدلاً غير لازم نحو: رويا مخفف رؤيا، فلا يبدل لعروضه"[3]، فدلّ ذلك على مخالفته لما ذهب إليه الفراء في رؤية.

١٧٦. أصل كلمة (آية) وشبهها

قال الشاطبي:" وقال سيبويه في آية وراية وطاية وثاية: إنها فَعْلَة، بإسكان العين، فأبدلت الألف منها، وهي ياء، وهذا مذهب الفراء"[4]

١٧٧. إخفاء النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء

قال المرادي:" نقل أبو علي بن أبي الأحوص –أحد تلاميذ الشلوبين– عن الفراء: أن النون الساكنة تخفى عند الباء"[5]

وقد عبر المرادي عن ذلك بالإبدال، واعترض على ابن مالك تسميته لذلك إقلاباً في بيته:

وَقَبْلَ يَا اقْلِبْ مِيمَاً النُّون إذَا … كَانَ مُسَكَّنَاً كَمَنْ بَتّ انْبِذَا

قال: "عبر بعضهم عن إبدال النون ميماً بالقلب، كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال، لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالباً"[6]

---

(١) سورة يوسف ٤٣/١٢.

(٢) توضيح المقاصد ٢٤٠/٣.

(٣) توضيح المقاصد ٢٣٩/٣.

(٤) المقاصد الشافية ٢٢٤/٩.

(٥) توضيح المقاصد ٢٤٦/٣.

(٦) توضيح المقاصد ٢٤٦/٣.

فَصْلُ مَا اعْتُلَّتْ عَيْنُهُ وَقَبْلَهُ سَاكِنٌ

١٧٨. حذف الألف في افعال واستفعال

لما كان المصدر على افعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله في الإعلال، فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة، فتلتقي ألفان، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، ثم تعوض عنها تاء التأنيث، مثل: إقامة، أصلها: (إقْوَام)، نقلت فتحة الواو إلى القاف، (إقَوَام)، فقلبت الواو ألف، (إقَام)، فاجتمعت ألفيت، فحذفت أحدهما، فأصبحت (إقَام).

ومثلها: استقامة، فأصلها: (إسْتِقْوَام) نقلت فتحة الواو إلى القاف، (إسْتِقَوَام)، فقلبت الواو ألف، (إسْتِقَاام)، فاجتمعت ألفين، فحذفت أحدهما، فأصبحت (إستقام).

وقد اختلف النحاة في أي الألفين المحذوفة، الأولى أم الثانية، قال المرادي:" فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفْعال واستفعال –أي الثانية– لأنه الزائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب ابن مالك، ولذلك قال: وألف الإفعال والاستفعال أزل، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة، والأول أظهر"[(١)]
وواضح مخالفة كل من ابن مالك والمرادي لمذهب الفراء.

١٧٩ علة إعلال الواو عند بناء مَفْعُول من فعل معتل اللام بالياء

وذلك نحو: مَرْمَى، والأصل: مَرْممُويٌ، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

قال المرادي:" اختلف في تعليل إعلال الواو في هذا النوع، فقيل: إنه أُعِلَّ حملاً على فعل المفعول، وهو قول الفراء، وتبعه المصنف، وقيل: أعل تشبيهاً بباب إدْلٍ، وذلك لأن الواو الأولى ساكنة زائدة خفية بالإدغام، فلم يعْتد بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة، فقلبت الواو ياء على حد قلبها في إدْلٍ، واعترض تعليل الفراء بوجوب القلب في المصدر، نحو: عَتَا عُتِيّا، والمصدر ليس مبني على فعل المفعول"[(٢)]

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٥٢

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٥٧.

١٨٠. يجوز في جمع الاسم على فُعُول التصحيح والإعلال[١]

قال ابن مالك:

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَـيْنِ جَـاءَ الفُعُـول مِـنْ　　ذِي الْـوَاوِ لَامَ جَمْـعٍ أَوْ فَـرْدٍ يعـنّ

يذكر ابن مالك في بيته أنه إذا بني الاسم على فُعُول: فإن كان جمعاً وكانت لامه واواً جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال، نحو: عُصِيّ، ودُلِيّ، في جمع عصا ودَلْو، وأُبُوٌّ، ونُجُوٌّ، جمع أب، ونجْو، والإعلال أجود من التصحيح من الجمع[٢].

قال المرادي:" لا إشكال في اطراد الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد، وأما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه، وإلى هذا ذهب في التسهيل، قال: ولا يقاس عليه خلافاً للفراء، وضَعّف مذهب الفراء لقلة ما ورد من ذلك"[٣]

وقال الشاطبي:" وذهب الناظم في الجمع مذهب الفراء القائل بجواز التصحيح، فيقول: عُصُوّ، وعُتُوّ، وجُثُوّ، في جمع: عصاً، وعاتٍ، وجاثٍ، قياساً على ما جاء من ذلك، أو قياساً على ما هو في وزنه من المصادر، ولا شك أن السماع موافق لما زعم الجماعة، هذا وإن كان في التسهيل لم يرتضِ مذهب الفراء، فقد يميل إليه في بعض الأوقات، على حسب ما يؤدي إليه اجتهاده"[٤]

وقد تعرض الفراء في معاني القرآن لتلك المسألة بقوله:" وقوله: ﴿وَعَتَوْ عُتُوّاً كَبِيراً﴾[٥] جاء العتو بالواو، لأنه مصدر مصرّح، وقال في سورة مريم في قوله تعالى :﴿ أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾[٦] قال:" فمن جعله بالواو كان مصدراً محضاً، ومن جعله بالياء قال: عاتٍ وعُتِيّ، فلما جمعوا بُنِيَ جمعهم على واحدهم، وجاز أن يكون المصدر بالياء أيضاً، لأن المصدر والأسماء تتفق في هذا المعنى، ألا ترى أنهم يقولون: قاعد وقوم قعود، وقعدت قعوداً، فلما استويا هاهنا في القعود لم يبالوا أن يستويا في العُتُو والعِتِي"[٧]

---

[١] **الإعلال:** هو تغير حرف العلة طلباً للتخفيف، وذلك إما بقلبه، أو تحويله إلى حرف على آخر، أو بنقل حركته إلى الحرف الصحيح الساكن قبله، أو بإسكانه أو بحذفه.

والتصحيح: عكس الإبدال، بقاء الكلمة على حالها دون تعديل.

[٢] انظر: شرح ابن عقيل ٢٤٠/٤.

[٣] توضيح المقاصد ٢٥٨/٣.

[٤] المقاصد الشافية ٣٦٠/٩.

[٥] سورة الفرقان ٢١/٢٥.

[٦] سورة مريم ٦٩/١٩.

[٧] معاني القرآن للفراء ٥٨٢/١.

فَصْلٌ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْاِفْتِعَالِ تَاء

١٨١. إبدال الهمزة نوناً في حنّاء

قال المرادي:" وحكى الفراء: حنَّان، في: حناء، وهو الذي يخضَب به"(١)

بَابُ الْإِدْغَامِ

١٨٢. إدغام ياءين إذا كانت حركة أحدهما عارضة بسبب العامل

أشار ابن مالك في بيته :

وحَيِيَ افكُكْ وادْغِمْ دُونَ حَذَر ... كَذَاكَ نَحْو: تَتَجَلَّى وَاسْتَتَر

إلى ما يجوز فيه الإدغام والشك، وفهم من كلمة (حَيِيَ) ما كان المثلان فيه ياءين لازماً تحريكهما، فيجوز الإدغام، مثل: حَيَّ، ولو كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام.

قال المرادي:" لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو: لن يُحْيِيَ، ورأيت مُحْيِياً، لم يجُز الإدغام، وأما قوله:

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَة ... تَمْشِي بِسِدَّةِ بيتِهَا فَتُعِي

فشاذ، لا يقاس عليه، وأجازه الفراء"(٢)

١٨٣. القول في جواز اتصال هَلُمَّ بنون النسوة

قال المرادي:" وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس: هَلْمُمْنَ، وزعم الفراء أنّ الصواب هُلُمَّنَّ، بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها، وقاية لفتح الميم"(٣)

---

(١) توضيح المقاصد ٣/٢٧١.

(٢) توضيح المقاصد ٣/٢٨٦.

والبيت من الكامل، وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٥/١٨٤ وهمع الهوامع ١/٢١٤

(٣) توضيح المقاصد ٣/٢٩٣.

مَسَائِلُ صَرْفِيَّةٌ مُتَفَرِّقَةٌ

١٨٤. القول في (كلمة)

قال الشاطبي:" وحكى الفراءُ فيها ثلاثَ لغاتٍ: كِلْمَةٌ، وكَلِمَةٌ، وكَلْمَةٌ، كوِرْقٌ، ووَرِقٌ، ووَرْقٌ"[(١)]

١٨٥. القول في الفعل (يَشَمُّ)

قال المرادي:" وهو مضارع، شَمَمْتُ الطيبَ، ونحوه: أَشُمُّه، بكسر العين في الماضي، وفتحها في المستقبل، والعامة يفتحون عين الماضي، ويضمون عين المضارع، قال ابن درستويه: وهو خطأ، وليس كما قال، بل هي لغة حكاها الفراء"[(٢)]

❑ **التوضيح والتحليل:**

أي أن الفراء حكي في: يَشُم: شَمُمَ، بفتح العين في الماضي، و: يَشُمُّ، بضم العين في المضارع، وقد أيد المرادي الفراء، وخطّأ ابن درستويه، لورود السمع بها.

١٨٦. القول في تصرف الفعل (دام)

قال ابن هشام في حديثه عن أفعال كان وأخواتها:" منها ما لا يتصرّف بحال، وهو (ليس) باتفاق، و(دام) عند الفراء وكثير من المتأخرين"[(٣)]

❑ **التوضيح والتحليل:**

أي أن (سوى) متفق في أنها لا تتصرف، ومذهب الفراء أن الفعل (دام) من الأفعال التي لا تتصرف بحال.

---

(١) المقاصد الشافية ٤٢/١.

(٢) توضيح المقاصد ٤٠/١.

(٣) أوضح المسالك ٢١٢/١.

١٨٧. القول في وزن (فُوكَ)

قال المرادي:" وفوك: وزنه عند الخليل وسيبويه: فَعْلٌ، بفتح الفاء وإسكان العين، وأصله: فُوهٌ، ولامه: هاء، وذهب الفراء إلى أن وزنه فُعْلٌ، بضم الفاء"[١]

١٨٨. القول في وزن (أب، وأخ، وحم)

قال المرادي:" وذهب الفراء إلى أن وزن (أب، وأخ، وحم) فَعْلٌ، بالإسكان، ورد عليه بسماع قصرها وبجمعها على أفعال"[٢]

❑ التوضيح والتحليل:

اختلف النحاة في وزن (أب، وأخ، وحم)، وقد بين المرادي أوجه اختلافهم على النحو التالي:

- ذهب البصريون إلى أن وزنها فَعَلٌ، بالتحريك، ولاماتها واو، بدليل تثنيتها بالواو.
- وذهب بعضهم إلى أن لام (حم) ياء، من الحماية، لأن حما المرأة يحميها، وهو مردود بقولهم في التثنية: حموان، وفي أحد لغاته: حَموٌ.
- وذهب الفراء إلى أنها وزنهن: فَعْلٌ

وقد رد المرادي المذهب الثاني والثالث، ولم يبد رأيه في قول البصريين.

١٨٩. القول في مادة (هَناه)

قال المرادي:" أن اللام محذوفة، والألف هي التي تلحق المنادى، والمنادى والهاء للسكت، وهو مذهب الفراء، واختيار المصنف وابن عصفور"[٣]

❑ التوضيح والتحليل:

(هناه) بضم الهاء وكسرها، وهي من الأسماء التي تلازم النداء، بمعنى أنها لا تستعمل في غيره إلا في ضرورة،

ذكر المرادي اختلاف النحاة في مادة (هناه) فيمن ذهب إلى أن أصلها (هـ، ن، و) على عدة مذاهب:

---

(١) توضيح المقاصد ١/٥٩.

(٢) توضيح المقاصد ١/٦٠.

(٣) توضيح المقاصد ٢/١٩٧.

الأول: أن الهاء في (هناه) بدل من لام الكلمة، وهي الواو، والأصل (هناو) وهو مذهب أكثر البصريين.

الثاني: أنه بدل من همزة مبدلة، وهي بدل بدل اللام، وهو مذهب ابن جني.

والثالث: أن اللام محذوفة، والألف والهاء زائدتان، في نفس البناء على حد زيادة الهمزة في: حمراء.

والرابع: وهو مذهب الفراء وابن مالك وابن عصفور، وهو أن مادة (هناه) أصلها (هَنَوَ) على وزن فَعَلَ، فحذفت لامها، وألحق بها الألف التي تلحق المنادى والمندوب، والهاء التي في آخرها للسكت.

١٩٠. جواز حذف تاء التأنيث في عِدَة عند الإضافة

عِدَة: هي المصدر من الفعل وَعِدَ، فإن أصله وِعْدٌ، على وزن فِعْل، فحذفت فاؤه حملاً على المضارع، لأن الفعل الماضي إذا كان معتل الفاء حذفت الفاء في المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة، ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث

قال المرادي:" وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلاً بقول: وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا، يعني: عِدَة الأمر، وهو مذهب الفراء"[١]، وقد مر الحديث عن تلك المسألة في الفصل الثاني في باب الإضافة، في جواز حذف تاء المضاف عند الإضافة.

١٩١. القول في (رُوَيْد)

قال المرادي:" ورُوَيْد تصغير إرْوَاد، مصدر: رَوْد، أي: أمهله، تصغير ترخيم، وذهب الفراء إلى أنه تصغير: رَوْد، بمعنى المهل، ورُدَّ بأنَّ: رُوَيْداً يتعدى"[٢]

١٩٢. وزن سُلَحْفَاة

قال المرادي:" (فُعُلَّى) وهو مخصوص بالمقصور، نحو: كُفُرَّى، وهو وعاء الطلع، بفتح الفاء وضمها أيضاً، وحكى الفراء: سُلْحَفاة، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث، إلا أن يجعل شاذاً، مثل بهماة"[٣]

---

[١] توضيح المقاصد ٢٧٤/٣.

[٢] توضيح المقاصد ٢٤٥/٢.

[٣] توضيح المقاصد ١٦/٣

الخاتمة

وبعد هذا المشوار الطويل الشاق والممتع، من البحث والدراسة، والجولة الماتعة في رحاب الإمام الفراء، وفي رحاب شخصيته وآرائه النحوية والصرفية، والتي أشرفت بها على علو منزلته، ورفعة قدره ومكانته، أضع جملة من النتائج والتوصيات:

❑ الخلاصة

- وقفت على شخصية الفراء العلمية والتي كان لها عظيم الأثر في الميدان العلمي في عصره.
- وقفت على شخصية الإمام ابن مالك، وجهوده العلمية، وبينت أهمية الألفية، ومكانتها، وعلاقتها بالكافية الشافية.
- الوقوف على أهم شروحات ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري –وهو القرن الذي تلا القرن الذي عاش فيه ابن مالك–
- عملت جاهداً عن الكشف عن آراء الفراء النحوية والصرفية التي تناثرت في الشروحات المذكورة واستقصائها، ودراستها، وتحقيقها وتوثيقها من كتب الفراء المحققة والمطبوعة قدر الإمكان، أو توثيقها من أمهات الكتب ومظانها لمن هم أقرب عهداً للفراء.
- الوقوف على مذهب الفراء النحوي وبيانه من خلال الشرح والتحليل، فشخصية الفراء، وما فيها من سمات، تستنفر الباحث، وتستفز طاقته كي يجاريها في تسيار التنافس النحوي، حتى يجد قلمه يبحر في عباب من الخلافات والتعليلات، تثري البحث وتدفع إلى المزيد من استكناه إسهامات هذه الشخصية في مذهبة أولا وفي مذاهب الآخرين ثانيا.

- وقد انجلى لي بعد البحث والدراسة معارضة شراح الألفية للفراء في أغلب مسائله، إذ يميل جلهم إلى المدرسة البصرية، هذا بالإضافة إلى أن الفراء تفرد بآراء، اختصت به وبمذهبه، عارض فيها الجمهور من كلا المدرستين، ويظهر ذلك جلياً من خلال الجدول الإحصائي التالي:

	ابن مالك	المرادي	ابن الوردي	ابن هشام	ابن القيم	ابن عقيل	ابن جابر	الشاطبي
الموافقات	١٤	٢	٢	١	١	–	–	٩
الاعتراضات	٣٧	٤٣	١	٧	٥	٦	٧	٣٩

- إظهار مدى استلهام الفراء للكثير من أشعار العرب وأقوالهم واعتماده عليها في الاستشهاد بصحة آرائه، كما أنه اعتمد على الحديث النبوي الشريف، مخالفاً بذلك مذهب الكثير من البصريين، والكوفيين في رفضهم الاستشهاد بالحديث الشريف.

- تعددت المسائل التي خالف فيها الفراء المدرسة الكوفية، في موافقته للبصريين أحياناً، والتي بلغت حوالي ست مسائل، وفي معارضة المدرستين، متفرداً برأيه وقد بلغت قرابة سبع مسائل أيضاً، بينت كل واحدة في موضعها.
- كما أني لاحظت بعض الشراح وغيرهم ممن وقفت على كتبهم أنهم يتبعون طريقة التعميم في نسبة الآراء، فمنهم من ينسب الآراء الخاصة بالفراء إلى الكوفيين عامة، ومنهم من ينسب آراء الكوفيين إلى الفراء وحده، وقد بينت ذلك في المسائل التي وقفت عليها، وعزوت ما كان خاصاً بالمدرسة الكوفية إليها.

❑ توصيات الباحث:

- البحث والكشف عن آراء الفراء اللغوية، وإبراز جهوده العظيمة في الميدان اللغوي، وما اعتمد عليه اللغويون بعده من آرائه، وإظهار ما كان للفراء من فضل في التنبيه على اللهجات العربية المختلفة، وقد وجدت ذلك الأمر جلياً واضحاً في كتب المعاجم والتراجم ما اعتمدت فيه اعتماداً واضحاً على روايات الفراء ونقولاته.
- وكذلك الوقوف على آرائه البلاغية، وما تناقله البلاغيون عنه من بعده.
- العمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه من كتب الفراء ومصنفاته، ونفض الغبار عن تلك المخطوطات عظيمة الأثر، رجاء أن ينتفع به الدارسون والباحثون، وتتسع النظرة إلى الفراء ومذهبه، وحتى يتم الوقوف بشكل أدق على شخصيته العلمية المتميزة.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

١. الأضداد لمحمد بن القاسم الأنباري، ت: ٢٧١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٣. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد ابن قيم الجوزية، ت: ٧٦٧هـ، تحقيق: د. محمد السهيلي، جامعة أم القرى، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٤. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي عبد المجيد اليماني، ت: ٧٤٣هـ، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٥. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، ت: ٣١٦هـ، تحقيق: د . عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦. الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، ت: ١٣٩٦هـ ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٢م.

٧. أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: ٧٦٤هـ، تحقيق: د. علي أبو زيد، ود. محمد موعد، وآخرون، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِفْطِيّ، ت: ٦٢٤هـ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ، دار الفكر العربي – القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٦م .

٩. الأنساب لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ت: ٥٦٢هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

١٠. ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لأبي عبد الله محمد بن مالك الأندلسي، ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: د. سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، ت: ٥٧٧هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
١٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار الطلائع، جدة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
١٣. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، ت: ١٢٥٠هـ، تحقيق: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
١٤. البُلَغَة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت: ٨١٧هـ، تحقيق: محمد المصري، تحقيق: حسان أحمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.
١٦. برنامج المجاري، لأبي عبد الله محمد المجاري، ت: ٨٨٢هـ، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.
١٧. البيان والتبيين، للجاحظ أبي عثمان عمرو بن بحر، ت: ٢٥٥هـ، تحقيق: فوزي عطوة، دار صعب، بيروت.
١٨. تاريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها وواردیها، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: ٤٦٣هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.
١٩. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي، ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: د. عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
٢٠. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: ٧٤٥هـ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٢١. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، مجلس دائرة المعارف، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.
٢٢. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت:٣٧٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة: محمد علي النجار، طباعة المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م
٢٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي بدر الدين الحسن بن قاسم، ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م
٢٤. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، ت: ٧٤٩هـ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٥. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت: ٣٧٠هـ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٦. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي، ت: ٩١١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٢٧. الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن الحسن البصري، ٦٥٩هـ، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٨. خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، ت: ١٠٩٣هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٩. الخصائص، لأب الفتح عثمان ابن جني، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
٣٠. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، ت: ٨٥٢هـ، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٣١. دلائل الإعجاز، للإمام عبد القاهر الجرجاني، ت: ٤٧١هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣٢. ديوان الأعشى، المسمى: الصبح المنير في شعر أبي بصير، تحقيق: جاير، لندن، ١٩٢٨م.

٣٣. ديوان ذي الرمة، لغيلان بن عقبة التميمي، ت: ١١٧هـ، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م

٣٤. ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينْهرت فايْبَرت، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، ١٤٠١هـ – ١٩٨٠م.

٣٥. ديوان رؤبة بن العجاج، صححه: وليم بن آلورد البروسي، لايبزج، ألمانيا، ١٩٠٣م.

٣٦. ديوان عباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري، منشورات مديرية الثقافة العامة، وزارة الثقافة، العراق، ١٩٦٨م.

٣٧. ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري، تحقيق: حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

٣٨. ديوان القطامي، تحقيق: بارت، ليدن، ١٩٠٢م.

٣٩. ديوان مسكين الداري، تحقيق: خليل إبراهيم العَطيّة، وعبد الله الجبوري، دار البصري، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ – ١٩٧٠م.

٤٠. ديوان النابغة الذبياني، لزياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني، ت: ١٨ ق.هـ، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٤١. ديوان ابن نباتة، لجمال الدين أبو بكر ابن نباتة المصري، ت: ٧٦٨هـ، المطبعة اللبنانية، بيروت، ١٣٠٤هـ.

٤٢. ديوان أبي نواس، ت:٨١٣هـ، مطبعة جمعية الفنون، ١٢٠١هـ.

٤٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المَالَقي، ت: ٧٠٢هـ، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

٤٤. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، ت: ٣٢٨هـ، تحقيق: د. حاتم صلاح الضامن، مؤسسة الرسالة.

٤٥. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، لأحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

٤٦. السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله النجدي، ت: ١٢٩٥هـ، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، ود. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م

٤٧. سر صناعة الأعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: ٣٩٢هـ، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤٨. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق: كامل الخرّاط وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، بيروت، لبنان.
٤٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد، ت: ١٠٨٩هـ - تحقيق وتعليق محمود الأرناؤوط - إشراف تحقيق عبد القادر الأرناؤوط - دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٠. شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري المسمى الشارح الأندلسي، ت: ٧٨٠هـ، تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٥١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، ت: ٧٦٩هـ ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٥٢. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم، ت: ٦٨٦هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
٥٣. شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك، ت:٦٧٢هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٥٤. شرح ديوان الحماسة للتبريزي، تحقيق: محمد محيي الدين، مطبعة حجازي، القاهرة.
٥٥. شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن محمد الحفظي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٣٣م.
٥٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٥٧. شرح قطر الندى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ١٣٨٣هـ.
٥٨. شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت:٦٤٣هـ، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

٥٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد(ت٢٧٦هـ) – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – دار العلم للملايين– الطبعة الرابعة – بيروت ١٩٩٠م .
٦٠. صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
٦١. الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، لمقبل بن هاني الوادعي، مكتبة دار القدس، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٦٢. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، ت: ٢٣١هـ، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
٦٣. طبقات القراء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
٦٤. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعيد الزهري، ت: ٢٣٠هـ، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
٦٥. طبقات النحاة واللغويين، لتقي الدين ابن قاضي شهبة، ت: ٨٥١هـ، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ببغداد.
٦٦. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي أبي بكر محمد بن الحسن الأندلسي، ت: ٣٧٩هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.
٦٧. العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، ت: ٣٢٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م
٦٨. غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي، ت: ٨٣٣هـ، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٦٩. الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم ، لابن النديم أبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق، ت: ٤٣٨هـ ، تحقيق : رضا تجدّد .

٧٠. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٧١. فقه اللغة وسر العربية للثعالبي عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ت: ٤٢٩هـ ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، مكتبة إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م

٧٢. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد لمحمد بن يزيد، ت:٢٨٥هـ تحقيق : جمعة الحسن، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٧٣. الكتاب، لعمر بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، ت: ١٩٤هـ، تحقيق: د. إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٧٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ت: ٥٣٨هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م

٧٥. لسان العرب ، لابن منظور (ت٧١١هـ) – تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي – دار المعارف – القاهرة .

٧٦. المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت:٣٩٢هـ، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية.

٧٧. المحمدون من الشعراء وأشعارهم ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِفْطِيّ، ت: ٦٢٤هـ، تحقيق: حسن معمري، مراجعة: حمد الجاسر، منشورات جامعة باريس، ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.

٧٨. المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، ت: ٣٢٨هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مطبوعات وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

٧٩. المذكر والمؤنث لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

٨٠. مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، ت: ٣٥١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

٨١. المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، ت:٤٥٨هـ، تحقيق : خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٨٢. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم السَّرِي الزجاج، ت: ٣١١هـ، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٨٣. معاني القرآن، للإمام أبي زكريا الفراء، ت: ٢٠٧هـ، تحقيق: د. عماد الدين بن سيد آل درويش، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
٨٤. معجم الأدباء: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي، ت: ٦٢٣هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى،١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٨٥. معجم البلدان ، للحموي الإمام شهاب الدين أبي عبد الله بن عبد الله، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٧هـ ، ١٩٧٧م .
٨٦. معجم الشعراء ، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله المرزباني ، ت: ٣٨٤هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م .
٨٧. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، ت: ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٨م.
٨٨. معجم المصنفين، لعثمان علي خان، مطبعة وزنكو غراف طَبَّارة، بيروت، ١٣٤٤هـ.
٨٩. معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين ، ت:٣٩٥هـ ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٩٠. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: ٧٤٨هـ، تحقيق الدكتور طيّار آلتي قولاج، استنابول، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
٩١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت: ٧٦١هـ، تحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
٩٢. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد بن مصطفى المشهور بطاش كبرى زاده، ت: ٩٦٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٩٣. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للإمام أبي إسحاق الشاطبي، ت:٧٩٠هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرون، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٩٤. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت: ٢١٠هـ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٩٥. مقدمة ابن خلدون، لعبد الرحمن ابن خلدون، ت ٨٠٨هـ، تحقيق: د. حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٩٦. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرائهم، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، ت: ٣٧٠هـ، تحقيق: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٩٧. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين يوسف بن تَغْري بَرْدي الأتابكي، ت: ٨٧٤هـ ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٩٨. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، ت: ٥٧٧ هـ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، عمان ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٩٩. النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد ابن الجزري، ت:٨٣٣هـ، تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٠. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن المقري التلمساني، ت: ١٠٤١هـ، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
١٠١. نَكْت الهِمْيَان في نُكَت العُمْيَان، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، ت: ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، ١٣٢٩هـ – ١٩١١م.
١٠٢. نَيْل الابتهاج بتطريز الديباج، لأحمد بابا التُّنْبَكْتِي، ت: ٩٦٣هـ، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ – ١٩٨٩م.

١٠٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي(ت:٩١١هـ)، تحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د.ط، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٠٤. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين بن أيبك الصفدي، ت: ٧٦٤هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، ت: ٦٨١هـ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت.

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

ملخص الدراسة – عربي	ب
ملخص الدراسة – إنجليزي	ت
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ح
المقدمة	١
• الشروحات موضع الدراسة	٣
• الدراسات السابقة	٣
• الصعوبات التي واجهت الباحث	٤
• منهج البحث	٥
• خطة البحث	٥
التمهيد	٧
– **أولا: أبو زكريا الفراء**	٨
• نسبه ونشأته	٨
• لقب الفراء	٨
• مولده ووفاته	٩
• أخلاقه	٩
• شيوخه	١٠
• تلاميذه	١٠
• مكانته العلمية	١١
• مؤلفاته	١٢
• من شعره	١٣
– **ثانياً: ابن مالك**	١٤
• نسبه	١٤
• مولده ووفاته	١٤
• مسيرته العلمية	١٤
• أخلاقه	١٥
• شيوخه	١٥

• تلاميذه	١٦
• من مؤلفاته	١٦
• نبذة عن الألفية	١٩
الفصل الأول: شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري	
المبحث الأول: المرادي، وكتابه: توضيح المقاصد والمسالك	٢١
أولا: المرادي	٢١
• نسبه ونشأته	٢١
• مولده ووفاته	٢١
• شيوخه	٢١
• تلاميذه	٢٢
• من مؤلفاته	٢٢
ثانياً: كتابه: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك	٢٣
• موقفه من ابن مالك	٢٤
• مذهبه	٢٥
• شواهده	٢٥
• موقفه من السماع	٢٦
المبحث الثاني: ابن الوردي، وكتابه: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة	٢٧
أولا: ابن الوردي	٢٧
• نسبه ونشأته	٢٧
• مولده ووفاته	٢٧
• شيوخه	٢٨
• تلاميذه	٢٨
• من مؤلفاته	٢٨
• من شعره	٢٩
ثانياً: كتابه: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة	٣٠
• منهج ابن الوردي	٣١
• تتبعه لابن مالك	٣١
• موقفه من البصريين والكوفيين	٣٢
• شواهده	٣٣

المبحث الثالث: ابن هشام، وكتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	**٣٤**
أولا: ابن هشام	**٣٤**
• نسبه ونشأته	**٣٤**
• مولده ووفاته	**٣٥**
• شيوخه	**٣٥**
• تلاميذه	**٣٥**
• من مؤلفاته	**٣٥**
• من شعره	**٣٦**
ثانياً: كتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك	**٣٧**
• منهج ابن هشام	**٣٧**
• اعتراضه على ابن مالك	**٣٧**
• موقفه من البصريين والكوفيين	**٣٨**
• شواهده	**٣٩**
المبحث الرابع: ابن قيم الجوزية، وكتابه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك	**٤٠**
أولا: ابن قيم الجوزية	**٤٠**
• نسبه ونشأته	**٤٠**
• مولده ووفاته	**٤٠**
• شيوخه	**٤٠**
• تلاميذه	**٤١**
• مؤلفاته	**٤١**
ثانياً: كتابه: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك	**٤٢**
• منهجه وموقفه من ابن مالك	**٤٢**
• موقفه من البصريين والكوفيين	**٤٣**
• شواهده	**٤٣**
• موقفه من السماع والقياس	**٤٤**
المبحث الخامس: ابن عقيل، وشرحه على ألفية ابن مالك	**٤٥**
أولا: ابن عقيل	**٤٥**
• نسبه ونشأته	**٤٥**
• مولده ووفاته	**٤٥**

• شيوخه	٤٦
• تلاميذه	٤٦
• من مؤلفاته	٤٦
• من شعره	٤٧
ثانيا: كتابه: شرح ابن عقيل	٤٨
• منهجه	٤٨
• اعتراضاته على ابن مالك	٤٨
• اعتراضاته على النحاة	٤٩
• اعتراضاته على الكوفيين	٤٩
• شواهده	٥٠
• موقفه من السماع والقياس	٥١
المبحث السادس: ابن جابر الهواري، وشرحه على ألفية ابن مالك	٥٢
أولا: ابن جابر الهواري	٥٢
• نسبه ونشأته	٥٢
• مولده ووفاته	٥٢
• شيوخه	٥٢
• تلاميذه	٥٢
• من مؤلفاته	٥٣
• من شعره	٥٣
ثانياً: كتابه: شرح ألفية ابن مالك	٥٤
• منهجه	٥٤
• موقفه من ابن مالك	٥٥
• شواهده	٥٥
المبحث السابع: الشاطبي، وكتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية	٥٧
أولا: الشاطبي	٥٧
• نسبه ونشأته	٥٧
• مولده ووفاته	٥٧
• شيوخه	٥٧
• تلاميذه	٥٩

• من مؤلفاته	٥٩
• من شعره	٦٠
ثانيا: كتابه: المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية	٦١
• منهجه	٦١
• مذهبه النحوي	٦٢
• موقفه من ابن مالك	٦٣
• موقفه من البصريين والكوفيين	٦٤
• شواهده	٦٥
• موقفه من القياس والسماع	٦٥
الفصل الثاني: آراء الفراء النحوية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري	
١. القول في (كِلَا)	٦٧
٢. القول في نقص: أب، أخ، حم، هن	٦٨
٣. القول في علامة إعراب المثنى	٦٩
٤. القول في نون المثنى	٧٠
٥. القول في المثنى الخارج عن حقيقة التثنية	٧٠
٦. القول في كِلا وكِلْتا	٧١
٧. القول في سنين وما جرى مجراهما	٧٣
٨. القول في عليين وأرضين	٧٣
٩. القول في الضمير المنفصل (أنت)	٧٥
١٠. القول في اتصال نون الوقاية مع ياء المتكلم	٧٥
١١. القول في ورود اسم الإشارة (ذلك وتلك) مقترناً باللام ومتجرداً منها	٧٦
١٢. القول في حركة التاء في اسم الإشارة: تي	٧٧
١٣. القول في هَنّا أنها تأتي بالكسر على لغة تميم	٧٧
١٤. القول في ذو عند طي	٧٨
١٥. القول في أي	٨٠
١٦. القول في (لو) حرف مصدري موصول	٨٢
١٧. القول في زيادة (مَنْ)	٨٢
١٨. القول في رافع المبتدأ والخبر	٨٣

١٩. القول في اسم الإشارة رابط خبر الجملة بالمبتدأ	٨٤
٢٠. القول في تقديم خبر كان المنفي على اسمها	٨٥
٢١. القول في زيادة (كان)	٨٦
٢٢. القول في زيادة الباء في خبر (ليس، وما)	٨٧
٢٣. القول بجواز العطف بالرفع على اسم إن وأخواتها	٨٩
٢٤. القول في همزة (إنّ) الواقعة بعد لا جرم	٩٣
٢٥. جواز دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة إذا كان جامداً	٩٣
٢٦. القول في (إنّ) المخففة	٩٤
٢٧. القول بجواز رفع الفعل في خبر (أنْ) المخففة بغير (لا)	٩٥
٢٨. القول في جواز نصب خبر (ليت)	٩٦
٢٩. القول في اسم (لا) النافية للجنس	٩٨
٣٠. القول في ناصب المفعول الثاني لظن وأخواتها	٩٩
٣١. القول في تاء تأنيث الفعل إذا فصل بين الفعل وفاعله بفاصل	١٠٠
٣٢. القول في تقديم المحصور بـ(إلا) فاعلاً كان أو مفعولا	١٠١
٣٣. القول في بناء (كان) للمجهول	١٠٢
٣٤. القول في حذف مرفوع فعل المقاربة	١٠٣
٣٥. القول في نيابة حرف الجر عن الفاعل	١٠٤
٣٦. عامل النصب في المفعول	١٠٥
٣٧. تنازع العاملان في طلب المعمول	١٠٦
٣٨. حذف عامل المصدر إذا وقع المصدر بدلاً منه	١٠٩
٣٩. القول في التالي للواو عند امتناع العطف والمفعول معه	١١٠
٤٠. القول في حاشا	١١٢
٤١. القول في سوى	١١٣
٤٢. القول بأن الاستثناء من العامل لا من الاسم	١١٤
٤٣. إعراب المستثنى منه الواقع بعد النفي أو شبهه	١١٥
٤٤. القول في المستثنيات المكررة لغير التوكيد	١١٦
٤٥. القول في أنواع الحال	١١٧
٤٦. القول في مجيء جملة الحال اسمية مقرونٌ ضميرها بالواو	١١٨
٤٧. القول في توسط الحال بين المبتدأ والخبر إذا كان ظرفاً أو شبهه	١١٨

٤٨. القول في اقتران الحال الماضي بـ(قد)	١١٩
٤٩. القول في تقديم التمييز على عامله إذا قصد التشبيه	١١٩
٥٠. تقديم التمييز إن كان فعلاً متصرفاً على عامله	١١٩
٥١. القول في أن (لات) قد تجر الزمان	١٢٠
٥٢. القول في (حتى)	١٢١
٥٣. القول في (عن، وعلى) إذا دخل عليهما حرف جر	١٢٢
٥٤. القول في (لعل)	١٢٢
٥٥. القول بأن الضمائر بعد (لولا) في موضع رفع	١٢٤
٥٦. مجيء حرف الكاف شرطاً	١٢٥
٥٧. مجيء حرف الكاف زائداً للتوكيد	١٢٥
٥٨. حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله	١٢٦
٥٩. القول في دخول الألف واللام على المضاف	١٢٧
٦٠. القول في اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث	١٢٩
٦١. انقطاع (غير) عن الإضافة	١٣٠
٦٢. القول في إضافة الشيء إلى معناه	١٣٠
٦٣. القول في إضافة (كل)	١٣١
٦٤. القول في إضافة (قبل، وبعد) وأخواتها	١٣١
٦٥. حذف تاء التأنيث من المضاف عند الإضافة	١٣٢
٦٦. القول في المنصوب بعد (ما أَفْعَلَ)	١٣٣
٦٧. القول في (ما) التعجبية أنها استفهامية	١٣٤
٦٨. القول في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به)	١٣٥
٦٩. القول في المجرور في (أَفْعِلْ به)	١٣٦
٧٠. القول في المتعجب منه بعد (أَفْعِلْ به) عند حذف الباء	١٣٧
٧١. الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف والجار والمجرور	١٣٧
٧٢. القول في (نِعْم وبئْس)	١٣٩
٧٣. القول في الموصول بنعم وبئس	١٤٠
٧٤. القول في (ما) التي تلي نعم وبئس	١٤١
٧٥. نعت الأعم بالأخص	١٤٣
٧٦. القول في نعت معمولين لعامل واحد	١٤٤

٧٧. القول في حذف الضمير المضاف إلى ألفاظ التوكيد	١٤٥
٧٨. وقوع (ثم) في عطف المتقدم بالزمان	١٤٦
٧٩. القول في مجيء (أو) للإضراب	١٤٦
٨٠. مجيء (أم) المنقطعة للإضراب	١٤٨
٨١. مجيء (إلا) عاطفة بمعنى الواو	١٤٩
٨٢. مجيء الواو عاطفة من غير ترتيب	١٥٠
٨٣. العطف بـ(لا) على اسم لعل	١٥١
٨٤. إعادة الخافض في العطف على الضمير المخفوض	١٥١
٨٥. نوع البدل في قوله تعالى:" قتل أصحاب الأخدود النار"	١٥٣
٨٦. القول إذا أتبع المنادى المفرد بمماثل له مضاف	١٥٤
٨٧. القول في إعراب المنادى العلم الموصوف بابن	١٥٥
٨٨. إعراب المنادى المفرد النكرة الموصولة بالصفة	١٥٦
٨٩. القول في تخفيف ميم (اللهم)	١٥٦
٩٠. رفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافاً	١٥٧
٩١. اتباع اسم الإشارة (أي) بمصحوب (أل) في النداء	١٥٨
٩٢. القول عند إضافة (ابن) إلى الأم والعم	١٥٨
٩٣. وجه كسر التاء في: يا أبتِ، ويا أمتِ	١٥٩
٩٤. ترخيم ما آخره هاء تأنيث	١٦٠
٩٥. الترخيم الذي يحذف فيه الآخر وما قبله	١٦٠
٩٦. القول في ترخيم الثلاثي المحرّك الوسط	١٦٣
٩٧. ترخيم المركب	١٦٣
٩٨. القول في لام المستغاث	١٦٤
٩٩. ما يعرض للاسم عند لحاق ألف الندبة	١٦٥
١٠٠. هاء السكت التي تلحق آخر المندوب	١٦٦
١٠١. التحذير والإغراء	١٦٦
١٠٢. القول في تقديم معمول أسماء الأفعال عليها	١٦٧
١٠٣. القول في الكاف في (عليك) وأخواته	١٦٨
١٠٤. صرف أسماء العدد المبنية على فُعَال ومَفْعَل	١٧٠
١٠٥. القول في صرف الاسم العلم المنتهي بنون أصلية بعد ألف زائدة	١٧٠

١٠٦. القول في صرف الثلاثي ساكن الوسط	١٧٠
١٠٧. القول في صرف الاسم إذا كان علماً على وزن يخص الفعل أو يغلب عليه	١٧١
١٠٨. صرف باب أحمر	١٧٢
١٠٩. القول في تصريف (أسماء) جمع: اسم	١٧٢
١١٠. القول في (لا) في قوله تعالى:" وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ..."	١٧٣
١١١. القول في رافع الفعل المضارع	١٧٤
١١٢. القول في (لن) الناصبة للفعل	١٧٥
١١٣. القول في (إذن)	١٧٦
١١٤. النصب بعد الفاء في جواب الترجي	١٧٨
١١٥. حكم (أنْ) إذا وقعت بعد العِلْم غير المؤول	١٧٩
١١٦. تقديم معمول معمول (أنْ) عليها	١٨٠
١١٧. دخول لام (كي) على إضمار فعلْ بعدها	١٨٠
١١٨. جزم المضارع إذا سقطت الفاء بعد غير النفي وقصد الجزاء	١٨١
١١٩. جواز نصب المضارع بعد الفاء في الأمر والدعاء بلفظ الخبر	١٨٢
١٢٠. نصب المضارع الواقع بعد (أو)	١٨٢
١٢١. رفع المضارع بعد (حتى) وإن لم يكن الأول سبباً للثاني	١٨٣
١٢٢. عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية	١٨٣
١٢٣. تقديم جواب الشرط على فعل الشرط	١٨٤
١٢٤. إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للشرط وإن تأخر	١٨٥
١٢٥. اختلاف فعل الشرط وجوابه	١٨٦
١٢٦. تقوم (إذا) الفجائية مقام الفاء	١٨٧
١٢٧. الجزم بـ(إذا، وحيث) دون (ما)	١٨٨
١٢٨. العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)	١٨٨
١٢٩. مسائل متفرقة في العدد المركب	١٨٩
١٣٠. القول في العدد عند حذف المعدود، وعند عطف معدودين أحدهما مذكر والآخر مؤنث	
١٣١. جمع التمييز (المائة) في الثلاثة وأخواتها	١٩١
١٣٢. إضافة المائة والألف إلى الجمع	١٩٢

١٣٣. جمع تمييز أحد عشر وأخواته ومميز العشرين وأخواته	١٩٣
١٣٤. القول في (كم)	١٩٤
١٣٥. إعراب مميز (كم) الاستفهامية	١٩٤
١٣٦. الجار لمميز (كم) الخبرية	١٩٥
١٣٧. الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها	١٩٦
الفصل الثالث: آراء الفراء الصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن الهجري	
١٣٨. أبنية المصادر	١٩٨
١٣٩. أصل: اسْتِعاذة	١٩٨
١٤٠. حذف تاء المصدر	١٩٩
١٤١. لا تلحق التاء ما اختص بالمؤنث على وزن فاعل	٢٠١
١٤٢. دخول الهاء على المذكر للمبالغة في المدح والذم	٢٠٢
١٤٣. تضم الفاء في (فعْلُلَاء) إذ مدت، وتكسر إذا قصرت	٢٠٢
١٤٤. قصر الممدود ومد المقصور	٢٠٣
١٤٥. القول عند جمع الاسم المؤنث الثلاثي صحيح العين الساكنة	٢٠٤
١٤٦. القول في أن فُعَل وفِعَل وفِعْلَة ليست من جموع الكثرة	٢٠٥
١٤٧. جمع فَعْل صحيح العين على أفعال	٢٠٦
١٤٨. ما كان على فَعَلة واويّ العين يجمع على فُعُل قياسا	٢٠٦
١٤٩. تجمع فُعْلى –مذكر أو مؤنث أفْعَل– فُعَلاً قياساً	٢٠٧
١٥٠. ضم عين فُعل إن كانت واواً	٢٠٧
١٥١. فِعَل وفَعْلة يائي العين، وفُعَل من جموع الكثرة	٢٠٨
١٥٢. وزن رماة وشبهه	٢٠٨
١٥٣. كل ما ليس له مفرد من جنسه فهو جمع تكسير	٢٠٨
١٥٤. أَحَادِيث جمع أُحْدُوثة	٢٠٨
١٥٥. تجمع فِعْلةٌ على فِعَل	٢٠٩
١٥٦. ما يجمع على وزن فَعَلَة	٢٠٩
١٥٧. جمع فَعِيل معتل اللام على فُعَلاء	٢١٠
١٥٨. تصغير بعلبك وحضرموت	٢١١
١٥٩. إذا صُغّر ما حذف منه أحد أصوله وبقي بعد الحذف على ثلاثة	٢١٢

أحرف لم يُرد إليه شيء إن لم يكن ثالثه تاء التأنيث	
١٦٠. تصغير الترخيم خاص بالأسماء والأعلام	٢١٢
١٦١. إذا صغر ما كان أصله المؤنث تلحقه التاء على مذهب الفراء	٢١٣
١٦٢. تصغير عُرْس	٢١٣
١٦٣. تصغير الضُّحَى	٢١٣
١٦٤. تصغير أمام وقُدّام	٢١٤
١٦٥. أصل الوقف في المقصور المنون	٢١٥
١٦٦. الاختلاف في رسم (إذاً)	٢١٥
١٦٧. القول في الوقف على المنقوص بثبوت الياء	٢١٦
١٦٨. الوقف بالرَوْم على المحرك الذي ليس بهاء التأنيث	٢١٦
١٦٩. القول في المجرد والمزيد	٢١٧
١٧٠. وزن كَبْكَب على فعّل وفَعْلل	٢١٨
١٧١. فُعْلَل من تصاريف الرباعي المجرد	٢١٨
١٧٢. فَعَلِل فرعاً على فَعَليل	٢١٨
١٧٣. القول في (امرؤ)	٢١٩
١٧٤. إبدال الواو الواقعة لاماً لفُعْلى ياءً إذا كانت صفة	٢١٩
١٧٥. اجتماع الياء والواو في كلمة، وكانت الأولى ساكنة سكوناً أصلياً	٢٢٠
١٧٦. أصل كلمة (آية) وشبهها	٢٢٠
١٧٧. إخفاء النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء	٢٢٠
١٧٨. حذف الألف في افعال واستفعال	٢٢١
١٧٩. على إعلال الواو عند بناء مَفْعُول من فعل معتل اللام بالياء	٢٢١
١٨٠. يجوز في جمع الاسم على فُعُول التصحيح والإعلال	٢٢٢
١٨١. إبدال الهمزة نوناً في حنّاء	٢٢٣
١٨٢. إدغام ياءين إذا كانت حركة أحدهما عارضة بسبب العامل	٢٢٣
١٨٣. القول في جواز اتصال هلمَّ بنون النسوة	٢٢٣
١٨٤. القول في (كلمة)	٢٢٤
١٨٥. القول في الفعل (بِشِمّ)	٢٢٤
١٨٦. القول في تصريف الفعل (دام)	٢٢٤
١٨٧. القول في وزن (فوك)	٢٢٥

١٨٨. القول في وزن (أب، وأخ، وحم)	**٢٢٥**
١٨٩. القول في مادة (هناه)	**٢٢٥**
١٩٠. جواز حذف تاء التأنيث في عِدَة عند الإضافة	**٢٢٦**
١٩١. القول في رُوَيْد	**٢٢٦**
١٩٢. وزن سُلَحْفاة	**٢٢٦**
الخاتمة – الخلاصة	**٢٢٧**
التوصيات	**٢٢٨**
الفهارس	
• قائمة المصادر والمراجع	**٢٢٩**
• فهرس الموضوعات	**٢٣٩**